



141<sup>st</sup>  
IPU  
Assembly  
Belgrade (Serbia)  
13 - 17 October 2019



تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي  
حول نتائج اجتماعات الجمعية العامة 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم  
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي  
بلغراد (صربيا)، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

## قائمة المحتويات

الصفحة / الصفحات

### الاجتماعات وغيرها من الأنشطة

#### الجمعية العامة ال 141

1. حفل الافتتاح ..... 6
2. المشاركة..... 8
3. اختيار البند الطارئ ..... 10
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة ..... 11
5. الجلسة الختامية للجمعية العامة..... 20

#### الدورة ال 205 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي..... 22
2. الوضع المالي..... 22
3. مشروع الموازنة الموحدة 2020..... 23
4. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي..... 24
5. تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة ال 204 للمجلس الحاكم..... 24
6. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة..... 25
7. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب..... 25
8. تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي..... 26
9. تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي ..... 26



- 27 ..... الاجتماعات المتخصصة الأخيرة. 10
- 28 ..... تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة. 11
- 28 ..... الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية 12
- 29 ..... انتخابات اللجنة التنفيذية 13
- 29 ..... انتخابات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات..... 14

### الدورة ال 282 للجنة التنفيذية

- 30 ..... المناقشات والقرارات..... 1
- 32 ..... اللجنة الفرعية للتمويل ..... 2
- 33 ..... المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي 3

### منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

- 33 ..... 35
- 35 ..... منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي
- 35 ..... الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

- 36 ..... لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ..... 1
- 37 ..... لجنة شؤون الشرق الأوسط..... 2
- 38 ..... لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي ..... 3
- 40 ..... مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)..... 4
- 41 ..... الفريق الاستشاري المعني بالصحة..... 5
- 43 ..... مجموعة مساهلي الحوار حول قبرص..... 6
- 43 ..... الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) 7

### فعاليات أخرى

- 45 ..... حوار رؤساء البرلمانات حول الحوكمة..... 1
- 46 ..... اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة..... 2
- 47 ..... اتفاقية جنيف - حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً..... 3
- 48 ..... مناقشة متكافئة الفرص: #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية..... 4
- 49 ..... ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب 5
- 50 ..... ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات 6

.. والتحديات ..



- 51 7. ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا
8. فعالية جانبية الوصول إلى ما يصعب الوصول إليه: كيفية جعل التغطية الصحية الشاملة حقيقة واقعة للجميع؟ .....
- 53 9. استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي لعام 2021: البرلمان في عالم متغير.....
- 54 10. المعارض .....
- 55 11. حفل جائزة سياسة المستقبل.....
- 55 12. زيارة ميدانية لدور رعاية الأطفال في بلغراد.....
- 56 13. زيارة ميدانية لفريق الاتحاد البرلماني الدولي الاستشاري المعني بالصحة إلى معهد صحة الطالب في بلغراد.....
- 56 14. إطلاق الكتيب الخاص بالقضاء على العمل القسري.....
- 57

## الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

### الانتخابات والتعيينات

- 58 1. اللجنة التنفيذية.....
- 58 2. اللجنة الفرعية للتمويل .....
- 59 3. اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات .....
- 60 4. مكتب النساء البرلمانيات .....
- 60 5. مجلس منتدى البرلمانين الشباب .....
- 60 6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانين .....
- 60 7. لجنة شؤون الشرق الأوسط .....
- 60 8. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.....
- 61 9. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
- 61 (HLAG).....
- 61 10. مجموعة مساهلي الحوار حول قبرص.....
- 62 11. المدققون الداخليون لحسابات عام 2020 .....
- 62 12. مكاتب اللجان الدائمة .....
- 63 13. مقررو الجمعية العامة الـ 143.....
- 64 وسائل الإعلام والاتصالات.....



67	.....	عضوية الاتحاد البرلماني الدولي
		جدول الأعمال، والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي
69	.....	جدول الأعمال
70	.....	إعلان بلغراد بشأن تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي...
76	.....	إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الـ 30 لاتفاقية حقوق الطفل
		قرار
		• تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة
77	.....	الصحة
		بند طارئ
86	.....	• نتائج التصويت ببدء الأسماء على طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية...
94	.....	• قرار: التصدي لتغير المناخ
		تقارير اللجان الدائمة
97	.....	• تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين
102	.....	• تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة
106	.....	• تقرير لجنة شؤون الأمم المتحدة
		تقارير ونصوص أخرى للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي
		تقارير ونصوص أخرى
110	.....	• موازنة الاتحاد لعام 2020
112	.....	• جدول المساهمات لعام 2020
		• التعاون مع منظومة الأمم المتحدة: قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 آذار/ مارس 2019 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 2019
120	.....	• تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط
128	.....	• تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي
130	.....	• تقرير الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب، التطرف العنيف
134	.....	(HLAG)
136	.....	• إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)



- 141 تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي
- نتائج التصويت ببناء الأسماء في المجلس بناء على توصية اللجنة التنفيذية بخصوص

142 أعمال المتابعة في الجمهورية اليمنية .....

#### اجتماعات مستقبلية

- 144 الاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة .....

- 148 جدول أعمال الجمعية العامة ال 142 .....

## الجمعية العامة ال 141

### 1. حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز المؤتمرات سافا في بلغراد، عند الساعة 19:30 من يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، بحضور حضرة صاحب الفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا.

رحبت السيدة مايا غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، بالوفود التي جاءت إلى صربيا لحضور الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي التي تعقد في بلغراد؛ الأولى التي عقدت في عام 1963. في حين استمرت عائلة الاتحاد البرلماني الدولي في النمو بروح من الاحترام والثقة، بعث بتجمع أعضائها برسالة حول أهمية التعاون بين البرلمانات والدبلوماسية البرلمانية للتغلب على التحديات الحالية والعمل من أجل السلام. الأمر متروك للبرلمانيين، نيابة عن الأشخاص الذين يمثلونهم، لتشجيع حكوماتهم على أن يحدو حذوها في بناء جسور التعاون.

يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بتقليد طويل وخبرة واسعة، إلى جانب المعرفة والرغبة في التكيف مع التحديات الحديثة. ومن هنا تكمن أهمية تعزيز التعاون داخل المنظمة، حيث أثبتت على مدى عقود أنه أساس متين وثابت للبرلمانات في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات المتغيرة باستمرار.

لقد كانت صربيا واحدة من أوائل الدول المصدقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وستولي الجمعية العامة ال 141 أهمية خاصة للاحتفال بالذكرى الـ 30 للاتفاقية. وستشكل المساواة بين الرجل والمرأة (الجنسانية) وتمكين المرأة علامة بارزة، مع تكريس جلسات مخصصة. إن المشاركة المتساوية للمرأة في المجتمع والعمليات السياسية والاقتصاد ستجعل العالم بلا شك مكاناً أفضل وأكثر إنسانية.

ألقى السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة أمام الجمعية العامة عبر الفيديو. ورحب بتركيز الجمعية العامة على القانون الدولي والتغطية الصحية الشاملة وحالة الطوارئ المناخية وأهداف التنمية المستدامة. كانت مساهمة البرلمانيين، كممثلين للشعب، حاسمة في دفع عجلة التقدم المشترك.

في مواجهة تحديات اليوم، إن الطريق إلى بناء عالم مستدام يسوده السلام والازدهار، دون إغفال أحد، لن يكون ممكناً إلا في عالم متعدد الأقطاب يتمتع بمؤسسات قوية متعددة الأطراف واحترام علمي للقانون الدولي.



**أشادت السيدة تاتيانا فالوفايا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف،** ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في الجمعية العامة ال 141، بمدى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتغيّر المناخ.

وكما احتفل العالم بـ 100 سنة من التعددية في عام 2019 وبالذكري السنوية ال 75 للأمم المتحدة في عام 2020، فهو بحاجة أكثر من أي وقت مضى، للبرلمانيين الذين دعموا بقوة التعددية الحديثة، الذين قاوموا تزايد الشعبوية والقومية الناشئة في أجزاء كثيرة من العالم. يمكن أن تلعب البرلمانات دوراً مهماً في استعادة الثقة في مجتمعات اليوم. لا يمكن للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وحدها التصدي بفعالية للتحديات العالمية المعقدة. كان للبرلمانيين دور حاسم يلعبونه، من خلال التصريح بالموارد وإصدار التشريعات التي تترجم الالتزامات العالمية إلى إجراءات وطنية ومحلية.

فقط مع التشريعات اللازمة يمكن تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ال 17. يمكن أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على وضع قائمة بالحد الأدنى من التوصيات التشريعية لتنفيذ كل هدف - وهو نوع من "خارطة طريق تشريعية" لاكتساب شراكات في جميع أنحاء العالم. وسيساعد هذا بدوره على تحفيز تمويل الأهداف من خلال إظهار بيئة أهداف تنمية مستدامة ناضجة ومركزة بوضوح في كل بلد.

**قالت السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،** إنّ الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، كانت فرصة فريدة للجمع بين المجتمع البرلماني العالمي، ورؤية الاختلافات الوطنية السابقة للتجارب والتحديات المشتركة. كانت الدبلوماسية البرلمانية تدور حول بناء جسور الحوار والتفاهم والتعاون داخل الدول وفيما بينها. على البرلمانيين واجب الدفاع عن البرلمانات، باعتبارها مؤسسات منفتحة وتمثيلية وخاضعة للمساءلة وفعالة - كمجال يتم فيه سماع جميع الأصوات واحترامها.

**وأشارت إلى أن تعزيز الديمقراطية، تعني التمكين السياسي للنساء والشباب،** سواء التي كانت بنود رئيسة على جدول أعمال الجمعية العامة، بالتزامن مع الذكرى السنوية ال 30 لاتفاقية حقوق الطفل والتطلع الى الذكرى ال 25، لإعلان ومنهاج عمل بكين في عام 2020.

**وبينت أنه سيكون موضوع نقاش العام للجمعية العامة هو تعزيز القانون الدولي من خلال الأدوار والآليات البرلمانية** الذي كان مناسباً جداً في الذكرى السنوية ال 70 لاتفاقيات جنيف. وستركز المناقشة العامة أيضاً على مساهمة التعاون الإقليمي. كان تقليد التعاون البرلماني الإقليمي في الاتحاد البرلماني الدولي يزداد قوة. كان الهدف هو تمكين البرلمانيين من معالجة القضايا الرئيسية في عصرنا، بما في ذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب والتطرف العنيف، والتجارة، والصحة، وتغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.





وسيطلب من الأعضاء اعتماد قرار بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وسيؤدي ذلك إلى وضع خطة عمل برلمانية، تعطي زخماً للرؤية التي حددتها الأمم المتحدة مؤخراً.

كانت الجمعية فرصة لدعم التعددية كما كان الغرض منها في الأصل - تمثيل شعوب العالم، وتعزيز تطلعاتهم، وتحقيق التقدم والحلول.

رحب السيد ألكساندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، بالبرلمانيين وجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي. وأكد أهمية هذا الحدث، كما أكد على العدد الهائل من البرلمانات والنواب الذين يحضرون الجمعية العامة. تاريخياً، كان الاتحاد البرلماني الدولي منظمة متعددة الأطراف مهمة للغاية. وكانت البرلمانات مؤسسات يمكن فيها التفاوض بشأن الاختلافات في وجهات النظر والمواقف والتغلب عليها. كما كان مرحباً بتبادل الخبرات ولكن عملية صنع القرار دون تدخل كانت ضرورية. كان هذا هو الطريق الذي يجب اتباعه لتحقيق تقدم مشترك وينبغي أن يكون نموذجاً في حل النزاعات. كانت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي مناسبة لمتابعة أحلام جميع الناس في العالم.

وبعد ذلك أعلن السيد ألكساندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا افتتاح الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

## 2. المشاركة

شاركت وفود من 149 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية\*:

أفغانستان، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غويانا، هايتي، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، المكسيك، ولايات

\* للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، انظر الصفحة 67



ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المملكة المغربية، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، دولة فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، زامبيا وزيمبابوي.

وشارك الأعضاء التسعة المنتسبون في الجمعية العامة: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، والجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPACIS) واللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO) وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC) والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرانكفونية (APF).

تضمن المراقبون ممثلين عن:

(1) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الرجل والمرأة (الجنديرية) وتمكين المرأة (UNWomen)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ صندوق النقد الدولي (IMF)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، ومنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية (CTBTO)؛

(2) الجمعيات والهيئات البرلمانية: الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للكومنولث (CPA)، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC)، الجمعية البرلمانية الدولية حول الأرثوذكسية (IAO)، المجلس الاستشاري المغاربي، البرلمان الإفريقي (PAP)، برلمانيون لحظر الانتشار



النووي ونزع السلاح النووي (PNND) الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية (TurkPA)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، الاتحاد البرلماني لمنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PUIC)، المنتدى البرلماني لمجتمع تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC PF)؛

(3) المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم: الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛

(4) اتحادات الأحزاب السياسية الدولية: الليبرالية الدولية (LI)، الاشتراكية الدولية؛

(5) المنظمات الشريكة الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي: لجنة الصليب الأحمر الدولية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

من بين 1729 مندوباً حضروا الجمعية، كان هناك 739 عضواً في البرلمان. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 63 من كبار المسؤولين، و 57 من نواب هيئات رئاسية، و 227 من النساء البرلمانيات (30.7%) و 129 (21.5%) من نواب البرلمان الشباب.

### 3. اختيار البند الطارئ

في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أبلغت رئيسة الجمعية العامة أنه قد تم تلقي الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- قرار بشأن التصدي لتغير المناخ (الهند)؛
- حماية المدنيين والأمن الدولي: المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على سوريا (فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا، جمهورية مصر العربية)؛
- ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الإرهاب، لا سيما في حلّ النزاع في سوريا (تركيا)؛
- نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو (بيرو).

أعربت تركيا عن معارضتها للمقترح المشترك المقدم من فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا و جمهورية مصر العربية. أعربت فرنسا عن معارضتها لاقتراح تركيا.

شرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على البنود الأربعة (انظر الصفحات من 85 إلى 92). اعتمد الاقتراح المقدم من الهند وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند 8.

## 4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي) البند (3)

خلال الأيام الثلاثة للمداولات، ساهم في المناقشة العامة حوالي 144 نائباً من 110 برلماناً عضواً، من بينهم 52 من رؤساء الهيئات و 15 من البرلمانيين الشباب، بالإضافة إلى ممثلين عن 10 منظمات شريكة. تم بث مداولات النقاش على الإنترنت، وقد انعكس العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية. ألقى السيد الأخضر الإبراهيمي، عضو مجلس الحكماء، كلمة رئيسية في افتتاح المناقشة العامة. على مدار الأسبوع، تحدّث كل من السيد جيل كارنييه، نائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) والسيد ميروسلاف لاجاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في الجلسة العامة للجمعية العامة لكضيفين خاصين.

**شددت السيدة مايا غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، على واجب البرلمانيين في المطالبة باحترام وتعزيز النظام وسيادة القانون.** جاءت قوة الاتحاد البرلماني الدولي من الدعوة إلى السلام والإنصاف والعدالة في العلاقات الدولية. ظل برلمانيون العالم يعملون لمدة 130 عاماً لبناء مجتمع من القيم والتسامح والحوار والتفاهم.

كانت انتهاكات القانون الدولي هي السبب وراء العديد من القضايا في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى عنف ومعاناة. يجب وضع العدالة والقانون فوق استخدام القوة؛ لقد شهد القرن الحادي والعشرون بالفعل أمثلة كثيرة على التأثير المدمر لتفضيل القوة على القانون والعدالة. كانت الجمعية العامة ال 141 فرصة لإعادة تأكيد التزام الأعضاء باتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي، والتي كانت ذات أهمية خاصة في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بالنساء والأطفال، في حالات النزاع.

ودعت إلى الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية. من خلال وظائفهم التشريعية والرقابية، يجب على البرلمانيين العمل من أجل التنفيذ الكامل لأدوات القانون الدولي. من خلال اعتماد قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الوثائق، أنشأ البرلمانيون آليات لحماية السلم والأمن وبناء علاقات دولية مستقرة.

كان التعاون الإقليمي حاسماً في الحفاظ على السلم والأمن. كانت النقاط الساخنة الرئيسة في العالم إقليمية، ولهذا السبب يجب أن يشمل حلّ النزاعات أصحاب المصلحة الإقليميين. يجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في الحوار حتى يكون مستداماً ويؤدي إلى حل وسط حقيقي مستند إلى القانون الدولي.



قالت السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، إنه تماشياً مع إرث الاتحاد البرلماني الدولي، من واجب البرلمانين، اليوم، مواصلة تعزيز القانون الدولي. ينبغي أن ينتهزوا الفرصة لتجديد التزامهم بإنشاء كوكب أكثر شمولية وعدالة يمكن أن يفخروا بتسليمه إلى الأجيال المقبلة.

كان البرلمانين ضامني السلام والوثام. لقد كان لديهم التفويض والمسؤولية الضخمة المتمثلة في تعزيز الصداقة والثقة والمحبة، بدلاً من الكراهية. لقد انتخبهم الشعب لبناء الجسور وتخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية. وقد تم انتخابهم لتخصيص الموازنات اللازمة لتلك الجهود، والإشراف على أعمال الحكومات والتأكد من أنها تفي بالتزاماتها لمنع الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الفظائع.

كان القانون الدولي بمثابة خلق للذكاء العاطفي الإنساني وخارطة طريق للتعايش السلمي. لقد كان حليفاً وأداة شرعية لتحسين حياة الجميع. يجب على البرلمانين ضمان أن التشريعات والمعايير الدولية تنعكس في التشريعات الوطنية، وإجراء إصلاح قانوني ودستوري كما هو مطلوب.

كان التعاون الإقليمي عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي. العمل الحكومي الدولي والبرلماني يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً من خلال المساهمة في تسوية سلمية ودائمة للنزاعات.

أكد السيد الأخضر إبراهيمي، عضو مجلس الحكماء، أنه تحدث باسمه. على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع بمبادئ التعايش السلمي ونزع السلاح النووي والتعاون الدولي ودعم الأمم المتحدة وميثاقها، فإن العالم لا يزال يعاني من توترات عالمية مزعجة مع عدم إمكانية التنبؤ بها. كان هناك تهديدان وجوديان للحياة على الأرض: تغير المناخ والأسلحة النووية. ودعا البرلمانين، بصفتهم ممثلين للشعب، إلى المشاركة في حوار بناء والعمل بشكل عاجل بشأن هاتين المسألتين. يتمتع البرلمانين بقوة التأثير في أوساط الجمهور، حيث يمكنهم استخدامه للتأثير بشكل جيد.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، كان لدى الحكماء أربعة مقترحات رئيسية تسمى "الأربعة د:"

- (1) العقيدة: يجب على الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية أن تصدر إعلاناً لا لبس فيه "لا ضربة أولى"؛
- (2) إزالة الإنذار: لنزع الأسلحة النووية عن حالة التأهب القصوى؛ (3) الانتشار: استدعاء مخزون الأسلحة النووية الذي تم نشره من الناحية العملية؛ (4) تخفيض الأرقام: لتقليل عدد الرؤوس الحربية النووية. يجب أن تدعم البرلمانات أيضاً الالتزامات الدولية ذات الصلة (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية وحملة صفر العالمية). كان المجال مفتوحاً على مصراعيه أمام البرلمانات وكذلك الاتحاد البرلماني الدولي. فيما يتعلق بقضية المناخ، على الرغم من تعقيد وصعوبات الوضع، أظهر الاحتجاج الصاخب للشباب أن الثقة بين أولئك الذين يحكمون والذين حكموا قد انهارت.



لا يمكن مواجهة التهديدات المزدوجة المتمثلة في تغير المناخ والأسلحة النووية، فضلاً عن التحديات الأخرى المتمثلة في عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي والتمييز والفساد، بفعالية إلا إذا اعتقدت جميع قطاعات المجتمع أن لديها مصلحة في السياسة والحوكمة في بلدانها. كانت البرلمانات في وضع جيد للمساهمة في استعادة الثقة وتعزيز القانون الدولي ومواصلة تطوير التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف.

قالت السيدة سوزان كيهيكا (كينيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، إنَّ القانون الدولي يقود السلام بين الأمم. كان الغرض منه أيضاً حماية الأفراد، وخاصة الأكثر ضعفاً، من الطغيان والمعاناة. يجب أن يعمل القانون من أجل الجميع، وليس ضد أي شخص.

غالباً ما تمّ الحدّ من حقوق الانسان للمرأة باسم الثقافة أو التقاليد، ولكن لم يكن هناك مبرر لتكريس التمييز بين الرجال والنساء والتغاضي عنه في القانون. ساعدت القرارات والإعلانات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) المشرعين في جميع أنحاء العالم على إحراز تقدم في هذه القضية ويجب ألا يقوَّض أو يتراجع. ينبغي إشراك المرأة في التفاوض وصياغة المعاهدات الإقليمية، بما في ذلك معاهدات السلام، لتقديم عمليات ونتائج مشروعة ودائمة. يجب على البرلمانيين اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية حقوق المرأة من خلال التعاون الإقليمي والدولي ومن مقاعدهم البرلمانية.

يجب أن تأخذ البرلمانات زمام المبادرة في مراقبة المعاهدات والتأكد من أنّ القرارات الدولية تؤثر بشكل إيجابي حقوق النساء في القانون الوطني. يجب على البرلمانيين أن يشرحوا للناخبين أن القرارات كانت من أجل الصالح العام لبناء الثقة في المؤسسات. لكي تكون القرارات مفهومة جيداً، يتطلب هذا الشفافية والانفتاح والمؤسسات التي كانت شاملة حقاً وتمثل جميع قطاعات المجتمع.

تحدث السيد ملفين بوفنا (سورينام)، رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، عن فقدان ثقة الأجيال الشابة في مؤسساتهم. في كل مكان على هذا الكوكب، كان الشبان والشابات يعانون من عواقب أو تقاعس الأجيال الحالية والماضية. يجب أن تكون البرلمانات أكثر شمولاً. يجب أن يكون المزيد من الشابات والشبان على منصة صنع القرار في البرلمانات والحكومات وكذلك في جهود السلام والمحادثات وفي وسائل الإعلام والمناقشات العامة.

ينبغي أن يركز البرلمانيون جهودهم على أن يكونوا شباباً مستجيبين في معالجة حالة المناخ الطارئة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والمساواة، والعمل من أجل الديمقراطية والسلام. في نهاية المطاف، من شأن هذا أن يحقق الرفاهية للجميع، وفقاً لما دعا إليه برلمانيو العالم الشباب في المؤتمر العالمي السادس لبرلماني الاتحاد البرلماني الدولي الشباب الذي انعقد في أيلول/ سبتمبر 2019.



شكل البرلمانيون القانون الدولي وعليهم واجب تنفيذه. وللقيام بذلك، يجب عليهم تلبية الاحتياجات والدفاع عن مصالح الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والأقليات الجنسية والأجيال المقبلة.

**قال السيد جيل كاربونير، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،** إن اتفاقيات جنيف التي تم التصديق عليها علمياً كانت واحدة من أعظم إنجازات التعاون بين الدول. وبفضل إقامة توازن عملي بين الضرورة العسكرية والمبدأ الأساسي للإنسانية، ظل القانون الإنساني الدولي (IHL) أداة أساسية. عندما يُحترم القانون الإنساني الدولي لن يمنع فقط المعاناة غير ضرورية، ولكنه سيمهد الطريق أيضاً للانتعاش طويل الأجل والمصالحة والسلام.

يمكن أن يلعب البرلمانيون دوراً حاسماً في مواجهة التحدي الإنساني الرئيسي في عصرنا: لضمان احترام القانون الإنساني الدولي من قبل أطراف النزاع، مما يساعد على تخفيف ومنع معاناة الأشخاص المتأثرين بالنزاع المسلح. كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني يقدم للبرلمانيين إرشادات وأدوات لمساعدة البلدان على الانضمام إلى معاهدات القانون الإنساني الدولي وإجراء العمل التشريعي اللازم لضمان التنفيذ والتطبيق المناسبين لتلك المعاهدات على المستوى المحلي.

اقترحت اللجنة الدولية أربع نقاط عمل للبرلمانيين: (1) استخدام سلطاتهم التشريعية للمضي قدماً في التصديق على صكوك القانون الدولي الإنساني وإصدار التشريعات التنفيذية؛ (2) استخدام مسؤولياتهم الإشرافية لضمان تدريب القوات العسكرية والأمنية بشكل صحيح على القانون الدولي الإنساني ومحاسبتهم؛ (3) استخدام قيادتهم السياسية لزيادة الوعي العام بالقانون الإنساني الدولي؛ (4) استخدام صلاحياتهم في الموازنة لتوفير الموارد اللازمة للعمل الإنساني المجدي.

**تحدث السيد ميروسلاف لاجاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،** عن التغييرات في التجارة والتكنولوجيا التي أتاحت الفرص وجعلت الناس أكثر اعتماداً على بعضهم البعض وربطهم أكثر من أي وقت مضى، ولكن تم تسليحهم أيضاً لنشر الكراهية والجريمة والتضليل. في عالم اليوم، لم يكن التعاون رفاهية، ولم يكن حلاً "للاشتراك" أو "الوظيفة الإضافية"؛ لقد كان حقيقة من حقائق الحياة - سواء أكان يتصدى للإرهاب أو لتغير المناخ.

في تعزيز القانون الدولي، يتمتع البرلمانيون بسلطة إطلاق المبادرات والإدلاء بأصواتهم في اتخاذ القرارات، ويكونون الفرق بين التشريع الذي يتم إقراره أو حظره. كان للقانون الدولي أهداف نبيلة وأثر فينا جميعاً، لكنه غالباً ما كان ناجماً عن المؤتمرات والاتفاقيات، وتمت صياغته والتفاوض عليه من قبل الدبلوماسيين والمندوبين والخبراء. يمكن للبرلمانيين تفعيله من خلال التصديق على المعاهدات، وإدماجها في التشريعات الوطنية، وتحديد الموازنات والإشراف على التزامات الحكومات.

تم الاعتراف بشكل متزايد بأهمية التعاون الإقليمي استجابة لظهور التحديات الإقليمية، مثل الصراع والأمن الغذائي



والنمو الاقتصادي. واجهت مناطق مختلفة ديناميكيات فريدة، واحتاجت البلدان داخل تلك المناطق إلى منصة للحدوث عن التجارب والتحديات المشتركة، ولإيجاد حلول إقليمية للتحديات الإقليمية. كان للبرلمانيين دور رئيسي في التأكد من أن التعاون الإقليمي لم يكن قائماً بذاته بل جزء من النظام الأوسع المتعدد الأطراف.

### (ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة جلستين - يومي 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 - برئاسة السيد ج. أي. إيشانيز (إسبانيا).

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، نظرت اللجنة في بندين على جدول أعمالها: متابعة تنفيذ قرار عام 2014 نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات، وموضوع تجريم غسل الأموال. بشكل عام، أخذ 33 متحدثاً الكلمة خلال المناقشات التي تلت ذلك.

في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع خبراء حول موضوع الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها، وهو موضوع قرار ليتم اعتماده في الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف (سويسرا). افتتح ثلاثة خبراء متحدثين جلسة الاستماع لتقديم وجهات نظر مختلفة:

السيد د. ميسنير (مدير معهد البيئة والأمن البشري، جامعة الأمم المتحدة)، والسيدة س. غيريبس (المدير القطري، الاتحاد اللوثري العالمي)، والسيد غ. غياراردي (عضو مجلس الشيوخ، رئيس لجنة الأصول البيئية والوطنية، تشيلي). كان الهدف هو تقديم نظرة شاملة إلى أعضاء اللجنة حول الموضوع. وعقب عروض الخبراء، تناول الكلمة ما مجموعه 22 متحدثاً بما فيهم مراقب واحد.

اجتمع مكتب لجنة السلم والأمن الدوليين في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وكان أحد عشر من أصل 18 عضواً حاضرين. وناقشوا الترتيبات الداخلية، الموضوعات الجارية الرئيسة المدرجة على جدول السلم والأمن، وبرنامج عمل اللجنة من أجل الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أجرت اللجنة انتخابات لعضوية مكتبها. تم انتخاب السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر) والسيد ب. دالير (فرنسا) كعضوين جديدين في المكتب.

قدم رئيس اللجنة الدائمة، السيد إيشانيز (إسبانيا) تقرير اللجنة عن الفرق وجلسات الاستماع إلى الجمعية العامة في آخر جلسة لها في 17 تشرين الأول/ أكتوبر.





## (ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

عقدت اللجنة جلسيتها يومي 14 و16 تشرين الأول/ أكتوبر. وترأس الجلسات رئيسة اللجنة، السيدة ف. موزيندا تسييتسي (زمبابوي).

ناقشت اللجنة البند الموضوع للقرار التالي، المعنون "تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان". قدم الخبراء المعنيون بالاقتصاد الدائري والرقمنة الموضوع والقضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها ومناقشتها: السيد ب. جنسن، رئيس الأمانة، فريق الموارد الدولي؛ السيد ج. كورباليجا، المدير المؤسس لمؤسسة ديبلو؛ د. سبويالا، المدير المجتمعي الأول في فرقة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. وفي نهاية المناقشة، أشار المقررون المشاركون السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا)، والسيدة س. دينيتشا (رومانيا) إلى الروابط الهامة بين هذه القضايا، وشددوا على ضرورة تبادل الممارسات والخبرات الجيدة. سيعملون على مشروع قرار، يتضمن الاسهامات المقدمة خلال المناقشة.

استعرضت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني المقبل في الدورة ال 25 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 25)، المقرر عقده في تشيلي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2019. كان الاجتماع البرلماني قد نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مجلس الشيوخ التشيلي. قدم المقرر المشارك للاجتماع البرلماني، السيد غ. جيراردي (تشيلي) الوثيقة إلى اللجنة. وأُتيحت للجنة في وقت لاحق الفرصة لتقديم تعليقات واقتراحات بشأنها، ولمشاركة كيفية تعامل برلمانها مع تغير المناخ. سُدرج ملاحظات اللجنة في الوثيقة من قبل المقرر المشارك وتقدم إلى الاجتماع البرلماني في الدورة ال 25 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما ناقشت اللجنة أيضاً متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014، "لحو تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مع مراعاة الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية. جاءت مساهمات الخبراء من السيدة ك. مادي، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) والسيدة أ. أرميتاج، المدير الإقليمي لشرق أوروبا وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). أظهر النقاش أنه من بين 28 نقطة عمل محددة في القرار، بقيت 27 نقطة صالحة وتتطلب اتخاذ إجراء.

عقدت اللجنة انتخابات للمكتب. تم انتخاب السيدة س. رحمن (باكستان) لإكمال فترة العضوية الأولى لعضو المكتب السابق من باكستان. تم انتخاب السيد ل. سيريواتهانوات (تايلاند) لإكمال الفترة الأولى لعضو المكتب



السابق من تايلاند. وانتُخب السيد ر. ماريان (جمهورية مولدوفا) والسيدة م. كارفالهو (البرازيل) والسيد ب. سكوتلاند (غويانا) كأعضاء جدد في المكتب.

وافقت اللجنة على اقتراح المكتب لتكريس جلسات اللجنة أثناء الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

وأبلغت اللجنة بقرار اللجنة التنفيذية بإعادة تسميته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. جاء هذا القرار بعد عملية تشاور أسهم فيها مكتب اللجنة.

قدم تقرير اللجنة إلى الجمعية في جلستها الأخيرة في 17 تشرين الأول/أكتوبر من قبل رئيس اللجنة، السيدة موزندا تسييتسي.

#### (د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلستين في 14 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، برئاسة نائب رئيس اللجنة، السيدة أ. جيركينز (هولندا).

نظرت اللجنة في مشروع القرار تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة. قدم القرار المقرران المشاركان، السيد ه. ميلات (بنغلادش)، والسيد ك. لوه (سويسرا)، والسيدة م. كارفالهو (البرازيل).

شكر الدكتور تيدروس أدهانوم غبريسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، اللجنة على إدارتها للعمل حول القرار وجعل المسودة الأولية أقوى. كما قدم منتدى النساء البرلمانيات مساهمات قيمة. بعد الإعلان السياسي حول التغطية الصحية الشاملة الذي تمّ تبنيه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، كان قرار الاتحاد البرلماني الدولي حيويًا لترجمة هذا الالتزام السياسي إلى حقائق ملموسة في جميع بلدان العالم. ركز القرار بحق على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال العمل المنسق في كل قطاع. كانت منظمة الصحة العالمية ملتزمة بتوفير الدعم المطلوب في القرار والإسراع بالتقدم نحو الأهداف الصحية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

عند النظر في مشروع القرار، نظرت اللجنة في 116 تعديلاً مقدماً من 21 برلماناً [كندا، الصين، الكونغو، كوبا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، الهند، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيطاليا، منغوليا، النرويج، الفلبين، صربيا، جنوب إفريقيا، السويد، سويسرا، تايلاند، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة]. كما اقترح منتدى النساء البرلمانيات سبعة تعديلات.



اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح بتوافق الآراء في جلستها الأخيرة. أبدى وفد الهند تحفظاً على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.

اجتمع مكتب اللجنة في 16 تشرين الأول/أكتوبر. ونظر في مقترحات لبرنامج العمل المقبل للجنة. وقد قدمت ثلاثة اقتراحات بشأن البند الموضوع لقرار اللجنة التالي قبل الموعد النهائي من قبل روسيا الاتحادية وهولندا وكينيا. تم تقديم كل اقتراح من قبل الوفد المعني.

بناءً على توصية من المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من قبل هولندا المعنون "التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت كموضوع لقرارها المقبل". سيعقد النقاش التحضيري أثناء الجمعية العامة الـ 142 وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على القرار في الجمعية العامة الـ 143 في تشرين الأول/أكتوبر عام 2020.

وافقت اللجنة على توصية المكتب لعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ 142 حول موضوع "تأثير الإنترنت على الديمقراطية". ضمن حلقة النقاش هذه، التي تلي قرار عام 2015 بشأن الخصوصية في العصر الرقمي، سيكون التركيز على التحديات المتعلقة بالانتخابات والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

وأقرت اللجنة أيضاً إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الـ 30 لاتفاقية حقوق الطفل، بناءً على توصية من المكتب.

انتخبت اللجنة السيد إ. برينماكوف (روسيا الاتحادية) كعضو في المكتب، ممثلاً لمجموعة أوراسيا.

قدمت السيدة غيركينز (هولندا) مشروع القرار بشأن التغطية الصحية الشاملة إلى الجمعية العامة في جلستها العامة المعقودة بعد ظهر يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر واعتمد بتوافق الآراء. تضمن مشروع القرار التحفظ الذي أبدته الهند على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة. وقد خاطب الدكتور تيدروس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الجمعية العامة بالإشادة باعتماد القرار وحث على اتخاذ إجراء برلماني ملموس ومستمر لتنفيذ القرار والعمل من أجل التغطية الصحية الشاملة.

أقرت الجمعية العامة إعلان الذكرى الـ 30 لاتفاقية حقوق الطفل وشاهدت شريط فيديو لزيارة ميدانية نظمت بالتعاون مع اليونيسيف إلى مركز لرعاية الأطفال في بلغراد التي جرت في 14 تشرين الأول/أكتوبر.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة في 16 تشرين الأول/أكتوبر من أجل حلقتي نقاش: الأولى حول احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة، والثانية حول استقصاء الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 بخصوص العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة.



حضر ثمانية وثلاثون وفداً. كان هناك 15 مداخله، أثار العديد منها مواقف خاصة ببلدان معينة فيما يتعلق باحترام القانون الدولي. أثارت اللجنة الثانية مخاوف بشأن معدل الاستجابة المنخفض (50 فقط من أصل 179 عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي) لاستقصاء عام 2019، والذي سيتكرر كل سنتين إلى ثلاث سنوات لقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت.

وانتُخب ثلاثة أعضاء جدد لمكتب اللجنة: السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ر. بينيا فلوريس (كوستاريكا)، والسيدة ب. تومينا (تايلند).

### (و) مناقشة البند الطارئ

#### التصدي لتغير المناخ

عُقد النقاش حول البند الطارئ في صباح يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، برئاسة السيد ف. ك. سوتو 3، رئيس مجلس شيوخ الفلبين. إجمالاً، تحدث 11 متحدثاً أثناء المناقشة.

أكد المشاركون بالإجماع على أن تغير المناخ كان في الواقع مصدر قلق لجميع الناس في جميع أنحاء العالم. كانت الجزر الصغيرة "مختبراً لتغير المناخ" وكانت تزداد إعصاراً عن أي وقت مضى. بعض البلدان - مثل كيريباس - يخشى أن يتعرض للغرق. تم حث أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على العمل سوياً لإحداث تغيير. إذا لم يتصرف العالم الآن، فلن ينجو البشر. تتحمل البرلمانات مسؤولية ومهمة تحديد الموازنات للتخفيف من آثار تغير المناخ، على سبيل المثال عن طريق تخصيص معظم الموازنة للطاقة المتجددة. أسوأ ما في الأمر هو إنكار أن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية، وأن كلا من البلدان المتقدمة والنامية تحتاج إلى التحرك لأنه لا يوجد "كوكب ب".

جددت بعض الدول تعهداتها بحماية البيئة والموارد الطبيعية وأشارت إلى بعض الممارسات الجيدة في هذا الصدد. على سبيل المثال، أنشأت أوغندا لجنة دائمة معنية بالمناخ وأنشأت بنغلادش صندوقاً خاصاً لتغير المناخ. كما أكد ممثلون آخرون على أنّ البلدان المتقدمة والنامية تحتاج إلى العمل سوية لمعالجة تغير المناخ. وكانت المشاركة والتواصل مع المجتمع المدني والشباب على نفس القدر من الأهمية.

أحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلين عن بلجيكا والهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية وهولندا وروسيا الاتحادية وسيشيل والمملكة المتحدة.

### (ز) اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

بعد ظهر يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية العامة القرار بالإجماع (انظر الصفحة 94).



## 5. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر، قدم السيد م. غروجيتش (صربيا) الوثيقة الختامية للجمعية العامة، وإعلان بلغراد، تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي (الصفحة 70). وسلط الضوء على مسارات العمل المختلفة التي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين القيام بها من حيث صياغة القانون الدولي وتنفيذه، وتعزيز مساهمة التعاون الإقليمي في القانون الدولي، وإنجاز في المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً - وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وحقوق الإنسان والقانون الإنساني والمساواة بين الرجل والمرأة (الجنديرية) ونزع السلاح النووي. على الرغم من أن هذه الالتزامات لم تكن جديدة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى التقيد بها وتنفيذها بفعالية. لقد كان العالم على منحدر زلق من التجاهل المتزايد للاتفاقيات الدولية وسيادة القانون، وكان البرلمانيون يتحملون المسؤولية ودوراً حاسماً في عكس اتجاه هذا المد، وذلك للمساعدة في بناء عالم سلمي ومستدام. ثم أيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان بلغراد.

اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء القرار الذي قدمته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة (نصّ القرار في الصفحة 77). وقد سبق أن أبدت الهند تحفظاً على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.

ورحب الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، باعتماد القرار التاريخي، وقال إنّ الصحة خيار سياسي. قادة العالم يتخذون هذا الخيار الآن ويتحدون حول رؤية مشتركة لعالم يستطيع فيه جميع الناس الوصول إلى الخدمات الصحية التي يحتاجونها دون معاناة مالية شديدة. كان الافتقار إلى الرعاية الصحية الجيدة وبأسعار معقولة عقبة أمام النمو الاقتصادي. لقد أبقى الناس محاصرين في دائرة الفقر، وهدر الإنتاجية، واستنزف الأمل. لم تكن التغطية الصحية الشاملة (UHC) مجرد حتمية أخلاقية، بل كانت حتمية أمنية واقتصادية أيضاً. كان القرار الشامل أداة قوية تعالج جميع التحديات الصحية الرئيسية التي واجهتها البلدان. في جوهرها كان الاقتناع بأن الصحة حقّ إنساني وليس امتيازاً. كان اعتماده بمثابة بداية فترة عمل جديدة للبرلمانيين. يجب عليهم سنّ التشريعات وتخصيص التمويل العام للتأمين الصحي الشامل، وإقامة تعاون متعدد القطاعات في البرلمان لتمكين التغطية الصحية الشاملة، وضمان المساءلة عن متابعة الالتزامات السياسية التي تمّ التعهد بها.

ثم أقرت الجمعية العامة الإعلان البرلماني بمناسبة الذكرى السنوية الـ 30 لاتفاقية حقوق الطفل، والالتزام باتفاقية المبادئ الأساسية.

أحاطت الجمعية علماً بتقارير لجنة السلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، ووافقت على البند الموضوع للقرار ليتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 143



للاتحاد البرلماني الدولي، مع المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار هذا (صفحة 36). كما أقرت الجمعية التعديلات المقترحة على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي والتي تهدف إلى تعزيز العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد، فضلاً عن توفير حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء من خلال منحهم رؤية أكثر خلال الجمعية العامة.

نيابة عن برلمان رواندا، شجعت السيدة د. موكاباليسا، رئيس مجلس النواب، بشدة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور الجمعية العامة ال 143 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في كيغالي. تمّ عرض مقطع فيديو قصير.

في ختام الجمعية، تحدث ممثلو المجموعات الجيوسياسية: السيد أي. خوجييف (أوزبكستان) نيابة عن مجموعة أوراسيا، والسيد ج. ف. موديندا (زيمبابوي) بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، والسيد علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) بالنيابة عن المجموعة العربية، والسيد ه. أ. خان (باكستان) بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة د. سولورزانو (فنزويلا) بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد د. باتشيكو (البرتغال) بالنيابة عن مجموعة +12. وأعربوا عن تقديرهم العميق لشعب جمهورية صربيا وسلطاتها الوطنية على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز لما كان بلا شك جمعية عامة ناجحة للاتحاد البرلماني الدولي. وهنأوا السيدة مايا غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية، على قيادتها الشخصية وتواصلها مع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في خدمة السلام والتفاهم. وشكروا رئيسة وأمانة الاتحاد البرلماني الدولي على عملهم الشاق وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات الهامة التي اتخذوها بشكل جماعي.

في كلمتها الختامية، قدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أبرز النقاط الرئيسية ونتائج الجمعية العامة، وأكدت من جديد أهمية التضامن البرلماني والعمل البرلماني القوي في مواجهة تحديات عالمنا. وأكدت على الحاجة إلى الدبلوماسية البرلمانية في بناء جسور التفاهم والثقة، والحفاظ على نزاهة مؤسسة البرلمان وتأمين حقوق الإنسان للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم.

وأعربت عن قلق الاتحاد البرلماني الدولي العميق إزاء الوضع في ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية - الإكوادور والسلفادور والبيرو - وعرضت المساعي الحميدة للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز الحوار الشامل والحلول السلمية. ودعت جميع الأطراف إلى الالتزام التام بسيادة القانون والسماح للبرلمان بالعمل دون تدخل وتجنب التصعيد من خلال الحوار والتشاور. بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، كرّر الاتحاد البرلماني الدولي التزامه القوي بحماية جميع البرلمانات والبرلمانيين المعرضين للتهديد.



شكرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، على الظروف الممتازة التي تم توفيرها لجمعية عامة موضوعية للغاية، والتي ولدت بلا شك مستوى عالياً من المشاركة، ومناقشات غنية وثمررة، ونتائج جوهرية للغاية. الأمر متروك الآن للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة هذه النتائج من خلال عمل قوي.

وفي كلمتها الختامية، شكرت السيدة غويكوفيتش جميع الوفود على مساهماتها النشطة في النتيجة الناجحة لجمعية بلغراد العامة. لقد تشرفت بلادها باستقبال العديد من الوفود من جميع أنحاء العالم، وإظهار التزام صربيا الثابت بالقانون الدولي والسلم العالمي ورفاهية الشعب. وقد عقدت اجتماعات ثنائية مع العديد من رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود الذين حضروا إلى بلغراد لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي تتطلع إلى مواصلة تطوير التعاون الجيد والمثمر معهم جميعاً. كما شكرت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والمترجمين الفوريين وجميع الموظفين والمتطوعين الصرب الذين عملوا بجد لتوفير أفضل الظروف الممكنة للجمعية العامة. وقالت إنها تتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ النتائج المهمة لجمعية بلغراد العامة.

شكرت جميع المشاركين مرة أخرى لدعمهم ومشاركتهم الفعالة، وأعلنت اختتام الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

## الدورة ال 205 للمجلس الحاكم

### 1. انتخاب رئيس للجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي

اقترح المجلس الحاكم في أول اجتماع له في 14 تشرين الأول/ أكتوبر أن تنتخب السيدة مايا غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، رئيساً للجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

### 2. الوضع المالي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 30 حزيران/ يونيو 2019 وقائمة محدثة للمساهمات المقررة غير المسددة. وأكد أن حقوق العضوية الكاملة لثلاثة أعضاء (هندوراس، موريتانيا وبابوا غينيا الجديدة) قد تم تعليقها الآن بسبب متأخرات ثلاث سنوات أو أكثر من المساهمات. في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، كان هناك أربعة أعضاء (جزر القمر، جمهورية الدومينيكان، دولة ليبيا وفنزويلا) وعضوان مشاركان (برلمان دول الأنديز واللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) متأخرين لمدة عامين كاملين، وقد خضعوا للمشاركة و/ أو عقوبات تصويت. وأشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، إلى أن



الأمين العام قد بذل جهوداً متكررة للمتابعة مع جميع الأعضاء الخاضعين لجزاءات الدفع، ولكن لم ترد أية مدفوعات. تم تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على متابعة أية متأخرات للأعضاء داخل مجموعاتهم. وأعربت عن شكرها لجميع الأعضاء الذين دفعوا مساهماتهم بانتظام وفي الوقت المحدد.

ذكرت السيدة كينر نيلن أن الوضع المالي الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، مستقر وسليم. بلغ العائد على الاستثمارات حالياً 7.6 بالمائة لعام 2019، وهو أداء ممتاز تستفيد منه النتائج المالية لعام 2019 للاتحاد البرلماني الدولي. أحاط المجلس الحاكم علماً بأن إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي ونفقاته كانت قريبة من المستهدف في النصف الأول من عام 2019 ومن المتوقع أن تظل ضمن الموازنة الإجمالية حتى نهاية العام.

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بقبول طلب للحصول على مساعدة مالية من صندوق التضامن البرلماني (PSF) من برلمان جزر السلمون لحضور جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة. كما أشار المجلس إلى أن القواعد والإجراءات الخاصة بصندوق التضامن البرلماني قد تم تبسيطها من قبل اللجنة التنفيذية من أجل جعلها أكثر مرونة وفعالية في تشجيع الانتماء للبرلمانات الأعضاء المحتملة. وشملت البرلمانات التي يمكن أن تصبح مؤهلة للحصول على دعم صندوق التضامن البرلماني في المستقبل، أنتيغوا وبربودا، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وكيريباتي، وناورو، وسانت كيتس ونيفيس.

كما أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير المتعلق بتعبئة التمويل الطوعي الذي أعدته الأمانة.

### 3. مشروع الموازنة الموحدة 2020

عُرض على المجلس مشروع الموازنة الموحدة لعام 2020. وأوضحت السيدة كينر نيلن، بالنيابة عن اللجنة التنفيذية، أن مشروع الموازنة قد تم إعداده تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل وكان وفقاً لتوجيهاتها. اجتمعت اللجنة الفرعية ثلاث مرات لمناقشة مسودات الموازنة، وخلال هذه الفترة درست التوقعات والتحليلات التفصيلية وتلقت توضيحات من الأمانة. شكرت السيدة كينر نيلن أمانة فريق التمويل على عمله وعلى الجودة العالية للوثائق المعدة.

كان اقتراح الموازنة وياً لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 والمبادئ التوجيهية وقرارات الهيئات الرئاسية. وشمل تخصيص 300000 فرنك سويسري للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وتمويل إضافي للأنشطة ذات الأولوية نحو تحقيق رؤية الرئيسة (140000 فرنك سويسري) بالإضافة إلى دعم برلمان رواندا من أجل استضافة الجمعية العامة ال 143 في كيغالي.





تمّ وضع جدول اشتراكات الاتحاد البرلماني الدولي في الموازنة المقترحة على جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة كالمعتاد. سيصبح برلمان الصين أكبر مساهم في الاتحاد البرلماني الدولي في الموازنة الأساسية في عام 2020، وسيدفع مساهمة متزايدة عند الحدّ الأعلى للاتحاد البرلماني الدولي البالغ 11.75 بالمائة. في نفس الوقت، يرى العديد من الأعضاء أن مساهماتهم في الاتحاد البرلماني الدولي تنخفض عن المستوى الذي تم تقييمهم فيه في عام 2019. اقترحت اللجنة التنفيذية أن هؤلاء الأعضاء قد ينظرون في التبرع الطوعي للاتحاد البرلماني الدولي بالادخارات التي كانوا سيوفرونها، من أجل توفير الدعم لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2020. وستذكر الرسائل التي سيتم إرسالها إلى هؤلاء الأعضاء في كانون الأول/ ديسمبر 2019، بخصوص مساهماتهم القانونية لعام 2020، بمقدار الانخفاض في مساهماتهم ودعوتهم إلى النظر في تقديم تبرع مماثل.

وافق المجلس الحاكم على موازنة عام 2020.

#### 4. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

أحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس، عن أنشطتها منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم (<https://www.ipu.org/file/8237/download>). وقد حددت الأولويات التالية: المشاركة البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة ومنتدياتها؛ جهود الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التعددية؛ ممارسات الشفافية والمساءلة؛ وآليات التنفيذ والمتابعة لقرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. وسترسل تقريرها إلى جميع البرلمانات الأعضاء والبرلمانيين الفرادى في القوائم البريدية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني.

#### 5. تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم

أحيط المجلس الحاكم علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم لتنفيذ الأهداف الثمانية المحددة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للأعوام 2017-2021 (<https://www.ipu.org/file/8235/download>). علاوة على ذلك، أيّد المجلس سعي الأمين العام للتنسيق مع رئاسة وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بهدف تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والقرارات التي اتخذها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

وافق المجلس الحاكم على توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع:

-أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بهدف تأمين الدعم والخبرة التقنية لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، و



-الجمعية البرلمانية للفرنكفونية.

وافق المجلس الحاكم أيضاً على اقتراح الاتحاد البرلماني الدولي، للانضمام إلى دائرة المنظمات متعددة الأطراف للتغطية الصحية الشاملة 2030.(UHC2030).

## 6. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

أحاط المجلس الحاكم علماً بقائمة التحقق من الأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المنفذة خلال الأشهر الستة الماضية ورحب بالتعاون المتزايد بين المنظمين. وأيد التوصية بتكليف أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بمهمة إجراء تقييم شامل للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على أساس أن يكون التقييم عملية شاملة، تستند إلى مشاورات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وأصحاب المناصب وكذلك مع مسؤولي الأمم المتحدة الرئيسيين. وسيقوم التقييم، الذي سيرجيه خبير استشاري مستقل، بتغذية الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في عام 2020 ومراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

## 7. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، لترقية وضع الجمعية البرلمانية للفرنكفونية (APF) من مراقب دائم إلى منصب عضو منتسب. كما شجع الاتحاد البرلماني الدولي على السعي للحصول على وضع مماثل مع الجمعية البرلمانية للفرنكفونية. تشارك الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للفرنكفونية العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك وكانا يعملان معاً لسنوات عديدة. كانت هناك فرصة لدفع الشراكة إلى أبعد من ذلك، كما يتضح من الاتفاق الإطاري الجديد الذي تمت المصادقة عليه وتوقيعه في سياق جمعية بلغراد العامة.

كما رحب المجلس ووافق على طلبات الحصول على وضع مراقب والواردة من بارلا سور (برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، ومن البرلمان الدولي للتسامح والسلام. أكد المجلس من جديد الهدف الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها، بهدف الاستفادة من المزايا النسبية وبناء التآزر وضمان مزيد من التماسك في التعاون بين البرلمانات.

أبلغ المجلس بحالة بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من هذه البرلمانات. أقرّ توصية اللجنة التنفيذية بحل مجموعة العمل المعنية بسورية. وفقاً للمادة 5.2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وافق على طلب الجمعية الوطنية لفنزويلا، بتسجيل وفد من اثنين من البرلمانيين الذين يتمتعون بحقوق التصويت، بالنظر إلى أن فشل فنزويلا في سداد اشتراكاتها المقدرة كان بسبب ظروف خارجة عن سيطرة البرلمان. كما عقد مناقشة مطولة حول الوضع في الجمهورية اليمنية، والتوصيات التي صاغتها اللجنة التنفيذية بشأن

البقاء على اتصال دائم مع جميع الأطراف ومواصلة مراقبة الموقف عن كثب وقد عُرضت التوصيات للتصويت ببناء الأسماء وجاءت النتائج كما يلي: 104 مع؛ 24 ضد؛ 39 ممتنع عن التصويت. لذلك تمت الموافقة على التوصيات بالأغلبية.

كما ذكر أعلاه، على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورؤساء المجموعات الجيوسياسية المعنية، فإن هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة لم تدفع متأخراتها بحلول الموعد النهائي المتفق عليه وهو 1 تشرين الأول/ أكتوبر. سيتم إدراج البرلمانات الثلاثة في فئة الأعضاء غير المشاركين.

## 8. تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي

أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية، لتغيير اسم لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. في حين أن هذا التغيير سيصبح ساري المفعول على الفور، فإن تكوين اللجنة الدائمة سيظل مكوناً من 18 عضواً (ثلاثة لكل مجموعة جيوسياسية)، مع إضافة أعضاء بحكم منصبهم، أي رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانين الشباب. ينطبق الحكم نفسه أيضاً على اللجان الدائمة الأخرى.

وأقر المجلس إنشاء الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا على أن يكون مفهوماً بأن المقترحات بشأن ترتيبات عمل الفريق العامل وأنشطته ينبغي أن تناقش في الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

أحاط المجلس الحاكم علماً بطلب إنشاء فريق عامل معني بالعقوبات السياسية. وقرر العودة إلى المسألة في الجمعية العامة ال 142 على أساس مذكرة أكثر تفصيلاً بشأن الأساس المنطقي للفريق، ومهمته وتكوينه وترتيبات عمله. خلال مداوات المجلس، اعترض وفدا المملكة المتحدة وكندا على إنشاء الفريق. وافق وفد أستراليا من حيث المبدأ على إنشاء هذا الفريق العامل، لكنه شارك الرأي القائل بأن مذكرة المفاهيم التي تدعم الاقتراح يجب أن تكون أكثر تفصيلاً.

أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية لمراجعة الاتفاقيات الموقعة بين المضيفين والاتحاد البرلماني الدولي لكي تنصّ على أنه لا يجوز لأي طرف أن يصدر دعوات من جانب واحد. كان القصد من ذلك هو تجنب المواقف التي دُعي فيها المشاركون الذين لا يحق لهم حضور فعاليات معينة دون موافقة الجهات المشاركة الأخرى. يجب أن يحتفظ الاتحاد البرلماني الدولي بالمسؤولية الكاملة عن جميع الأحداث المنظمة تحت رعايته.

## 9. تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

اعتمد المجلس الحاكم التعديلات التي قدمتها مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتي عززت العقوبات الحالية للوفود أحادية الجندر وقدمت حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء.



لم تقبل اللجنة التنفيذية التعديل المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين فيما يتعلق بتطبيق النصاب القانوني، وبالتالي لم يتم تقديمه إلى المجلس لاتخاذ قرار.

## 10. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة

أحيط المجلس الحاكم علماً بنتائج الاجتماعات المتخصصة التالية:

الإحاطة الفنية: من الالتزام إلى العمل: تحرك البرلمانات جدول أعمال التغطية الصحية الشاملة إلى الأمام؛ ثانياً الندوة الإقليمية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (<https://www.ipu.org/event/technical-briefing-commitment-action-parliaments-moving-uhc-agenda-forward#event-sub-page-20234/>)؛ ندوة

إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي الجيوسياسية +12 (<https://www.ipu.org/file/7856/download>)؛ المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني

الدولي والأمم المتحدة لبلدان منطقة الساحل: المشاركة البرلمانية في التصدي للإرهاب والظروف التي تفضي إلى الإرهاب في منطقة الساحل- (<https://www.ipu.org/event/ipu-un-regional-conference-countries-sahel-region-parliamentary-engagement-in-addressing-terrorism-and-conditions-conducive-terrorism-in-sahel#event-sub-page-documents/>)؛

الندوة الإقليمية الرابعة حول بناء القدرات البرلمانية، مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تبادل أقوى بين البرلمانات من أجل تحقيق أكثر كفاءة لأهداف التنمية المستدامة- (<https://www.ipu.org/event/fourth-interregional-seminar-parliamentary-capacity-building-and-further-implementation-sustainable-development-goals-stronger-inter>)؛

المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديث الممارسات الجيدة والفرص الجديدة للعمل (<https://www.ipu.org/file/7623/download>)؛ منتدى برلماني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2019 حول التنمية المستدامة (HLPF) والاجتماعات ذات الصلة

القمة الرابعة لرؤساء جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة (<https://www.ipu.org/file/7764/download>)؛ المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب ([www.ipu.org/file/7696/download?token=Gf27RSml](https://www.ipu.org/file/7696/download?token=Gf27RSml))؛ ندوة

إقليمية حول إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540 ([www.ipu.org/event/regional-seminar-parliaments-and-implementation](https://www.ipu.org/event/regional-seminar-parliaments-and-implementation))

الندوة الإقليمية حول إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540

إقليمية حول إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540

إقليمية حول إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540

(/un-security-council-resolution-1540#event-sub-page-documents/) و IPU-UN المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول دور البرلمانين في منع الإرهاب ومكافحته ومعالجة الظروف المواتية للإرهاب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (<https://www.ipu.org/event/capacity-building-workshop-countering-terrorism-and-violent-extremism-asia-pacific-group#event-sub-page-documents/>)

## 11. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أقر المجلس الحاكم التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية). والفريق الاستشاري المعني بالصحة ومجموعة مساهلي الحوار حول قبرص ومنتدى البرلمانين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي والفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وافق المجلس على التعيينات الجديدة لهذه الهيئات.

وافق المجلس على سبعة قرارات تتعلق بـ 229 برلماناً مقدمة من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (<https://www.ipu.org/file/8222/download>). وأشار المجلس إلى تحفظات وفدي أوغندا وتركيا فيما يتعلق بالقضايا في بلديهما، وتلك الواردة من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية فيما يتعلق بقضية الجمهورية اليمنية.

تم إصدار دليل للبرلمانيين بعنوان القضاء على العمل القسري. وقد تم إنتاجه بشكل مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية (ILO). المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد غ. رايدر ألقى كلمة أمام المجلس عبر رسالة بالفيديو.

## 12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية

وافق المجلس على قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى التي سيتم تمويلها من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن المصادر الخارجية (انظر الصفحة 144).

في الوقت الذي أكد فيه مجدداً بأن الجمعية العامة الـ 143 ستعقد في رواندا (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، وافق المجلس على توصية اللجنة التنفيذية بتمديد الموعد النهائي لبرلمان كينيا إلى ربيع عام 2020 لتأكيد استعداداته

لاستضافة الجمعية العامة ال 144 للاتحاد البرلماني الدولي. لم تؤيد اللجنة التنفيذية الموافقة على طلب البرلمان الكيني تقديم مساعدة مالية إضافية لعقد تلك الجمعية العامة.

### 13. انتخابات اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

- السيدة ي. أنياكون (أوغندا) والسيد ج. موديندا (زيمبابوي) من المجموعة الإفريقية
- السيد ر. رباني (باكستان)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند) من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان) من مجموعة أوراسيا
- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي) من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- السيدة ك. ويدغرين (السويد) من مجموعة +12.

انتخب المجلس السيد غ. تشين (الصين) نائباً جديداً لرئيس اللجنة التنفيذية.

### 14. انتخابات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات:

- السيد سليمان شنين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) من المجموعة الإفريقية
- السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا) من مجموعة أوراسيا
- السيدة ل. روجاس هيرنانديز (المكسيك)، والسيد ب. لانو (باراغواي) والسيد س. ليتاردو (الإكوادور) من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إلى جانب ثلاثة ممثلين عن اللجنة التنفيذية:

- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)
- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)
- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند).



## الدورة ال 282 للجنة التنفيذية

### 1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها ال 282 في 11 و 12 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في بلغراد.

ترأست رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات. شارك في الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)؛ السيد علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)؛ السيد نغوين فان غياو (فيتنام) يومي 11 و 12 تشرين الأول/ أكتوبر، وحل محله السيد دون تون فونغ في 16 تشرين الأول/ أكتوبر؛ السيد أ. لينس (البرازيل)؛ السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، تحل محل السيد د. ماك غوينتي؛ السيدة إم. أوليفيرا فالينتي (أنغولا)؛ السيد غ. تشن (الصين)؛ السيد ك. جلاي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) يومي 11 و 12 تشرين الأول/ أكتوبر؛ السيد م. لوساكا (كينيا)؛ السيد ي. ليرستين (النرويج)، خلفاً للسيدة ه. هوكيلاند ليادال؛ السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)؛ السيد م. غروجيك (صربيا)؛ السيدة م. كينير نيلسن (سويسرا)؛ السيدة فيرير غوميز (كوبا) في 16 تشرين الأول/ أكتوبر؛ السيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) بصفتها نائب رئيسة مكتب النساء البرلمانيات؛ والسيد م. بوبا (سورينام) بصفته رئيس مكتب منتدى البرلمانين الشباب. السيد غ. غالي نغوئي (تشاد) كان غائباً.

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقارير كل من الرئيسة والأمين العام. وأبرزت أهمية زيادة مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في مختلف مننديات الأمم المتحدة. ورأت أنه، بقدر الإمكان، يجب على شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي الذين يمثلون مجموعاتهم الجيوسياسية تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في الفعاليات في مناطقهم. من أجل السماح للأعضاء بالتخطيط بشكل أفضل وإتاحة الوقت للالتزامات الاتحاد البرلماني الدولي، أوصت اللجنة بأن تبدأ الأمانة في إعداد الجدول الزمني لفعاليات الأمم المتحدة العادية قبل عام من الموعد المحدد.

أوصت اللجنة التنفيذية بالبقاء على اتصال منتظم مع كونغرس الولايات المتحدة ومواصلة تبادل المعلومات معهم وإذكاء الوعي بالاتحاد البرلماني الدولي.

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من خبير استشاري مستقل كان يقوم بإجراء تقييم للمساءلة والشفافية والانفتاح في الاتحاد البرلماني الدولي. أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالخطوة التالية للعملية، والتي ستكون تحليل المعلومات التي تم جمعها، وتحديد الثغرات المحتملة وتقديم التوصيات.

أدركت اللجنة التنفيذية أنّ الابتكارات في السنوات الأخيرة من حيث ورشات العمل وحوار الرؤساء ومتابعة التنفيذ في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي كان ناجحاً، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

كان الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بعمل مهم ومفيد بشأن أهداف التنمية المستدامة، مثل مجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة، والتي كانت موجودة بعدة لغات، وتم تصميمها للسماح للبرلمانات بالانتقال إلى ما بعد مجرد التحدث إلى قياس وتقييم أدائها وتقديمها. منذ نشر مجموعة أدوات أهداف التنمية المستدامة في عام 2016، قطع الاتحاد البرلماني الدولي شوطاً طويلاً وبات لديه خبرة أكبر في المجال. أوصت اللجنة التنفيذية بتحديث المنشور وفقاً لذلك.

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بحالة بعض البرلمانات وقدمت توصيات فيما يتعلق بالمتابعة.

أطلع رئيس الفريق العامل المعني بسورية اللجنة التنفيذية على الصعوبات التي يواجهها الفريق للقيام بمهمته في ظل المناخ الحالي. من أجل التأكد من آراء الوفد السوري، كان قد اتصل بالوفد أثناء انعقاد الجمعية العامة وكان الإجماع العام على أنه ليست هناك حاجة للإبقاء على الفريق العامل في الوقت الحالي. لذلك أوصت اللجنة التنفيذية بفريق العمل.

أشادت اللجنة التنفيذية بتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP)، كما أكد رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات، ودعم طلبه لزيادة إشراك جمعية الأمناء العامين للبرلمانات في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعداد التقرير البرلماني العالمي الثالث.

وفيما يتعلق بكتاب الذكرى ال 130، شجعت اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء لإرسال مساهماتها في أقرب وقت ممكن إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

بعد قرار تصعيد مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في القضايا الاقتصادية أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتوصية تغيير اسم لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، وذلك تقديراً للدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية، على مختلف المستويات والمفهوم على نطاق واسع، في التنمية المستدامة. أوصت اللجنة التنفيذية بموافقة المجلس على هذا التغيير.

في ضوء الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا في حياة الجميع، وفي الحياة البرلمانية، رحبت اللجنة التنفيذية باقتراح إنشاء فريق عامل معني بالعلوم والتكنولوجيا. وطلبت أن يتم وضع ترتيبات وأنشطة الفريق العامل للنظر بها رسمياً في الجمعية العامة المقبلة في جنيف.





بالنظر إلى التصريحات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي ضد العقوبات السياسية وقيود التأشيرات المفروضة على البرلمانيين، كانت اللجنة التنفيذية مؤيدة إلى حدٍ كبيرٍ لتشكيل فريق عامل لاستكشاف هذه المسألة بموجب مبدأ التضامن البرلماني. سيتم الانتهاء من ترتيبات عمل الفريق العامل واختصاصاته وتشكيله في الأشهر المقبلة.

وافقت اللجنة التنفيذية على التعديل المقترح على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي التي قدمته مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) والذي تم بموجبه تعزيز العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد وتقديم حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء.

لم تؤيد اللجنة التنفيذية التعديل المقترح على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين فيما يتعلق بتطبيق النصاب القانوني.

أبلغت اللجنة التنفيذية بالردود التي وردت من البرلمانات الأعضاء بشأن عملها في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من القرارات، وكذلك نتائج دراسة استقصائية حديثة حول مشاركة البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة، والتي حددت بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. كما وافقت اللجنة التنفيذية على تعيين خبير مستقل لتقييم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة كخطوة أولى نحو صياغة توصيات ملموسة يمكن إدراجها في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في عام 2020.

أوصت اللجنة التنفيذية بانتخاب سبعة أعضاء ليحلوا محل أولئك الذين أنهوا فترة ولايتهم. تم تشجيع المجموعات الجيوسياسية على تعيين نواب رؤساء لكل مجموعة منها للمشاركة في اللجنة التنفيذية.

## 2. اللجنة الفرعية للتمويل

كانت اللجنة الفرعية للتمويل قد اجتمعت يوم 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 لإعداد وتسهيل نظر اللجنة في الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، ومشروع البرنامج والموازنة لعام 2020 ووضع التمويل الطوعي. نصحت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية بتقديم توصية إلى المجلس الحاكم بخصوص موازنة عام 2020، بعد أن شارك عن كثب في الإشراف على إعدادها على مدار العام.

كما حللت اللجنة الفرعية المالية أيضاً طلباً للحصول على مساعدة مالية من صندوق التضامن البرلماني (PSF) من برلمان جزر سولومون لحضور جمعية مستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي. وافقت اللجنة الفرعية على تقديم اقتراح إلى اللجنة التنفيذية لتبسيط قواعد وإجراءات صندوق التضامن البرلماني من أجل جعلها أكثر مرونة وفعالية في تشجيع الانتساب للبرلمانات الأعضاء الجدد.



أشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة كينير نيلين (سويسرا)، إلى أن الأمين العام قد بذل كل جهد ممكن للمتابعة مع جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين الخاضعين للعقوبات بسبب متأخرات الدفع. ومع ذلك، تم تعليق حقوق العضوية الكاملة لثلاثة أعضاء (هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة) الآن بسبب متأخرات المساهمات لثلاث سنوات أو أكثر.

### 3. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

أبلغت اللجنة التنفيذية بتحركات الموظفين والترقيات. كما وافقت على تعديل المادة التاسعة، البند 9.1 من النظام الأساسي لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي بشأن سن التقاعد وأحكامه الانتقالية من أجل مواءمتها مع قواعد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

## منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

جرت الدورة ال 30 لمنتدى النساء البرلمانيات يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كان هناك 157 مشاركاً في الاجتماع، من بينهم 82 برلمانياً (72 امرأة و 10 رجال) من 76 بلداً، وممثلين عن مختلف المنظمات الدولية.

افتتحت الدورة ال 30 السيدة س. كيهيكا (كينيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. السيدة غ. كوميك (عضو برلماني ونائب رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا) انتخبت رئيساً لدورة المنتدى ال 30. رحبت بالمشاركين وعرضت برنامج العمل. كما رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غرييلا كوفياس بارون، بأعضاء المنتدى. وكان الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي السيد م. تشونغونغ حاضراً أيضاً.

كمساهمة في الجمعية العامة، درس المشاركون، من وجهة نظر المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية)، مشروع القرار على جدول أعمال الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي، تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة. بعد تقديم مشروع القرار من قبل اثنين من المقررين المشاركين، السيد ه. ميلات (بنغلادش) والسيدة م. كارفالو (البرازيل)، انقسم المنتدى إلى مجموعتين للنظر في جوانب محددة من مشروع القرار. ناقشت إحدى المجموعات ضمان التغطية الصحية الشاملة يستجيب لاحتياجات النساء والفتيات والمجموعة الثانية ناقشت رفع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية لوصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية. واقترح المنتدى فيما بعد تعديلات أدرجتها اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في مشروع القرار.

شهد المنتدى الذكرى السنوية ال 40 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). أبرز المشاركون المساهمة الهامة التي قدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عمل البرلمانات في تعزيز



المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية). وشددوا على الإنجازات والتحديات المستمرة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مثل إلغاء التمييز في التشريعات، وكبح القوالب النمطية الجندرية، والتنفيذ الفعال للتشريعات القائمة التي تراعي نوع الجندر. أعطى المشاركون الأولوية للعمل البرلماني للقضاء على التمييز ضد المرأة في القوانين والسياسات في مجالات ملكية الأرض والتوظيف والجنسية والمواطنة. كما أرادوا منهم أن يعالجوا مجالات التمييز الناشئة ضد النساء والفتيات، مثل تغير المناخ، ووضع اللاجئين وعديمي الجنسية، والعنف الانتخابي ضد النساء المرشحات والناخبات، والتحرش الجنسي في الشوارع، والخطاب الجنسي. وطالبوا بالإسراع بالنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس. كما دعوا إلى مشاركة البرلمانات بشكل أفضل في عمليات مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في مراجعة بكين+25 لعام 2020، وكذلك في مبادرة المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030: استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين للعمل المعجل الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين.

نظم المنتدى نقاشاً متكافئاً بعنوان: #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية (انظر الصفحة 48).

اجتمع مكتب النساء البرلمانيات في 13 و 17 تشرين الأول/أكتوبر. وقرر أن يحتفل في عام 2020 بالمراجعة القادمة 25 عاماً لإعلان ومنهاج عمل بكين وأن تسهم بمنظور برلماني في عملية مراجعة الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك الاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد بمناسبة لجنة وضع المرأة، التي ستحتفل في عام 2020 ببيكين+25.

انتخب المنتدى الممثلين الإقليميين التاليين لمكتب النساء البرلمانيات:

#### مجموعة أوراسيا

• السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل المنصب الذي تركته السيدة س. سارداريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان، لمدة تنتهي في نيسان/أبريل 2022.

أصبحت السيدة ي. أنياكون (أوغندا) والسيدة ك. وايدغرين (السويد) بحكم منصبيهما أعضاء في المكتب بصفتهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وانتخبت السيدة غ. كوميك (صربيا) رئيساً لدورة منتدى النساء البرلمانيات ال 30 وأصبحت بحكم منصبها عضواً في المكتب لمدة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2021.



## منتدى ومجلس منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

اجتمع منتدى البرلمانين الشباب في 14 تشرين الأول/ أكتوبر؛ حضر 85 من البرلمانين الشباب (38٪ من النساء). ترأس الاجتماع رئيس المنتدى السيد م. بوبا (سورينام).

رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام بالمشاركين وأكدوا نجاح حركة شباب الاتحاد البرلماني الدولي منذ إنشائها وخاصة بعد قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2010، مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية.

من أولئك المسجلين لحضور الجمعية العامة ال 141 كان 21.5 بالمائة نواباً شباباً. كانت هناك حاجة إلى المزيد من الشباب والشابات في جميع الوفود للوصول إلى الحد الأدنى المستهدف وهو 25 بالمائة من المندوبين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. انتخب المنتدى السيدة ر. نيخل خادس (الهند) كعضو جديد في المجلس.

عند الإبلاغ عن تحديثات البلاد، قام النواب الشباب بتقييم التدابير الإيجابية المتخذة في جميع أنحاء العالم لتعزيز مشاركة الشباب، بما في ذلك إنشاء تجمعات جديدة من البرلمانين الشباب، وخفض الأعمار للتصويت والترشيح للمناصب، وتقديم أحكام قانونية للحد من تمويل الحملات الانتخابية في بعض الدول.

عند استعراض أنشطة تمكين الشباب التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في الآونة الأخيرة، أشاد البرلمانيون الشباب بمراكز التدريب الجديدة ومقهى التوجيه الاشرافي التي تمت خلال المؤتمر العالمي السادس للبرلمانين الشباب في باراغواي في أيلول/ سبتمبر 2019 ودعوا إلى مواصلة هذه المبادرات على الصعيدين العالمي والوطني. واستشرافاً للمستقبل، رحبوا بالأبناء التي تفيد بأن المؤتمر العالمي السابع للبرلمانين الشباب سيعقد في جورجيا في أواخر ربيع عام 2020.

وفيما يتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة ال 141، دعا المشاركون إلى استجابة أكبر للشباب في الجهود الرامية لدعم القانون الدولي وحقوق الإنسان. تبادلوا الخبرات في معالجة القضايا الصحية ذات الصلة بالشباب في السعي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

استعداداً للجمعية العامة ال 142، عين المنتدى السيد وليد الطبطبائي (دولة الكويت) والسيدة م. تينديريبيوغو (بوركينافاسو) للقيام بإعداد تقارير عامة عن الشباب حول مواضيع مشاريع القرارات المستقبلية، على التوالي بشأن الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث ذات الصلة بالناخ وعواقبها، وتعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.



واجتمع مجلس المنتدى أيضاً في 14 تشرين الأول/ أكتوبر واتفق أعضاؤه على أنّ موضوع المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب ينبغي أن يركز على تبادل خبرات سياسات الشباب ودعم المساواة بين الرجل والمرأة (الجنسانية) في ضوء مراجعة بكين+ 25 في عام 2020.

## الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

### 1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

السيدة أ. جيركوف (صربيا)، الرئيس، السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب الرئيس، السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، السيد د. كارتر (نيوزيلندا)، السيد ج. كيم (جمهورية كوريا) والسيد أ. كاروني (سويسرا) شاركوا في الدورة ال 160 للجنة، التي جرت في الفترة من 12-16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. السيد علي العرادي (مملكة البحرين)، والسيد ن. باكو-أريفاري (بنين)، والسيدة ل. دومونت(فرنسا) والسيدة ج. موكودا زابوي (أوغندا) لم يتمكنوا من الحضور.

قدمت اللجنة سبعة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بخصوص 229 برلمانياً من البلدان التالية: البرازيل ودولة ليبيا ومنغوليا وأوغندا وتركيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية اليمنية.

خلال الدورة، عقدت اللجنة ثماني جلسات استماع وجلسات غير رسمية مع الوفود ومقدمي الشكاوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها وللإعراب عن شواغلها. كانت اللجنة مدرجة في جدول أعمالها 15 قضية تتعلق بوضع 305 من أعضاء البرلمان في 10 بلدان. ومن بين الحالات التي تم فحصها، كان 32 بالمائة من الأمريكتين، و 24 بالمائة من إفريقيا، 24 بالمائة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 19 بالمائة من أوروبا وواحد بالمائة من آسيا. 83 بالمائة من الحالات تتعلق بأعضاء المعارضة في البرلمان و 21 بالمائة بالنساء. ومن بين الحالات، تم تقديم 56 بالمائة منها لأول مرة، وهو رقم قياسي جديد. وكانت الانتهاكات التي درستها اللجنة في أغلب الأحيان أثناء الدورة هي: التعليق غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية؛ عدم مراعاة الأصول القانونية في الإجراءات ضد أعضاء البرلمان؛ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف؛ تهديدات أو أعمال تخويف؛ وانتهاكات حرية التعبير.



## 2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين يومي 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. رئيس اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، والسيد هـ. جوليان لافريير (فرنسا)، والسيدة أ. بواتنغ (غانا)، السيد عزام الأحمد (فلسطين) والسيد أ. أ. جاما (الصومال) والسيد محمد المحرزي (الإمارات العربية المتحدة) حضروا كلا الجلستين. مثل مندوب من ليسوتو السيدة م. موكتيمي (ليسوتو) في الجلسة التي عقدت في 16 تشرين الأول/ أكتوبر. على الرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني خلال جلسات اللجنة، وافق الأعضاء على مواصلة المناقشات، مع العلم أن أيّاً من القرارات لن يكون ملزماً.

وفقاً للممارسة المعتادة، فحص أعضاء اللجنة الوضع الحالي في المنطقة، وخاصة في إسرائيل وفلسطين ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بشكل مطول. أُبلغ الأعضاء بالانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في 17 أيلول/ سبتمبر 2019 في إسرائيل والانتخابات المقبلة في فلسطين. دعا المندوب الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي وأية أطراف أخرى مهتمة للمشاركة في الانتخابات بصفة مراقب.

أعربت اللجنة عن سرورها البالغ لإتاحة الفرصة لها للاستماع إلى الوفود الليبية واليمنية وشعرت بالرضا إزاء المناقشات المثمرة التي تلت ذلك. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في تسليط الضوء بوضوح على وجود برلمان واحد في الجمهورية اليمنية يمثل الشعب اليمني ويعمل وفقاً لدستور البلاد. وشكرت اللجنة وفد الجمهورية اليمنية على عرضه الشامل. وفيما يتعلق بليبيا، أوضح الوفد حقيقة أن البلاد منقسمة بشدة، لكن مجلس النواب الليبي يبذل قصارى جهده لعقد جلسات برلمانية، على الرغم من المخاوف الأمنية. رحبت اللجنة بكل من العرضين وشددت على أن تركيزها الرئيسي يبقى هو الوضع الإنساني في دولة ليبيا والجمهورية اليمنية.

فيما يتعلق بسورية، شعر أعضاء اللجنة بالحزن بسبب التطورات الأخيرة واستفسروا عن حالة فريق الاتحاد البرلماني الدولي العامل المعني بسورية. نظراً لتوقف عمل الفريق لبعض الوقت، ناقش الأعضاء إمكانية القيام ببعثة إلى الجمهورية العربية السورية للحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض.

وافق الأعضاء على عقد اجتماع طاولة مستديرة في الأشهر المقبلة لمناقشة دور اللجنة ومهمتها بشكل متعمق، بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي سيتم الاتفاق عليها. أخيراً، ظل الأعضاء متحمسين للقيام بزيارة إلى المنطقة، وأعربوا عن أملهم في أن تتم هذه الزيارة بعد انعقاد الدورة ال 21 للكنيست. رحبت كل من إسرائيل (خطياً) وفلسطين بمثل هذه البعثة.



### 3. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

اجتمعت اللجنة في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. حضرها ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

ناقشت اللجنة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واستراتيجيات تعزيز مساهمة البرلمانات في تنفيذ القانون الدولي الإنساني (IHL)، ولا سيما في سياق الذكرى السنوية الـ 70 لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. لتعزيز المشاركة، أوصت اللجنة بأن يقوم الأعضاء بـ:

- نشر كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في برلمانات كل منهما للبرلمانيين عن القانون الإنساني الدولي الصادر في عام 2016؛
- دعم ترجمة الكتيب إلى اللغات الوطنية من خلال توفير الدعم المالي للجنة الصليب الأحمر الدولية لإنتاج إصدارات لغة جديدة. وتنظيم إطلاق فعالية أو مناقشة حول القضية في برلمانهم؛
- التواصل مع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية في بلدانهم للحصول على الدعم والمعلومات والمشاركة؛
- مراجعة تشريعاتهم الوطنية لتقييم مطابقتها للقانون الإنساني الدولي.

كما أوصت اللجنة بأن ينظر الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تنظيم ورش عمل إقليمية أو تدريب على اللجان البرلمانية التي تتعامل مع القانون الإنساني الدولي، والتي من شأنها استكشاف التفاعل بين البرلمانات واللجان الوطنية للقانون الإنساني. علاوة على ذلك أوصت بجمع أفضل الممارسات.

تمت مناقشة متابعة قرار البند الطارئ إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والأمنة إلى وطنهم في ميانمار، الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ. ولمعالجة السياق الحساس، بما في ذلك الأسباب الجذرية للأزمة، أوصت اللجنة باتباع نهج عملي والمشاركة مع برلمان ميانمار لتنظيم ورشة عمل في ميانمار بشأن دور البرلمان وبناء السلام.

ناقشت اللجنة الأزمات الحالية المتعلقة باللاجئين وحيث يمكن أن تساهم مشاركتها بشكل كبير في الجهود الشاملة. نوقشت أحوال ثلاث دول نتيجة التبادلات بين رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين: الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. وأقرت اللجنة بأهمية رصد التطورات في البلدان الثلاثة ومتابعتها عن كثب، مع التركيز على المنظور الإنساني، حسب مهمتها. وفي الوقت نفسه، أوصت اللجنة بتنظيم بعثات ميدانية إلى البلدان المعنية، ربما تبدأ بجنوب السودان.



ناقشت اللجنة متابعة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والعمل عليه. أوصت بأن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي تعهداً (أدناه) يعكس العمل الجاري والمخطط له.

الاتحاد البرلماني الدولي يتعهد بالمتندى العالمي للاجئين:

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- إذكاء وعي البرلمان، في كل جمعية من الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بالتقدم المحرز والتحديات في تطوير استجابات شاملة للاجئين

- الانخراط مع النواب، ولا سيما البرلمانين الشباب والبرلمانيات الشابات، ودعمهم في اتخاذ إجراءات لدعم اللاجئين والبلدان المضيفة

- جمع الممارسات البرلمانية الجيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونشرها بين المجتمع البرلماني

- تنظيم، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادرات التدريب وبناء القدرات للنواب في العمل التشريعي تكملة للتعهدات الوطنية.

كما ناقشت اللجنة أيضاً التقدم المحرز في حملة المفوضية #أنا أنتمي بشأن حالات انعدام الجنسية وأوصت الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم تعهد (أدناه).

تعهد الاتحاد البرلماني الدولي بالحملة #أنا أنتمي:

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- زيادة الوعي السياسي للبرلمانات ورصد التقدم المحرز في الإصلاحات التشريعية وغيرها من الإصلاحات لمعالجة

انعدام الجنسية في كل جمعية عامة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي، ورصد التقدم المحرز فيها

- إشراك البرلمانين الشباب والبرلمانيات الشابات في الجهود المبذولة لمعالجة حالات انعدام الجنسية، ولا سيما في التصدي للتمييز القائم على نوع الجندر في قوانين الجنسية.

- تقديم الدعم للبرلمانات المشاركة في إصلاح قوانين الجنسية لمنع انعدام الجنسية والتصدي للتمييز في القانون.

لاحظت اللجنة أن أحد أعضائها قد تغيب عن جلسيتين متتاليتين دون مبرر. وفقاً للقواعد، سيتم إخطار العضو بأن مقعده سيعلن الآن شاغراً. وستجرى الانتخابات في الجمعية العامة القادمة.





## 4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)

عقد الفريق الدورة ال 43 في 12 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وحضر الاجتماع السيد ك. لوساكا (كينيا)، والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة)، و السيدة أ. د. ميرغان (السنغال) مع غياب السيدة ه. هاوكيلاند ليادال (النرويج).

وفقاً لمهمته، استعرض الفريق تشكيل الوفود في الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي. في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، كانت نسبة 30.7 بالمائة من المندوبين في الجمعية من النساء (انظر الصفحة 136). التي كانت أقل بكثير من المسجل 32.9 بالمائة عام 2016، الذي تم التوصل إليه مرة واحدة فقط في العام 2018. وأشاد الفريق بالوفود المتوازنة بين الرجال والنساء التي حضرت الجمعية العامة ال 141. في بلغراد، في 30 وفداً من بين 149 (20.1 ٪)، شكلت النساء ما بين 40 إلى 60 بالمائة من المندوبين (انظر القائمة في الصفحة 137).

من بين الوفود البالغ عددها 149 وفداً، كان 134 وفداً منهم يتألف من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 15 وفداً على وجه الحصر من الرجال (11.3 ٪). لم يتألف وفد من عضوين أو أكثر من النساء. وكانت وفود من 15 فرداً من جندر واحد من برلمانات الدول التالية: بلجيكا وبنين والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكوت ديفوار وغواتيمالا ولاتفيا وليسوتو وليبيا وليختنشتاين وولايات ميكرونيزيا الموحدة والمغرب وبولندا وتركمانستان والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 17 وفداً من عضو واحد يحضر الجمعية. وعموماً، تعرض 9 وفود لعقوبات.

وبالنظر إلى العدد الكبير باستمرار لوفود من جندر واحد في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، قدم الفريق في وقت مبكر من الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي تعديلات على النظام الأساسي والقواعد الحالية لتشديد العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد عن طريق تخفيض أكثر من حقوق التصويت وتنفيذ العقوبات بعد جمعيتين عامتين اثنتين. ستعتمد التعديلات في الجمعية العامة ال 141. شدد الفريق أيضاً على أهمية ضمان امتثال المجموعات الجيوسياسية لحصص الجندر الموجودة في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة في اللجنة التنفيذية.

رحب الفريق بالإطلاق الوشيك للمبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي للقضاء على التحيز الجنسي، والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان ووافق على مواصلة وضع إطار مخصص لمكافحة التحيز الجنسي والتحرش الجنسي في الجمعيات العامة وغيرها من الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. اعتمد خارطة طريق تضمنت تحديد الثغرات والفرص المتاحة؛ وتعزيز فهم أفضل للمشكلة؛ ومتابعة الاستجابات المؤسسية المناسبة. وأعرب عن رغبته في إشراك الوفود، ومكتب النساء البرلمانيات، وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وأصحاب المصلحة في هذه المساعي.



وفقاً لمهمته، ناقش الفريق أيضاً كيفية دعم البرلمانات التي تضم عدداً قليلاً من النساء أو التي لا تضم عضوات. في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمع الفريق مع وفدين تمثل النساء البرلمانيات فيهما أقل من خمسة بالمائة من أعضاء وفد جزر المالديف والوفد العُماني، الذين اجتمعوا مع الفريق مسبقاً في الجمعية العامة ال 140 في الدوحة.

في جزر المالديف، كانت التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة هي الثقافة والقوالب النمطية الجندرية وصعوبة جمع الأموال للتواصل مع دائرة انتخابية منتشرة - تشمل البلاد 26 جزيرة مرجانية و 1200 جزيرة. في مثل هذه الظروف، كان الجمع بين المسؤوليات العائلية والحياة السياسية يمثل تحدياً خاصاً للمرأة. في انتخابات 2019، انخفضت نسبة النساء في البرلمان من 5.9 بالمائة إلى 4.6 بالمائة. ومع ذلك، كانت النساء تلعب دوراً نشطاً في البرلمان والسياسة بشكل عام. ومن بين النساء الأعضاء الأربعة في البرلمان، كانت واحدة نائبة للرئيس والأمين العام الحالي امرأة أيضاً. حصلت النساء على 36 بالمائة من الحقائق الوزارية التي تمثل مختلف الأحزاب الائتلافية. في الوقت الحاضر، كان هناك مشروع قانون لحجز 30 بالمائة من المقاعد للنساء على المستوى المحلي. المحاولات السابقة لتقديم الحصص لم تنجح.

وقد شجع الفريق للغاية الالتزام الذي أبداه الوفد بتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان. عرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لإدخال التدابير وتنظيم الأنشطة التي يمكن أن تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وخاصة في البرلمان. ضم وفد عُمان ممثلين عن المجلس الاستشاري ومجلس الدولة. كان برلمان عُمان (المجلس) برلماناً من مجلسين، يتكون من 170 عضواً: 85 في مجلس الدولة و 85 في المجلس الاستشاري. يوجد حالياً 14 امرأة في مجلس الدولة (16.5%) وانتخبت امرأة واحدة في المجلس الاستشاري العُماني (1.2%).

كان الوفد متفائلاً بأن يتم انتخاب المزيد من النساء لعضوية المجلس الاستشاري في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2019. قالوا إن المرشحات (43 في المجموع) تلقين الدعم من منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فرصهن في الانتخاب. كانت النساء تشارك أيضاً بشكل متزايد في السياسة على المستوى المحلي.

أشار الفريق إلى أنه سيواصل مراقبة الوضع وعرض دعمه من خلال التوعية وغيرها من أنواع الدعم لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عُمان.

## 5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري في 15 تشرين الأول/ أكتوبر بحضور تسعة من أصل 12 عضواً. وحضر الاجتماع أيضاً الشركاء الفنيون للاتحاد البرلماني الدولي من منظمة الصحة العالمية (WHO)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز،



والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما حضر ممثلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

ناقش الفريق الاستشاري النتائج التي توصلت إليها الزيارة الميدانية التي أجريت في 14 تشرين الأول/أكتوبر والتي درس خلالها المشاركون الحالة الصحية للشباب في صربيا، وكذلك الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في البلد. تمّ إبلاغ توصيات الفريق من خلال زيارة لمعهد صحة الطلاب في بلغراد، فضلاً عن المناقشات المثمرة مع مسؤولي منظمة الصحة العالمية في صربيا، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي معهد الصحة العامة.

أعجب الفريق الاستشاري بتوفير الرعاية الصحية المجانية للطلاب بطريقة مستهدفة ومتجاوبة مع الاحتياجات، وكذلك مثال على أفضل الممارسات في مجال الاستشارات والاختبارات السرية الطوعية التي يقدمها مركز فيروس نقص المناعة البشرية التابع للمعهد. كانت نتيجة تعاون جيد بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستشفيات ومعاهد الصحة العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية؛ وكذلك العمل على المستوى الشعبي للوصول إلى السكان الرئيسيين.

شجّع أعضاء الفريق الاستشاري على التعرف بأنّ تغطية التأمين الصحي في صربيا كانت تصل إلى 96 بالمائة وأنّ الأشخاص غير المشمولين بالتأمين الصحي يمكنهم الحصول على العلاج المجاني للمضاد للفيروسات الرجعية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومع ذلك، لوحظ مع القلق أنه لا تزال هناك فجوات في المعرفة بين الناس فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا سيما بين الأقليات الإثنية. كانت استدامة البرامج تحدياً كبيراً أيضاً. شجّع الفريق الاستشاري برلمان صربيا على بناء إرادة سياسية قوية لتعبئة الموارد اللازمة لدعم برامج فيروس نقص المناعة البشرية للسكان الرئيسيين وكذلك تدابير الوقاية الصحية. كما أوصي بأن برلمان صربيا جمع المزيد من البيانات عن الحالة الصحية للشباب، بما في ذلك حالات الحمل بين المراهقات، وأنه يبذل جهوداً قوية لرصد فعالية العمل الحكومي في مجال الوقاية الصحية وصحة المراهقين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

كما أعرب الفريق الاستشاري عن قلقه إزاء الآثار السلبية للتشريعات الحالية التي تجرم العملاء والمشتغلين بالجنس، وحث برلمان صربيا على اتخاذ خطوات لإلغاء هذا التشريع. أدى التجريم إلى وصمة العار والتمييز، مما يشكل حواجز أمام وصول الفئات الضعيفة إلى الصحة. أبدى الفريق الاستعداد لدعم برلمان صربيا في هذا العمل الهام.

وناقش الفريق الاستشاري أيضاً متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي كان من المتوقع اعتماده في الجمعية العامة ال 141. وافق الفريق على وضع إطار للمساءلة تدعمه أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لرصد تنفيذ القرار. سيتم استكمال الإطار في الشهر التالي، وسيتم طرحه في الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي.



طلب الفريق الاستشاري من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي أن تستكشف إمكانية عقد فعالية جانبية في الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك زيارة مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف.

انتخب الفريق الاستشاري رئيساً جديداً، السيدة غ. كاتوتا (زامبيا)، وكذلك نائب رئيس جديد، السيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، لمدة سنة واحدة.

## 6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة المسهليين في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وحضر الاجتماع السيدة ل. كوارتابل بروكويو (إيطاليا) مسهّل، وعضوان في مجلس النواب بجمهورية قبرص، وستة ممثلين للأحزاب السياسية القبرصية التركية.

عبر الطرفان عن مباحثتهما في الوصول إلى حلّ قائم على اتحاد ثنائي المنطقة، ثنائي المجتمع. كما أعربا عن رغبتهما في استئناف المفاوضات الرامية إلى حلّ مشكلة قبرص وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. وأكدوا أن الحل العملي والقابل للحياة سيفيد جميع القبارصة.

## 7. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG)

عقد الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف جلسة واحدة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لأول مرة في تشكيلتها الجديدة. السيد ر. لوباتكا (النمسا)؛ السيد ف. تشن (الصين)؛ السيد علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)؛ السيد ف. ميرينو (السلفادور)؛ السيد ر. ديل بيكي (فرنسا)؛ السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)؛ السيد ج. ميلوري (إيطاليا)؛ السيدة ج. أودول (كينيا)؛ السيدة م. منساه وليامز (ناميبيا)؛ السيدة س. ماري (باكستان)؛ السيدة م. كينير نيلن (سويسرا)؛ والسيدة أمل عبدالله القيسي (الإمارات العربية المتحدة) حضرت الاجتماع. ومثلت السيدة أ. حسين (ماليزيا) والسيد أ. تيني (النيجر) والسيدة إ. باسادا (أوروغواي) أعضاء في وفودهم الوطنية. كما حضر مكتب النساء البرلمانيات عضوات بحكم منصبه في الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وانتخب السيد لوباتكا (النمسا) والسيدة أودول (كينيا) رئيس ونائب للرئيس، على التوالي.

استمع الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى تقارير المؤتمرات الإقليمية الثلاثة للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة التي عقدت على مدار العام. عقدت مؤتمرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على التوالي في: الأقصر جمهورية مصر العربية، في شباط/فبراير 2019؛ نيامي، النيجر، في حزيران/يونيو 2019؛ وكوالالمبور، ماليزيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2019. كانت هذه المؤتمرات الإقليمية الثلاثة فرصة مهمة للبرلمانيين من المناطق لتبادل خبراتهم وتحدياتهم في تحويل القرارات الدولية



إلى تشريعات وطنية. كما أنها بمثابة منصة لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون في المناطق. في أعقاب مؤتمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنشأ مجلس النواب في جمهورية مصر العربية لجنة برلمانية خاصة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وخطاب الكراهية. رحب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ترحيباً حاراً بهذا التأثير المباشر للمؤتمر وأوصت جميع البرلمانات بأن تتبع خطى جمهورية مصر العربية. استلهم المؤتمر الوطني لمنطقة الساحل أيضاً الجمعية الوطنية للنيجر لإنشاء شبكة برلمانية إقليمية، والتي استكملت اللجنة البرلمانية لمكافحة الإرهاب التي تم إنشاؤها في وقت سابق من العام ضمن هيكل الإطار المؤسسي لمنطقة الساحل لتنسيق التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والمسائل الأمنية في غرب إفريقيا.

تم إبلاغ الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بأن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ووكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد وقعا اتفاقية ثلاثية في أيار/ مايو 2019. السيدة القبيسي رئيسة الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كانت حاضرة. ووقع الاتحاد البرلماني الدولي في تلك المناسبة أيضاً على الاتفاقية التي اعترف بها في اتفاقية الأمم المتحدة للتنسيق العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي آلية للأمم المتحدة لتعزيز نهج مشترك والتنسيق والاتساق في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

كما قدمت أمانة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التقرير المالي للبرنامج وأوضحت أن الأمم المتحدة قد أوفت بالتزامها بتخصيص 2.1 مليون دولار للبرنامج للسنتين الأوليتين، قابلة للتجديد. تم تشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على تقديم مساهمات من أجل مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على الوفاء بالتزاماته المالية. تمت الاشادة ببرلمانات بنغلادش وبنين والصين والإمارات العربية المتحدة لمساهماتهم العينية و/ أو النقدية في البرنامج.

أخيراً، تم عرض خارطة طريق للأنشطة المستقبلية على الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك منصة على شبكة الإنترنت، وورش العمل الوطنية، والمؤتمرات الإقليمية، ومؤتمر القمة البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ورحب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بهذه الأنشطة وبنهجها الموجه نحو التأثير.



## الأنشطة والفعاليات الأخرى

### 1. حوار رؤساء البرلمانات حول الحوكمة

تبع حوار رؤساء البرلمانات حول الحوكمة أول مبادرة عقدت في الدوحة من هذا النوع. وترأست هذه الجلسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويغاس بارون، التي أوضحت أن الغرض من هذه الحوارات هو توفير مساحة لرؤساء البرلمانات لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. سوف تساهم نتائج هذه الحوارات في التحضير للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات عام 2020.

شارك حوالي 20 رئيس برلمان في الجلسة. وركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين هما: التنمية والاقتصاد و الأمن وحقوق الإنسان. بدأ السيد ج. كلاركين (الرئيس التنفيذي، أوكسفام، أيرلندا) والسيد ك. شوفيل (القيادة العالمية، العمليات والمؤسسات الشاملة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مناقشات حول التنمية والاقتصاد.

كان هناك تقارب في وجهات النظر بين العروض التقديمية وكلمات المشاركين. ولمعالجة عدم المساواة والفقر، يجب تغيير النموذج الاقتصادي الذي كان يفضل المساهمين والمصالح الخاصة على حساب الغالبية العظمى من الناس، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة والمعرفة. سوف تحتاج الهياكل والأطر الاقتصادية الحالية إلى مراجعة لضمان حصولها على إعادة توزيع أفضل للثروة. في قلب التغيير كانت سلطة البرلمان تتمثل في اعتماد ومراقبة تنفيذ الموازنات الوطنية وسياسات الضرائب، والتي كانت جميعها بحاجة إلى مراجعة دقيقة وإصلاح واستخدام لمعالجة عدم المساواة ومعالجة احتياجات أكثر المتضررين من الفقر، وخاصة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة. كان التعاون بين البلدان في قلب التقدم بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً ويمكن أن يضمن أن التطور والتقدم قد استفاد منه أكبر عدد ممكن من الناس خارج الحدود. وهذا يتطلب أيضاً إرادة سياسية قوية وتواصل مع المواطنين. نوقش تطوير أشكال جديدة من عمليات صنع القرار الشاملة مثل البرلمانات الموازية.

الموضوع الثاني، حول الأمن وحقوق الإنسان، قدمه السيد س. ثارور (وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ونائب من الهند) والسيد م. ميديكو (المستشار الخاص لوكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب) مكتب الإرهاب). أبرزت العروض والمناقشات التي تلت ذلك أنه يجب ألا يكون هناك أي انفصام بين الأمن وحقوق الإنسان. إن المعركة ضد الإرهاب لن تنجح إلا إذا كانت حقوق الإنسان للجميع تحظى بالاحترام. يجب عدم استخدام الأهداف والمبادرات الأمنية لتقويض حقوق الإنسان. إن اتخاذ إجراءات لمعالجة الشواغل الأمنية ومكافحة الإرهاب يتطلب مشاركة قوية من البرلمانات، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة والسيطرة. يجب أن تسود سيادة القانون دائماً. كما تم تسليط الضوء على تدابير المنع باعتبارها عنصراً أساسياً - كان تعزيز الحوار والتسامح والتعليم في صلب

الردود المستدامة على الإرهاب. وكما قالت ملالا يوسفزاي الحائزة على جائزة نوبل للسلام: "بالسلاح يمكنك قتل الإرهابيين، بالتعليم، ستقتل الإرهاب".

كما أبرز المشاركون أهمية تبني فهم أوسع للأمن - مفهوم الأمن الإنساني، والذي تضمن حماية الناس من انعدام الأمن اليومي المرتبط بالفقر والمرض والعنف وما إلى ذلك. هناك مرة أخرى، في تلك المعركة، كانت الإرادة السياسية هي الأساس. كان على أعضاء البرلمان مواجهة التحدي من خلال التزام اليقظة والسيطرة الفعالة على الإجراءات الحكومية وبناء الجسور وتيسير الحوار والتواصل وتعزيز الروابط مع المواطنين.

## 2. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في صباح يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر، التقى رئيسة وأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة الأربع. أطلعت الرئيسة المشاركين على تنفيذ رؤيتها للمنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 لوضع استراتيجية شفافة. قدم الأمين العام ورقة تأملات حول سبل بناء الدعم للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.

قدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة تقارير عن أنشطتهم منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، مع التركيز على تعميم قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال مجموعاتهم والمنظمات البرلمانية الإقليمية، والعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم الأنشطة الإقليمية للوصول إلى البرلمانات في مناطقهم بطريقة أكثر استهدافاً وتوسيع عضوية. كما أبرزوا الابتكارات والممارسات الجيدة الحديثة في إجراءات عمل اللجان الدائمة.

قال رئيس مجموعة +12 إن إحدى الطرق لجعل عمل مكاتب اللجنة الدائمة أكثر فاعلية تتمثل في تعيين بدائل لمختلف أعضاء المكتب تحسباً للحالات التي لم يتمكنوا فيها من حضور جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي العامة - كانت المجموعة تدرس التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي لذلك الغرض. لقد التزم رئيس المجموعة الإفريقية بالعمل مع البرلمانات في منطقتهم لترجمة رؤية الرئيس إلى واقع ومتابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. كان قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير بشأن الدعم الإنساني للبلدان المتأثرة بإعصار إيداي، على سبيل المثال، يحقق بالفعل نتائج من حيث الدعم الذي تلقاه من جميع المناطق خبرة مالية وعينية وتقنية لإعادة الإعمار، إلخ. قدم رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرات ترمي إلى زيادة عدد أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الجارية في المنطقة، وحث الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ موقف قوي من التضامن مع برلمانات بيرو وإكوادور والسلفادور المتأثرة بالأزمات السياسية في البلدان.

أشارت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي إلى بعض الجهود الجارية لمواصلة الابتكار في الاتحاد البرلماني الدولي: ورشات عمل عملية للبرلمانيين تهدف إلى تزويدهم بالأدوات والمعلومات المفيدة لعملهم؛ عروض ومعارض معرفة لاستكمال



المناقشات العامة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي؛ جلسات منتظمة مع رؤساء البرلمانات لبناء الحوار والتعاون؛ زيادة التركيز على الشفافية والمساءلة في عمل الاتحاد البرلماني الدولي؛ واستخدام أفضل أدوات الاتصال الحديثة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل، وكانت تعتمد على الدعم الاستباقي لجميع المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة.

وأطلع أمين الجمعية المشاركين على نتائج مراجعة عام 2019، لمتابعة الأعضاء لقرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي تم تحديدها وتشجيع المزيد من التفكير في طرق تحسين عملية إعداد التقارير. اعتبر المشاركون أن التبادلات المنتظمة بين اللجان الدائمة والمجموعات الجيوسياسية مهمة، لأنها يمكن أن تساعد في تعزيز مشاركة البرلمانات الأعضاء في عملية التنفيذ والمراجعة.

درس المشاركون تقويم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المستقبلية وحددوا الفعاليات التي لا تزال تتطلب مضيافاً. واتفقوا على مناقشة المسألة مع الأعضاء الآخرين في مجموعاتهم، بهدف سدّ آية فجوات متبقية في أقرب وقت ممكن.

### 3. جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي: إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف - حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً

جلسة اللجنة المفتوحة في 16 تشرين الأول/أكتوبر، بعنوان وضع الإنسانية أولاً: اتفاقيات جنيف - حماية الناس في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً، شهدت الذكرى السنوية ال 70 للاتفاقيات. وبدأت النقاش مع تصريحات السيد ب. شارلييه (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، السيدة ج. لوسينغ (ناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة، جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيدة د. فيردوزكو (اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين). استعرضت الجلسة المبادئ والأهداف الأساسية لاتفاقيات جنيف، التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لقد ولدت الاتفاقيات من عزم الدول القوي على ألا يتكرر مثل هذا أبداً، ومن اتفاقها على أنه حتى أثناء النزاع المسلح، بقيت هناك حدود لما يمكن أن تلحقه الدول والمجتمعات والأفراد ببعضها البعض.

كانت الاتفاقيات من بين عدد قليل جداً من المعاهدات الدولية المصادق عليها عالمياً وعكست ليس فقط القانون ولكن أيضاً القيم العالمية للسلوك الأخلاقي. لقد حافظت على جوهر الإنسانية المشتركة. ترتبط التحديات الحالية للامتنال للقانون الإنساني الدولي (IHL) بشكل خاص بالجهات الفاعلة غير الحكومية والصعوبة المتزايدة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

ثم تحولت المناقشات إلى جوانب محددة من القانون الإنساني الدولي، وهي مكافحة العنف القائم على نوع الجندر ومعالجة مسألة المفقودين. استمع المشاركون إلى روايات عن المواقف التي مُنحت فيها النساء والفتيات كمكافآت في الحرب، وكانت الشابات مستعدات جنسياً أو اغتصبن، وقتل الأطفال أو التحقوا في نزاع مسلح. يلزم اتخاذ إجراءات





بشأن الإفلات من العقاب والتعويض. لإيجاد حلول، يجب على المرء أيضاً أن ينظر إلى البيئة التي وقعت فيها الفظائع، مثل الاتجار، وتجارة الأسلحة، والمصالح الخاصة أو الأجنبية.

كانت قضية المفقودين في قلب القانون الإنساني الدولي. يجب أن تركز الجهود ليس فقط على العثور على المفقودين ولكن أيضاً على دعم أسرهم. قد يختفي الأشخاص بسبب النزاع والكوارث وحالات الاختفاء القسري، وما إلى ذلك. ينبغي تناول مسألة الأشخاص المفقودين من منظور قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

بشكل عام، لم يكن التحدي الرئيسي هو عدم وجود أطر قانونية بل التنفيذ. ظلت الأطر القائمة وثيقة الصلة بالموضوع. سيتطلب التقدم زيادة الوعي ونشر القوانين على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والإرادة السياسية.

#### 4. مناقشة متكافئة الفرص: #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

في 16 أكتوبر/ تشرين الأول، نظم منتدى النساء البرلمانيات نقاشاً متكافئاً مع 66 مشاركاً، من بينهم 35 نائباً (22 نائبة برلمانية و13 نائب برلماني) من 19 دولة وممثلون عن أربع جمعيات برلمانية إقليمية.

يهدف النقاش إلى تشجيع المشاركة المتساوية للرجال والنساء في مناقشة تركز على معالجة التمييز ضد المرأة والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان.

رحب المشاركون بالمبادئ التوجيهية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان، المقرر إطلاقها في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. قدمت المبادئ التوجيهية المشورة والمعلومات العملية حول كيفية وضع وتنفيذ سياسات شاملة وجامعة تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) وآليات معالجة الشكاوى لمنع الانتهاكات القائمة على الجندر في البرلمان.

تشارك المشاركون أمثلة عن الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات في أنحاء مختلفة من العالم لمكافحة مثل هذه الانتهاكات التي تحدث في البرلمانات ضد البرلمانيات والموظفين البرلمانيين. كما استكشفوا دور المجالس البرلمانية الإقليمية كعوامل محفزة لتطوير استراتيجيات وطنية وعالمية شاملة لمعالجة التحيز الجنسي والتحرش الجنسي والعنف في البرلمانات.

سلطت المناقشة الضوء على أمثلة صارخة وواسعة النطاق لأعمال التحيز الجنسي، والتحرش والعنف القائم على الجندر ضد كل من أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين. أثار المشاركون العديد من التحديات التي تفرضها مثل هذه الأفعال التي كانت غالباً راسخة ومتسامحة داخل المجتمع والثقافة البرلمانية المؤسساتية؛ واستندت إلى القوالب النمطية الجندرية التي يلزم تغييرها؛ واستمرت بسبب الحواجز القوية التي تحول دون تقديم التقارير.



ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب البرلمانات لتعزيز سياساتها وآلياتها الداخلية لمنع التمييز على أساس الجندر والمضايقة والعنف القائم على نوع الجندر. يتضمن ذلك وضع وتنفيذ أنظمة مستقلة وسرية للإبلاغ عن الشكاوى والتحقيق فيها والتي يجب أن تؤدي إلى فرض عقوبات تأديبية مطبقة في حالات المضايقات والعنف المؤكدين. كما أوصي بالتعليم والتدريب وغير ذلك من التدابير الرامية إلى زيادة الوعي لخلق بيئة عمل آمنة وشاملة. كما يجب تقديم الدعم والخدمات المستجيبة لنوع الجندر للمتضررين. كان تقييم الوضع وامتلاك البيانات من المتطلبات الأساسية لضمان الدعم السياسي وتحديد مسار العمل الأنسب. ودعا المشاركون إلى إجراء دراسات استقصائية، على الصعيدين الإقليمي والوطني، تماشياً مع النهج الذي يطبقه الاتحاد البرلماني الدولي.

وشجعوا الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة إجراء دراسات إقليمية عن التمييز ضد المرأة والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات. كما دعوا إلى نشر المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي على نطاق واسع وكذلك تنفيذها السليم في جميع البرلمانات.

##### 5. ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب

حضر ورشة العمل يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر 64 مشاركاً: 46 امرأة و18 رجلاً.

ركزت ورشة العمل على مشاركة كل من النساء والشباب في البرلمان. بالاعتماد على بيانات وبحوث الاتحاد البرلماني الدولي، سلطت الضوء على التمثيل الناقص لهاتين المجموعتين في البرلمان، مذكرة أنّ 24 بالمائة فقط من البرلمانيين من النساء و2 بالمائة فقط من المشرعين تقل أعمارهم عن 30 عاماً.

لقد أثبتت الحصص الانتخابية التي كانت طموحة ومصممة جيداً وفُرضت بصرامة تعزيز مشاركة كلتا المجموعتين.

استكشف المشاركون أنواعاً مختلفة من الحصص، بما في ذلك حصص المرشحين المشرعين، والمقاعد المحجوزة لخصص الحزب، وتأثيرها على مشاركة المرأة في البرلمان في مختلف البلدان. وشددوا على دور الحركة النسائية في دفع عجلة التقدم في المشاركة السياسية للمرأة وكذلك أهمية التدابير الداعمة بالإضافة إلى الحصص الانتخابية، بما في ذلك بناء قدرات المرشحين.

لاحظ المشاركون أن الممارسات الجيدة التي تهدف إلى تحقيق التكافؤ في البرلمان آخذة في التوسع لأن المزيد من الدول أدخلت أحكام 50/50 في قانون الانتخابات. استكشفوا المثال الملموس لإدخال حكم 50/50 للعضوية البرلمانية في الإمارات العربية المتحدة. ولاحظوا أن الحكم الجديد قد حظي بدعم سلسلة من الإجراءات لتمكين المرأة سياسياً.



لاحظ المشاركون أيضاً أن عدداً قليلاً من الدول قد أدخلت حصص تمثيل الشباب لأهداف مختلفة. وقد دعا منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أهداف موحدة وشجع البرلمانات على اتخاذ تدابير للوصول إلى نسبة من الشباب والشابات المرشحين تماشياً مع نسبة الشباب والشابات في السكان. تمّ عرض الجهود المستمرة في المكسيك للمشاركين كمثال على الممارسة الجيدة لتعزيز المشاركة السياسية للشباب وتمكينهم.

## 6. ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات

نظم الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية لصربيا، بدعم من اليونسيف، ورشة عمل في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بمناسبة الذكرى السنوية ال 30 لاتفاقية حقوق الطفل. وكان الهدف هو تقييم تنفيذ الاتفاقية، والاعتراف بالإنجازات، ولا سيما التأكيد على التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذها رغم دخولها حيز التنفيذ قبل 30 سنة. وكان الطموح أيضاً هو التركيز على مسألة هجرة الأطفال، التي تشكل تحدياً أمام تمتع الأطفال الكامل بحقوقهم.

ظل الأطفال يعانون جميع أنواع الأذى، سواء كنتيجة للعنف أو السخرة أو الاتجار أو نقص الغذاء أو التعليم اللائق. كانت هجرة الأطفال ظاهرة مثيرة للقلق بشكل خاص. وفقاً لليونسيف، في عام 2016، كان أكثر من 12 مليون طفل في جميع أنحاء العالم من اللاجئين أو طالبي اللجوء، وتُرح حوالي 23 مليون طفل داخل بلادهم 16 - مليوناً نتيجة للصراع و 7 ملايين نتيجة للكوارث الطبيعية. كانت هذه الأرقام مثيرة للقلق، خاصة بالنظر إلى ضعف الأطفال بشكل خاص في الظروف الصعبة وتزايد خطر المعاناة والاستغلال عندما كانوا يبحثون عن ملجأً آمناً.

حضر ورشة العمل السيدة مايا غوجكوفيتش رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، السيدة غبريلا كوفيفاس بارون؛ ومديرة مكتب اليونسيف الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، السيدة أ. خان؛ وكذلك السيد غ. بريكوفيتش سفير الموسيقى واليونسيف الإقليمي.

تمّ إثراء المناقشات بمساهمات من عدة متحدثين: السيدة أ. خان؛ السيدة أ. ميرغان كانوتي، عضو الجمعية الوطنية للسنغال؛ البروفيسور ك. لومينا، عضو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ السيدة س. أقطاش، لاجئة أفغانية شابة في بلغراد؛ السيدة ج. بيسيديتش، مسؤولة برنامج من منظمة إنقاذ الطفولة؛ والسيدة غ. بوتون، ممثلة مؤسسة كايلاش ساتيارثي للأطفال.

أقرّ المشاركون بأن الاتفاقية جعلت الحكومات أكثر وعياً بضرورة تناول حقوق الأطفال ووضع قوانين وبرامج لتحسين حياتهم. ومع ذلك، أعربوا عن أسفهم لاستمرار انتهاك بعض الحقوق، مع الأسف للعنف الذي يتعرض له الأطفال. على الرغم من فعالية الاتفاقية التي لا يمكن إنكارها، فإن التحديات المشتركة عكست تأثيرها الدائم، وخاصة انخفاض مستوى التنفيذ ونقص الموارد المخصصة.



ثم تحول المشاركون إلى قضية هجرة الأطفال. وسلطوا الضوء على المشاكل الكامنة فيها، وهي: عدم وجود إطار قانوني، والافتقار إلى الوصول إلى الخدمات، والاحتجاز الإداري المنتظم، ونقص الموارد لحماية الطفل.

ودعوا إلى زيادة مشاركة البرلمانيين، الذين يمكن أن تحدث وظائفهم مساهمة حاسمة في تعزيز حقوق الأطفال عموماً، وبشكل أكثر تحديداً في التعامل مع هجرة الطفل.

اختتمت ورشة العمل بالمصادقة على إعلان يدعو البرلمانيين إلى:

- دعم وحماية الحقوق والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاقية؛
- ضمان قيام البلدان بتأمين ونشر الموارد الكافية لتنفيذ برامج للأطفال؛
- الدعوة لحماية جميع الأطفال؛
- دعم الأطفال للتعرف على حقوقهم وأهداف التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك في المدارس ومن خلال العمليات التشاركية.

## 7. ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق

### للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا

كان الهدف من ورشة العمل التي استغرقت نصف يوم في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 هو إعطاء البرلمانيين الفرصة لمناقشة أهمية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. افتتحت من قبل السيدة غبريلا كوفيفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وتألقت من فريقين، أولهما ترأسه السيدة أ. تولي، نائبة رئيس مجلس النواب النيوزيلندي، والثاني السيدة م. ن. منساه وليامز، رئيس المجلس الوطني لناميبيا.

### الحلقة 1 - العمالة الكاملة: التحدي المتمثل في خلق فرص العمل في القرن الحادي والعشرين

تم استكشاف بعض العوامل التي تسببت في البطالة وانعدام الأمن الوظيفي اليوم، بما في ذلك سياسات التقشف، وارتفاع مستويات الديون، وعدم المساواة في الدخل والثروة. وتألقت الحلقة من السيدة س. داسغوبتا، رئيس فرع سياسات العمالة وسوق العمل في منظمة العمل الدولية (ILO)، والسيدة أ. بايهوفسكايا، ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، السيد س. جونسون، رئيس لجنة العمل والرعاية الاجتماعية بمجلس الشيوخ في كينيا، والسيد أ. غريفروي، عضو مجلس الشيوخ البلجيكي.

كانت هناك حاجة لاستكشاف إمكانات قطاعات العمل المختلفة وتحديد السياسات لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، لأن النمو لم يؤدِّ دائماً إلى خلق فرص عمل. لم يتم توجيه الكثير من المال إلى الاقتصاد الحقيقي. وجدت البلدان نفسها في وضع كان فيه النمو منخفضاً بينما كانت الديون العامة وعدم المساواة في ارتفاع كبير. ظهرت



أشكال جديدة من الضعف في قطاع العمل وتؤثر على العمال الشباب بشكل خاص. وفقاً للخبراء، فإن شروط التوظيف المرنة والعقود المحددة المدة لم تحقق الاستقرار على المدى الطويل. يمكن أن يكون للسياسات الكلية تأثير كبير على خلق فرص العمل.

يجب تطوير إطار تشريعي شامل بما يتماشى مع معايير العمل الأساسية التي تتناول خصائص الفئات الضعيفة (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء والمهاجرين) وقضايا مثل الأجور والذكاء الاصطناعي والروبوتات. وناقش المشاركون أيضاً نماذج إعادة توزيع العمل، وخفض أساييع العمل، والمزيد من الوقت للتدريب والواجبات العائلية براتب أدنى. يمكن أيضاً تنفيذ هذه النماذج دون نمو اقتصادي. كان لتغير المناخ تأثير على العمالة، ويمكن للاقتصاد الأخضر خلق فرص جديدة.

## الحلقة 2 - وظائف لائقة: الحاجة إلى تشريعات عمل استباقية وغيرها من السياسات الاجتماعية

تألفت اللجنة من السيدة س. داسغوبتا، رئيس فرع سياسات العمالة وسوق العمل بمنظمة العمل الدولية، والسيدة أ. بيوفسكايا، ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسيد ت. مانسمان، عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في البوندستاغ الألماني، والسيد س. باترا، عضو مجلس الدولة في الهند.

ناقش المشاركون كيفية تعزيز الشروط التعاقدية وأسس الحماية الاجتماعية لجميع العمال، بما في ذلك "مهنة متنقلة". كيف يمكن ضمان حصول جميع العمال على أجر معيشي، بما في ذلك من خلال تشريع الحد الأدنى للأجور؛ وكيف يمكن تنظيم القطاع غير الرسمي بشكل أفضل بحيث يتمتع العمال بالحقوق والحماية الأساسية.

العمل اللائق لا يعني مجرد الحصول على وظيفة منتجة، بل أيضاً العيش بكرامة والتمتع بالحقوق والحماية الأساسية (الحق في المفاوضة الجماعية، والأجور المعيشية، وبيئة العمل الصحية، ودرجة من الأمن الوظيفي) والمزايا الاجتماعية مثل دعم الدخل أثناء البطالة والتقاعد.

وفقاً لتقرير الحماية الاجتماعية في العالم لعام 2017 - 19، لم تتم تغطية سوى 45 بالمائة فقط من سكان العالم فعلياً على الأقل بمزايا اجتماعية واحدة. ويلزم وضع تشريعات وسياسات مناسبة لحماية العمال وتعزيز إيجاد فرص العمل. ينبغي اعتماد معايير العمل الأساسية الدولية، مثل الحق في الانضمام إلى نقابة، وضمانها من قبل جميع البلدان.

وركزت المناقشات أيضاً على الفجوات بين الرجل والمرأة (الجنسانية) وأهمية وضع مزيد من التشريعات بشأن إجازة الأبوة، والمساواة في الأجر وحماية الأمومة.



## 8. فعالية جانبية الوصول إلى ما يصعب الوصول إليه: كيفية جعل التغطية الصحية الشاملة حقيقة واقعة للجميع؟

افتتحت الجلسة السيدة ب. باير (النمسا)، عضو الفريق الاستشاري للصحة في الاتحاد البرلماني الدولي، التي أدارت الجلسة. وشددت على أهمية قرار الاتحاد البرلماني الدولي، تحقيق التغطية الصحية العالمية بحلول عام 2030: دور البرلمان في ضمان الحق في الصحة، الذي سيعتمد في الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

أظهر عرض قدمه السيد د. كلارك رئيس فريق التغطية الصحية العالمية وقانون الأنظمة الصحية في منظمة الصحة العالمية (WHO)، دور التشريعات في تهيئة بيئة مواتية للتغطية الصحية الشاملة (UHC). تحتاج قوانين التغطية الصحية الشاملة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مع التركيز بشكل خاص على هدف التنمية المستدامة رقم 16 - السلام والعدالة والمؤسسات القوية لتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

شكلت النساء والأطفال والمراهقون ثلثي سكان العالم، لكنهم كانوا في الغالب من بين المجموعات التي لديها موارد مالية محدودة للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها. أكدت السيدة ف. بوستريو، رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، على ضرورة إعطاء الأولوية لتلك الفئات في التغطية الصحية الشاملة من خلال ضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة في التخطيط الصحي، وتخصيص الموارد الكافية للتدخلات التي تستهدف المحتاجين.

قدم برلمانيون من فرنسا وزامبيا وكوبا أفضل الممارسات في بلدانهم لتوسيع نطاق التغطية الصحية والوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك الأحكام التشريعية لضمان ترجمة مبدأ المساواة إلى التغطية الشاملة والتواصل المجتمعي والتدريب الكافي للقوى العاملة الصحية.

ومع ذلك، أظهر النقاش أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالموارد المالية المحدودة، وعدم كفاية البنية التحتية الصحية، وتدفقات الهجرة، من بين أمور أخرى. يمكن أن تفرض القوانين أيضاً عوائق أمام الوصول إلى الخدمات الصحية، لأن التجريم قد يؤدي إلى وصمة العار والتمييز.

السيد أي. اسكيو، مدير إدارة الصحة الإنجابية والبحوث في منظمة الصحة العالمية، وقام السيد د. إمباغو جاكوم، عضو مجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل للمراهقين ودائرة الشباب، باختتام الفعالية بالتشديد على أهمية وضع السكان الأكثر صعوبة في الوصول أولاً وإشراك الشباب في صنع السياسات وتنفيذها.



## 9. استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي لعام 2021: البرلمان في عالم متغير

عُقدت الجلسة التفاعلية حول التقرير البرلماني العالمي لعام 2021 (GPR)، الذي نظمته الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في 17 تشرين الأول/أكتوبر. وجمعت حوالي 50 نائباً، وأمناء عامين وكبار موظفي البرلمان. أدارت المشاورة البرلمانية السيدة أ. جيركينز (هولندا).

قدم السيد أ. ريتشاردسون، أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، بإيجاز الأهداف الرئيسية للتقرير البرلماني العالمي، التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كان عنوان تقريره البرلماني العالمي السابقين هما: *الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني (2012) والإشراف البرلماني: سلطة البرلمان في مساءلة الحكومة (2017)*.

أشار السيد س. تشوفيل، (رائد عالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) إلى أنّ التقرير البرلماني العالمي كان منشوراً رئيسياً وكان بمثابة مرجع عالمي حول القضايا التي تناولها التقريران. العديد من التغييرات في الإجراءات البرلمانية وتنفيذ التوصيات والممارسات الجيدة كانت مستوحاة من التقارير.

فيما يتعلق بموضوع التقرير البرلماني العالمي التالي، المزمع نشره في عام 2021، تم تنظيم عدة مراحل من المشاورات، مما أسفر عن قائمة مختصرة بثلاثة مواضيع محتملة تمت مناقشتها في الجلسة المشتركة:

- صعود الديمقراطية التشاركية المباشرة: التحديات والفرص للبرلمانات؛
- السلطة التشريعية البرلمانية: من الذي يصنع القوانين؟
- العنف والتخويف ضد البرلمانيين: تهديد للديمقراطية.

كانت النظرة العامة هي أنّ جميع الموضوعات الثلاثة كانت مهمة للغاية للبرلمانات كما كانت مترابطة. أشار المشاركون إلى أنّها كانت قائمة مختصرة بالتحديات الرئيسية التي واجهتها برلماناتهم وأن الأمر كله يتعلق بجعل البرلمانات أكثر فعالية. من بين الموضوعات الثلاثة، عبّر معظم المشاركين عن تفضيلهم للموضوع المتعلق بالديمقراطية التشاركية والمباشرة ليكون محور التقرير البرلماني العالمي التالي.

شارك حوالي 20 مشاركاً في المناقشة. وشددوا على أهمية إيجاد طرق فعالة لإشراك المواطنين عن كثب في صنع القرارات البرلمانية. كانت هناك فجوة بين النواب والمواطنين والتي كانت تهديداً للديمقراطية وتحتاج إلى الردم. أكد النقاش أن البرلمانات ترى الحاجة إلى توصيات وأمثلة للممارسات الجيدة بشأن العمليات الجديدة وآليات فعالة للمشاركة المدنية. هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للفرص والمخاطر المحتملة للديمقراطية التشاركية، مثل الاستيلاء على العملية من قبل جماعات الضغط الممولة تمويلاً جيداً، أو عدم الوصول إلى جزء من السكان الذين ليس لديهم



إمكانية الوصول إلى الإنترنت. أشار العديد من المشاركين في الجلسة إلى أهمية إشراك الشباب والتعليم لمشاركة المواطنين البناءة.

أكد السيد ريتشاردسون والسيد شوفيل أنّ التقرير البرلماني العالمي 2021 سيتم وضعه من خلال عملية تشاورية وشاملة، بما في ذلك مشاورات منتظمة مع البرلمانات. شجعت السيدة غيركنز البرلمانات على المساهمة في البحث لضمان أن التقرير يستند إلى التجربة البرلمانية ويؤدي إلى توصيات ملموسة يمكن أن تعزز البرلمانات.

## 10. المعارض

خلال الجمعية العامة، كانت هناك عدة معارض متاحة للوفود:

**معرض بعنوان: 2019 - 1889 الاحتفال بمرور 130 عاماً على الاتحاد البرلماني الدولي:** تمت دعوة المندوبين لمشاهدة المعرض الذي أقيم في الردهة الرئيسية بمركز سافا. والذي يروي قصة الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يربط ماضيه بتأثيره الحالي، في ستة فصول موزعة على سلسلة من اللوحات.

**معرض بعنوان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 52:** دعيت الوفود إلى مشاهدة معرض عن استضافة المؤتمر من قبل المجموعة الوطنية اليوغوسلافية للاتحاد البرلماني الدولي في عام 1963 في بلغراد. وقد كان في الطابق الأول من مركز سافا.

**معرض بعنوان نساء في الحرب:** معرض للجنة الدولية للصليب الأحمر عن الأدوار المختلفة والمعقدة للمرأة في النزاع. النساء كمقاتلات وإنسانيات وأمهات وبنات وعاملات وزعيمات مجتمعات وناجيات. شهد المعرض الذكرى السنوية الـ 70 لاتفاقيات جنيف، وكان ذلك على الشاشة بالقرب من المدخل الرئيسي لمدرج مركز سافا.

## 11. حفل جائزة سياسة المستقبل

تم تنظيم حفل توزيع جوائز السياسة المستقبلية لعام 2019 في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكانت الجائزة - التي تم تنظيمها بالشراكة مع مجلس المستقبل العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات - جزءاً من جهود الاتحاد البرلماني الدولي لتمكين الشباب وتعزيز مشاركة الشباب السياسية. شارك الاتحاد البرلماني الدولي في كل من البحث للحصول على الجائزة وتقييم المرشحين، حيث شاركت رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس منتدى البرلمانين الشباب في لجنة التحكيم.





أدار حفل توزيع الجوائز الرائدة الشابة السيدة ك. باسو وشارك فيها ممثلون من اتحاد الطلاب الأوروبي واتحاد طلاب عموم إفريقيا. تم الاعتراف بثمانية سياسات مؤثرة لتمكين الشباب. في فئة المشاركة المدنية والمشاركة السياسية للتنمية المستدامة والسلام، حصل مجلس الادارة المشتركة لقطاع الشباب في أوروبا على الجائزة البرونزية، فاز دستور نيبال بالجائزة الفضية، وخطة تنمية مجال الشباب في استونيا 2014 - 2020 منحت الجائزة الذهبية.

في فئة التمكين الاقتصادي للشباب أعمال ملائمة ومستدامة، منحت الجائزة البرونزية الى برنامج الأشغال العامة الموسع لجنوب إفريقيا والجائزة الفضية إلى تطوير سياسة القوى العاملة الشابة الاسكتلندية 2014-2021، والجائزة الذهبية إلى مبادرة رواندا "YouthConnekt".

منحت جائزتي الرؤية السياسة للمستقبل أيضاً: إلى الاتفاقية البيئية الجديدة لمدينة لوس أنجلوس (الولايات المتحدة الأمريكية) ولاستراتيجية السنغال الوطنية للترويج للوظائف الصديقة للبيئة 2015 - 2020.

مزيد من المعلومات حول السياسات الفائزة: [https://www.worldfuturecouncil.org/wp-content/uploads/2019/10/fpa-brochure-2019-youth\\_english\\_v07\\_web.pdf](https://www.worldfuturecouncil.org/wp-content/uploads/2019/10/fpa-brochure-2019-youth_english_v07_web.pdf)

## 12. زيارة ميدانية لدور بلغراد لرعاية للأطفال

في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حضر حوالي 20 نائباً من مختلف المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي الزيارة الميدانية التي شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف لمركز رعاية التبني، منزل المجموعة الصغيرة للأطفال ذوي الإعاقة (وحدة سكنية من نوع العائلة) والمأوى للوضع الطارئ للأطفال الصغار.

تم الترحيب بالمشاركين وأطلعتهم السيدة م. نوكوفيتش، مديرة مركز الحضانة والتبني، والسيد ز. ميلازيتش مدير مركز زفيكانسكا لحماية الرضع والأطفال والشباب. تعرف أعضاء البرلمان على عمل المراكز والإصلاح المستمر لإلغاء الرعاية المؤسسية في صربيا. وشملت هذه العملية تطوير خيارات بديلة للعناية بالأسرة مع التركيز على الحضانة والرعاية السكنية عالية الجودة للأطفال ذوي الإعاقات المعقدة. أتيحت للنواب الفرصة لطرح أسئلة لممثلي المراكز، وكذلك للقاء والتفاعل مع الأطفال والقائمين على رعايتهم.

## 13. زيارة ميدانية لفريق الاتحاد البرلماني الدولي الاستشاري المعني بالصحة إلى معهد صحة الطالب في بلغراد

تم تنظيم الزيارة الميدانية في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO). استمع الفريق الاستشاري إلى عرض تقديمي من المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في صربيا حول النظام الصحي والوضع الصحي الحالي في البلاد. كما أتيحت للفريق الفرصة للتحدث مع ممثلي معهد الصحة العامة ومنظمات



المجتمع المدني العاملة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز الصحة. تمّ التركيز بشكل خاص على العوائق التي تحول دون الوصول إلى الرعاية الصحية، وخاصة وصمة العار والتمييز التي يواجهها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وكذلك على الحاجة إلى برامج مستدامة تستهدف الفئات الرئيسية.

قدم ممثلو معهد صحة الطلاب في بلغراد معلومات عن تاريخ المعهد وأنشطتهم لاستهداف الاحتياجات المحددة للشباب. كما عرضوا عمل مركز فيروس نقص المناعة البشرية التابع للمعهد، والذي يقدم مثلاً على أفضل الممارسات في مجال الاستشارات السرية الطوعية واختبار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. زار الفريق الاستشاري العديد من أقسام المعهد، بما في ذلك مركز فيروس نقص المناعة البشرية.

#### 14. إطلاق كتيب القضاء على العمل القسري

في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، ألقى المدير العام لمنظمة العمل الدولية (ILO)، السيد غ. رايدر، كلمة أمام المجلس الحاكم عبر رسالة فيديو في سياق إطلاق كتيب منظمة العمل الدولية - الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين، القضاء على العمل القسري. وأشاد بالتعاون الطويل الأمد بين منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي بشأن العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. وشدد على أن البرلمانيين، بصفتهم مشرعين، هم في وضع فريد لإعطاء الحياة لمعايير العمل الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية، من خلال التصديق على الصكوك والإشراف على تطبيقها. في عامي 2018 و 2019 وحدهما وبفضل البرلمانيين إلى حد كبير، صدقت 62 دولة على صك واحد جديد على الأقل لمنظمة العمل الدولية، بلغ مجموعها 98 تصديقاً جديداً.

وحيث أن 25 مليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يزالون يتعرضون للسخرة، أكثر من 17 بالمائة منهم من الأطفال، فقد دعا البرلمانيين إلى المساعدة في تحقيق الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على السخرة والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وعمل الأطفال بحلول عام 2030. حدد الكتيب الجديد التدابير والإجراءات التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون: سن التشريعات؛ اعتماد الموازنات؛ الإشراف على الإجراءات الحكومية؛ التصديق على بروتوكول العمل القسري لعام 2014 وتنفيذه، والذي تضمن أحكاماً تهدف إلى منع السخرة وحماية المتضررين وضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف.



## الانتخابات والتعيينات

### 1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء السبعة التاليين في اللجنة التنفيذية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية

- السيدة ي. أنياكون (أوغندا)
- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ر. رباني (باكستان)
- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيدة ك. ايدجرين (السويد)

تم انتخاب السيد ج. تشن (الصين) نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

### 2. اللجنة الفرعية للتمويل

عينت اللجنة التنفيذية الأعضاء التاليين لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2021:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- (للحصول على المشورة من المجموعة)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- (للحصول على المشورة من المجموعة)

### 3. اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

وافق المجلس الحاكم على الترشيحات التالية للجنة التحضيرية:

المجموعة الإفريقية

- السيد سليمان شنين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. روخاس (المكسيك)

- السيد ب. لانو (باراغواي)

- السيد ك. ليتاردو (الإكوادور)

إلى جانب ثلاثة ممثلين عن اللجنة التنفيذية:

- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)

- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)

- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

#### 4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلين الإقليميين التاليين في مكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة أوراسيا

- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل المنصب الذي شغره كون السيدة س. سارداريان (أرمينيا)، لم تعد عضواً في البرلمان، لمدة تنتهي في نيسان/ أبريل 2022.
- أصبحت السيدة ي. أنياكون (أوغندا) والسيدة ك. ويدغرين (السويد) بحكم منصبيهما أعضاء في المكتب بصفتهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لفترة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.
- انتخبت السيدة غ. كوميك (صربيا) رئيساً للدورة ال 30 لمنتدى النساء البرلمانيات وأصبحت بحكم منصبها عضواً في المكتب لمدة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

#### 5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

انتخب المنتدى العضو التالي في مجلسه لإكمال فترة السنتين التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2021:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ر. نيخيل (الهند)

#### 6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة خمس سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2024:

- السيدة أ. رينوسو (المكسيك)

#### 7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

- السيدة اقبال ماذي (جمهورية العراق)
- السيدة ه. مارتنز (البرتغال)
- السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

## 8. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الأربعة التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م. ندياي (السنغال)

المجموعة العربية:

- السيدة جميلة سلمان (مملكة البحرين)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد س. باترا (الهند)

مجموعة +12:

- السيد ك. لاکروا (بلجيكا)

## 9. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG)

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

مجموعة أوراسيا:

- السيدة أ. كارابيتيان (أرمينيا)

- السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)

مجموعة +12:

- السيدة أ. فاداي (المجر)

تم انتخاب السيد ر. لوباتكا (النمسا) والسيدة ج. أودول (كينيا) رئيس ونائب لرئيس الفريق.

## 10. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيد م. مياتوفيتش (صربيا) مسهلاً.

## 11. المدقق الداخلي لحسابات 2020

عين المجلس الحاكم المدقق الداخلي التالي لحسابات 2020:

- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)

## 12. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) في مكاتبها المنتهية في تشرين الأول/ أكتوبر 2021:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة العربية:

- السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر) - الولاية الأولى

مجموعة +12:

- السيد ف. دالييه (فرنسا) - الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س. رحمن (باكستان) - لإتمام الولاية الأولى لعضو المكتب السابق من باكستان. تنتهي هذه الفترة الأولى في نيسان/ أبريل 2021.

- السيد ل. سيريوآهاناوت (تايلاند) - لإكمال الولاية الأولى لعضو المكتب السابق من تايلاند، والذي لم يعد برلمانياً. تنتهي هذه الولاية الأولى في آذار/ مارس 2020.

مجموعة أوراسيا:

- السيد ر. ماريان (جمهورية مولدوفا) - الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيدة م. كارفاليو (البرازيل) - الولاية الأولى
- السيد ب. اسكتلندا (غويانا) - الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

مجموعة أوراسيا:

- السيد إ. برماكوف (روسيا الاتحادية) - الولاية الأولى

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ب. تومينا (تايلاند)، لإكمال الولاية الثانية لعضو المكتب السابق من تايلاند، الذي لم يعد برلمانياً. تنتهي فترة الولاية الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

مجموعة +12:

- السيد أ. غريفروي (بلجيكا) - الولاية الأولى.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيد ر. بينيا فلوريس (كوستاريكا) - الولاية الأولى.

### 13 . مقررو الجمعية العامة ال 143

كمقررين مشاركين للبند الموضوع التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة استغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت، عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

- السيدة أ. غيركينز (هولندا)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- تايلاند (سيتم تأكيد الاسم لاحقاً).





## وسائل الإعلام والاتصالات

### تغطية إعلامية

أصدر فريق الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة بيانات صحفية خلال الجمعية العامة ال 141. تم إرسال الإصدارات إلى ألف منفذ إعلامي دولي في جميع أنحاء العالم باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. قام فريق الاتصالات بتنظيم مؤتمرات صحفية افتتاحية وختامية مع مضيفي البرلمان الصربي بمشاركة رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. كان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ضيفاً خاصاً في المؤتمر الصحفي الختامي لمرافقة اعتماد القرار البرلماني بشأن التغطية الصحية الشاملة.

كانت التغطية واسعة وعالمية؛ كانت هناك مقالات حول العديد من الموضوعات المختلفة، من تغير المناخ والصحة إلى المساواة بين الرجل والمرأة (الجنسانية)، وكذلك القضايا السياسية التي تعكس تنوع المواضيع التي تمت مناقشتها في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

### وسائل التواصل الاجتماعي

شهدت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي في الاتحاد البرلماني الدولي طفرة هائلة في الأرقام والمشاركة بفضل وسومات مثل # IPU141 و # IPU130years، مقصورة التعهدات، نشر استراتيجي وإعادة تغريد، وقصص يومية على إنستغرام. تم تعزيز حساب إنستغرام الخاص بالاتحاد البرلماني الدولي بشكل كبير نتيجة لذلك، وقد زاد عدد المتابعين بنسبة 30 بالمائة على مدار خمسة أيام - حيث وصل إلى 1300 متابع مع اختتام الجمعية العامة.

زاد إجمالي عدد المتابعين على تويتر بشكل كبير - بأكثر من 1300 - وصولاً إلى أكثر من 24000 متابع، بما في ذلك العديد من النواب. أحرز حساب الفيسبوك تقدماً مطرداً أيضاً، حيث ضم 110 متابعاً آخرين ليصبح المجموع 3143 متابعاً.

كان واحداً من أكثر التغريدات @IPUparliament tweets شعبية، مع 4204 من التعاقدات، بما في ذلك 1815 إعادة تغريد و 1,943 إعجاب: "إن الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي مفتوحة رسمياً! شكراً لك، الجمعية الوطنية الصربية والرئيسة مايا غويكوفيتش لاستضافتها. كلمات ترحيب من الرئيس.

@majgoj Serbian President @avucic UN SG @antonioguterres UNOG  
DG @UN\_Valovaya and @IPUPresident Gabriela Cuevas.





تغريدة أخرى حطمت الأرقام القياسية

من مجموعة صغيرة من أعضاء البرلمان من 9 دول في أول مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي في باريس في عام 1889 إلى أكثر من 179 عضواً وأكثر من 800 نائباً في #IPU141 الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد في عام 2019، يعد الاتحاد البرلماني الدولي أقدم وأكبر عائلة برلمانية في العالم #IPU130years.

الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي #IPU141 في بلغراد في عام 2019، الاتحاد البرلماني الدول هو أقدم وأكبر عائلة برلمانية في العالم #IPU130years. "تلقى تويتر

تغريدات 2,314، ارتباطات، بما في ذلك 1900 ارتباطات وسائط، 46 إعادة تغريد و 118 إعجاب، فضلاً عن عدد من التعليقات.



مارتن تشونغونغ واثنين آخرين

7:07 مساءً 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 Twitter Web App

عرض نشاط على تويتر

47 إعادة تغريد 121 إعجاب

## التصوير

قدم البرلمان الصربي ثلاثة مصورين رسميين للجمعية، كانوا ديناميين للغاية ومهنيين ومنتجين. غطوا جميع الاجتماعات بشكل مكثف وكذلك القطاعات الخاصة، والفعاليات الجانبية وعدد من الاجتماعات الثنائية مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. تم نشر مئات الصور الجديدة يومياً لحساب IPU Flickr، مما ساعد على زيادة حركة المرور إلى موقع الويب ومنصات الاتحاد البرلماني الدولي الرقمية.

## معرض

انتقل معرض الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي من البرلمان الصربي، حيث تمّ عرض ذلك خلال الصيف، إلى مركز سافا، حيث تم وضعه في مكان بارز.

## فيديو

أجرى فريق الاتصالات مقابلات مع العشرات من أعضاء البرلمان لإعداد مقاطع فيديو قصيرة حول أهم مقتطفات الجمعية العامة، وأولها متاح على الموقع

<https://www.ipu.org/news/news-in-brief/2019-10/ipu141-video-highlights>.

كما أجرى الفريق مقابلات قصيرة حول أهداف التنمية المستدامة.

## مقصورة التعهد: "كوب من أجل صورة وجهك"

تم إنشاء مقصورة للإعلان عن تعهدات الاتحاد البرلماني الدولي مع خلفية الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي والإضاءة الاحترافية لتشجيع المندوبين على الالتزام الشخصي بمختلف القضايا بمناسبة الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي. تم توفير ثماني بطاقات تعهد بها رسائل قصيرة وبسيطة مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي - بما في ذلك المساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)، وتمكين الشباب، وعدم إغفال أحد، وحقوق الإنسان، والصحة للجميع. ولتشجيع المندوبين على التعهد، تمّ تقديم حوافز متنوعة: 130 كوباً مجانياً للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لـ 130 من البرلمانيين الذين تعهدوا بذلك، وأساور سيليكون الذكرى، وملفات تعريف الارتباط الخاصة بالذكرى التي قام بها البرلمان البحريني.

أعد فريق الاتصالات أيضاً شاشة تعمل باللمس لعرض الموقع الجديد وتشجيع الأعضاء على الاشتراك في نشرة الاتحاد البرلماني الدولي. نتيجة لذلك، اكتسبت قائمة المشتركين لدى الاتحاد البرلماني الدولي 160 مشتركاً جديداً في خمسة أيام.



## عضوية الاتحاد البرلماني الدولي\*

(الأعضاء (179)

أفغانستان، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس،\*\* هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا،\*\* موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة،\*\* باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، روسيا الاتحادية، مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان وفانواتو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيتنام والجمهورية اليمنية وزامبيا وزمبابوي

\* عند اختتام الجمعية العامة ال 141.

\*\* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة)



### الأعضاء المنتسبون (13)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرانكفونية (APF)



## جدول الأعمال، والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية العامة ال 141

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة ال 141
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي
4. تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة ( لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة المعنية بالسلم والأمن الدوليين؛ التنمية المستدامة والتمويل والتجارة؛ وشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة ال 143 وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
8. البند الطارئ: التصدي لتغير المناخ

## إعلان بلغراد

### تعزير القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي

أقرته الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

نحن، أعضاء في البرلمانات من أكثر من 140 بلداً و 25 منظمة إقليمية وبرلمانية أخرى، نجتمع في بلغراد، صربيا، في الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي، نحتفل بالذكرى ال 130 للاتحاد البرلماني الدولي، وتتمسك بتفانيه للسلام، ونشدد على أن القانون الدولي هو أساس نظام دولي قائم على التضامن والتعاون.

ندعم بشدة الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 1 و 2 من ميثاق الأمم المتحدة، ونقر بأنه يمكن تحقيق عالم أفضل لشعوبنا فقط من خلال نظام دولي قائم على سيادة القانون.

نعبر عن دعمنا الشديد للمؤسسات المتعددة الأطراف، القوية والفعالة، مع الأمم المتحدة في جوهرها، المصممة لإيجاد حلول للتحديات المشتركة؛ تسوية المنازعات القانونية بين الدول، وضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، وعن جرائم الحرب، وعن الجرائم المرتكبة ضد البشرية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ والتأكد من أن الدول تتقيد بالالتزامات الدولية. ونتعهد أيضاً بدعم التعاون الإقليمي الذي يساعد على تحسين النظام القانوني الدولي وبتيسح التنفيذ التام لالتزاماتنا المشتركة.

يشهد العالم اليوم خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكررة للقواعد والمبادئ والمعتقدات الأساسية للقانون الدولي، مثل احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، وواجب الدول في دعم القانون الدولي حقوق الإنسان. إن عدم الالتزام باتفاقيات المناخ والتجارة ونزع الأسلحة يُعتبر أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي مع انعكاسات كبيرة حول التنمية والرفاه والأمن في العالم.



ندين كل عمل لا يتماشى مع القانون الدولي، ونقف سوياً للتشجيع على التغييرات التي ستحول الرؤية نحو عالم أجمل إلى حقيقة، متأكدين من أن شعبنا يمكنه أن يعيش حياة خالية من العوز والخوف.

لقد حددت مناقشتنا عدة سبل للعمل البرلماني في صياغة القانون الدولي وتنفيذه، وهذه الغاية، تعزيز مساهمة التعاون الإقليمي.

### صياغة القانون الدولي وتنفيذه

يتوقف الأمر، في نهاية المطاف، عند البرلمانات لسن التشريعات ذات الصلة وضمن تنفيذها. يمكن للقانون غير الملزم والقانون العربي أن يساعد في صياغة القواعد الدولية وتعزيز نظام دولي يمكن التنبؤ به ويستند إلى قواعد. وفي ضوء مهام البرلمانات التشريعية، ومهام الموازنة، والرقابة، يتعين على البرلمانات أن تكون أكثر استجابة لترجمة المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك الملزمة قانوناً إلى أنظمة قانونية وسياسية وحقائق وطنية.

بصفتنا ممثلين عن البرلمانات وبرلمانيين، علينا:

◀ على المستوى الوطني، عقد المداولات البرلمانية حول المعاهدات، والاتفاقيات، وغيرها من الصكوك الملزمة قانوناً في المراحل الأولية من التفاوض عليها، والهدف إلى ضمان زيادة الرقابة البرلمانية على المهمة الوطنية في التفاوض على صكوك كهذه.

◀ ضمان أن القانون الدولي يتحول إلى تشريع وطني وأن التشريع يتم تنفيذه من خلال وضع سياسات وبرامج فعالة وقائمة على الأدلة، مع تخصيص الموازنات اللازمة، والإشراف الصارم على تنفيذها بنجاح.

◀ عند الاقتضاء، القيام بالإصلاحات التشريعية والدستورية لضمان أن الأطر القانونية الملائمة متوفرة لإدراج القانون الدولي ضمن التشريع الوطني، على نحو سلس (مثلاً، من خلال الإدراج التلقائي) وبفعالية (لاسيما، من خلال إيلاء أولوية أكبر).

◀ المشاركة في استعراض منتظم لتنفيذ الالتزامات الدولية على المستوى الوطني، لاسيما فيما يتعلق بدراسة التقارير الوطنية والمساهمة فيها، المعدة للتقديم إلى هيئات المعاهدات الدولية.

◀ النظر في إنشاء لجان برلمانية متخصصة مكلفة لإجراء تقييم منهجي عن مدى التوافق بين التشريع الوطني والقانون الدولي.

◀ اتباع عمليات علمية رئيسية وتوفير منظور برلماني إلى الولاية التفاوضية الوطنية، مع الحرص أنه قبل أنه ترتبط البرلمانات بالالتزامات دولية جديدة، أتيحت لها الفرصة في صياغة آرائها (بما فيها من خلال التقارير البرلمانية).





- ◀ إطلاق عملية الإنذار المبكر لنشوب نزاع محتمل محلي ووطني، واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب التصعيد، والمساعدة في بناء جسور الحوار والتعاون، وضمان أن الدولة تمثل، حسب الأصول، للالتزامات القانون الدولي، فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما فيها التطهير العرقي، وكذلك، انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ◀ بذل كل الجهود لضمان استقلالية السلطة القضائية، واعتماد القوانين، والسياسات، والموازنات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المحاكم الوطنية للبت في القضايا التي تنطوي على قواعد القانون الدولي.
- ◀ المساعدة في زيادة الوعي العام والالتزام المجتمعي، دعماً للقانون الدولي، وضمان أن حقوق الإنسان والقانون الإنساني مدرجة في مناهج جميع المؤسسات التعليمية.
- ◀ المشاركة مع منظمات المجتمع المدني وتشجيعها على المساهمة، من خلال العمليات البرلمانية أيضاً، في تعزيز القانون الدولي، والامتثال له.



## تنفيذ المجالات ذات الأولوية

مع الاعتراف بالتنوع الواسع للصكوك الدولية التي وقعت عليها البلدان على مر السنين، حددنا عدداً من المجالات ذات الأولوية، تتطلب اهتماماً عاجلاً.

وتتضمن ما يلي:

- ◀ التصدي بجزم لحلات الطوارئ المتعلقة بالمناخ، والتصديق على اتفاق باريس للمناخ، وتنفيذه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ◀ الاحترام بشدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيزه، وكذلك، القانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي.
- ◀ بمناسبة الذكرى السنوية ال 30 لاتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة، إعادة إلزام أنفسنا، رسمياً، لتنفيذ أحكامها، وأحكام بروتوكولاتها الاختيارية، بفعالية.
- ◀ مضاعفة جهودنا لتحقيق المساواة الجندرية والتمكين السياسي للنساء، وفقاً لأحكام منهاج عمل بكين، والقرار رقم 1325 لمجلس الأمن، واتخاذ إجراء عاجل للتنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - بدءاً من داخل برلماننا.
- ◀ مع مرور 70 عاماً على اتفاقيات جنيف، تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وتسهيل العمل الإنساني من خلال القواعد ذات الصلة، والتمويل الفعال.
- ◀ ضمان أن القوات العسكرية والأمنية تتلقى التدريب المناسب في مجال القانون الإنساني الدولي، وتخضع للمساءلة عن أفعالها.
- ◀ الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وضمن القضاء على أسلحة الدمار الشامل.
- ◀ دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التدريجي على الأسلحة النووية، لاسيما من خلال الالتزام الصريح بمبدأ "عدم القيام بالهجوم الأول"، عبر الحد من الأسلحة النووية الموجودة في حالة استعداد والمنتشرة ميدانياً، وخفض عدد الرؤوس النووية الموجودة - التي هي أكثر من كافية لتدمير الكوكب عدة مرات.
- ◀ ضمان التصديق والتنفيذ الفعال للقانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان، على المستوى الوطني، باعتبارها خطوة حاسمة في ضمان أن يستفيد منها فعلاً من يحق لهم الحصول على الحماية.
- ◀ إنشاء بنية تحتية مؤسسية فعالة لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية، بما فيها من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وبرلماننا.



- ◀ التأكد من أن صوت الشباب مسموع في عملية صنع القرار، بما فيها من خلال توفير المنابر اللازمة واعتماد التدابير الملموسة لمشاركة الشباب.
- ◀ مكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم الدولية، بما فيها من خلال التعاون مع المحاكم الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، تماشياً مع القانون الوطني.

### مساهمة التعاون الإقليمي

ويشكل التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي، والمساهمة في التسوية السلمية للمنازعات، والنهوض بالسلام المستدام. وبعد النزاعات الدموية التي دارت على مر القرون، والتي بلغت ذروتها في اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى وفاة أكثر من 80 مليون إنسان، أسس خصوم سابقون، في أوروبا، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر اليوم جماعة تضم أكثر من 250 مليون مواطن يتمتعون بمستوى غير مسبوق من السلام، والحرية، والازدهار. وأدى التعاون الإقليمي بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إبرام معاهدة تلاتيلولكو في العام 1967، التي جعلت وللمرة الأولى في التاريخ، قارة برمتها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي إفريقيا، شكل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة من خلال الاتحاد الإفريقي، محركاً للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتستفيد الغالبية العظمى من المنظمات الإقليمية من الجمعيات والاتحادات البرلمانية التي تستكمل العناصر الحكومية الدولية وتسعى إلى تعزيز تعميق الفهم والتعاون داخل المناطق وفيما بينها.

تهدف إلى زيادة تعزيز المساهمة الإقليمية في القانون الدولي، من خلال:

- ◀ دعم المبادئ الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي والمشاريع المشتركة التي قد تعزز الثقة والتفهم.
- ◀ استخدام الأدوات التي تقدمها الدبلوماسية البرلمانية لمعالجة القضايا غير المحلولة والمساعدة على بناء الجسور عند الأزمات.
- ◀ تحديد ونشر الممارسات الجيدة للتعاون الإقليمي وصياغة مقترحات للعمل المشترك الملموس.
- ◀ وضع آليات، ضمن منظماتنا البرلمانية الإقليمية المعنية، للمساعدة في مراقبة تنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية.

- ◀ مراجعة وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة على مستوى المنظمات الإقليمية والعالمية.
- ◀ بناء شراكات استراتيجية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز مراقبة القيم والمبادئ العالمية، من خلال الأخذ بالاعتبار الخصائص الإقليمية.
- ◀ تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الحوار والتعاون بين المنظمات الإقليمية ومنظمتنا العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي.
- ◀ دعم الاتحاد البرلماني الدولي، كهيئة شاملة عالمية للمنظمات البرلمانية، في جهوده لتعزيز تماسك التعاون البرلماني الدولي وفعاليته، بما في ذلك في سياق التحضيرات للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام 2020.

## إعلان بمناسبة الذكرى ال 30 لاتفاقية حقوق الطفل

أقرته الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي

(بلغراد، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

إذ نقر بأنه خلال الثلاثون سنة منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل (الاتفاقية)، تحسنت حياة ملايين الأطفال من خلال تنفيذها؛ وأن أهداف التنمية المستدامة والاتفاقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتعزز بعضها البعض؛ وأن القرن الواحد والعشرين قد جلب تحديات جديدة؛ وأن هناك حاجة ملحة طارئة لتسريع التقدم وتكثيف العمل لضمان حصول كل طفل على كل حق من حقوقه، نحن، البرلمانيون، نؤكد مرة أخرى على التزامنا بـ:

◀ التمسك بالحقوق والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاقية وحمايتها: عدم التمييز؛ مصالح الطفل الفضلى كاعتبار أساسي في جميع الأعمال المتعلقة بالأطفال؛ حق الطفل بالحياة والعيش والنمو، وحق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية في جميع المسائل التي تمس بالطفل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الآراء؛

◀ الضمان أن تؤمن بلداننا الموارد الكافية وتوزعها لكي يتمكن جميع الأطفال، بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً، من الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والحماية من جميع أشكال العنف، المعاملة السيئة والإهمال والاستغلال؛

◀ الدعوة إلى المطالبة بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال والمعاملة السيئة بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين، وإلى استخدام دورنا كقادة الرأي العام لكسر الصمت حول المخاطر ولتغيير السلوك والعادات أو الممارسات التي قد تؤذي الأطفال؛

◀ الضمان أن أطر الرصد الوطنية لأهداف التنمية المستدامة تشمل مؤشرات التركيز على الطفل؛

◀ دعم الأطفال لمعرفة حقوقهم وأهداف التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك في المدارس ومن خلال العمليات التشاركية؛

نقر بموجبه بأن اتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ ومحددة زمنياً للتنفيذ الكامل للاتفاقية، بما في ذلك من خلال السياسات والقوانين والميزانيات في إطارنا الوطني، يشكل الاستثمار الأفضل والأقوى الذي يمكن أن نقوم به للوفاء بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 - للأطفال والشباب، ومن أجل السلام والأمن البشري والتنمية المستدامة.



## تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور

### البرلمانات في ضمان الحق في الصحة

قرار اعتمد بتوافق الآراء<sup>1</sup> من قبل الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

إن الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أنه كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية"، وأن الحق في الصحة محمي بموجب الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من الصكوك الدولية المصدق عليها على نطاق واسع، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2012، الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية من أجل ضمان الصحة للنساء والأطفال، بالإضافة لهذا القرار في العام 2017، وإذ تعبر عن تقديرها للجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل النهوض بالحق في الصحة للجميع،

وإذ تشدد على أن حكومات العالم قد حددت تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 كمقصد من أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف 3، المقصد 8)، وإذ ترحب بآليات التعاون كخطة العمل العالمية من أجل الحياة الصحية والرفاه للجميع، ومنابر الجهات المعنية، بما فيها التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030،

1 أعرب وفد الهند عن تحفظه على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.



وإذ ترحب بالإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الرابعة والسبعين للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة، وإذ تشير إلى الالتزامات والأهداف الهامة المحددة في مجال تمويل التنمية لحكومات العالم في سياق خطة عمل أديس أبابا،  
وإذ تعترف بالدور المهم للبرلمانات والبرلمانيين في النهوض بخطة التغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى التعاون الملموس مع السلطات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات القطاع الخاص، وكل المعنيين ذوي الصلة، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة،

وإذ تشير إلى أن التغطية الصحية الشاملة تعني أن جميع الأفراد والمجتمعات يستطيعون الحصول على النطاق الكامل لخدمات الصحة الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية، والعلاج، والتأهيل، والرعاية اللازمة لتخفيف الآلام، وأن هذه الخدمات تتمتع بجودة عالية، وتتقدم بشكل محترم، أن استخدام هذه الخدمات لا يسبب صعوبات مالية للأفراد والمجتمعات،

وإذ تشير أيضاً إلى أنه بالرغم من إحراز التقدم الملحوظ نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا يزال نصف سكان العالم يفتقرون إلى الخدمات الصحية الضرورية، و100 مليون إنسان مدفوعين إلى بؤر الفقر المدقع بسبب النفقات الصحية، و800 مليون إنسان ينفقون 10% على الأقل من موازنة أسرهم المعيشية على نفقات الرعاية الصحية،

وإذ تشير أيضاً إلى أن التغطية الصحية الشاملة تعني السياسات والبرامج الصحية الوطنية التي يمكن لجميع الأفراد والمجتمعات من خلالها الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات الصحية الأساسية المتاحة والممكنة والمقبولة والميسورة والجيدة، من الترقية الصحية إلى الوقاية والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللطيفة، في وقت الحاجة، والتي يتم تقديمها بطريقة محترمة ومنصفة ودون التسبب في ضائقة مالية،

وإذ تعترف بأن التغطية الصحية الشاملة يجب أن تضمن توفير الخدمات على قدم المساواة ودون تمييز وعدم إغفال أحد، خاصة المستضعفين، والموصومين، والمهمشين، وغيرهم، من الأطفال، والشباب، والنساء، والمسنين، الشعوب الأصلية، الأشخاص ذوي الإعاقة ذوي الإعاقة خاصة النساء والأطفال)، الخاصة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض نادرة أو مهمة، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص المتنقلين، سكان الريف، وخاصة النساء الريفيات، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل



الصحة العقلية أو حالات طبية سابقة، وتلاحظ خصوصاً أن التأثير يتفاقم عندما يعاني الفرد من أشكال متعددة أو متقاطعة من التمييز،

وإذ تعرب عن قلقها حيال تحمل النساء، والأطفال، والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة العبء الأكبر الناجم عن سوء الصحة والوفيات التي كان يمكن منعها، والذين غالباً ما يكون لديهم موارد مالية محدودة للدفع للحصول على الرعاية الصحية الأساسية، مما يجعلها في وضع غير مؤات اقتصادياً ومخاطر أكبر للفقير،

وإذ تلاحظ بقلق أن النساء يتحملن عموماً نفقات رعاية صحية على نفقتهم الخاصة أعلى تكلفة من الرجال، وبالتالي تتأثر سلباً بالقيود أو عدم تغطية الخدمات بموجب الرعاية الصحية الشاملة الفريدة للنساء، مثل الصحة الإنجابية والأمومة،

وإذ تعترف بأن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك حملات التلقيح، هي النهج الأكثر شمولية، وفعالية، وكفاءة، في تعزيز صحة الناس الجسدية والعقلية ورفاههم، وإن الرعاية الصحية هذه هي الركن الأساسي لنظام صحي مستدام يستطيع تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإذ ترحب بالالتزام الحكومي الدولي في إعلان أستانا لعام 2018 من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أهمية الخدمات الصحية المتمحورة حول الإنسان، والتي تكون منصفة ومزودة بالموارد ويمكن الوصول إليها، ومتكاملة ومدعومة من قبل قوة عاملة ماهرة، وكذلك سلامة المريض، والرعاية الصحية الجيدة كعناصر أساسية لحكومة النظام الصحي من أجل التمكين الكامل للناس بهدف تحسين صحتهم وحمايتهم،

وإذ تلاحظ أهمية الالتزام المستمر والتقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الموارد البشرية من أجل الصحة: القوى العاملة 2030، كذلك تطبيق نتائج لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة الصحية والنمو الاقتصادي في دعم متطلبات الموارد البشرية باعتبارها لبنة أساسية لنظم الصحة القوية والأساس لتحقيق التغطية الصحية الشاملة،

وإذ تؤكد على البعد الدستوري للحق في الصحة وأهمية تخصيص نسب مئوية محددة وأجزاء من الموازنات الوطنية للصحة، باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة،





وإذ تؤكد على أن الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة هو استثمار في رأس المال البشري، يوفر فرص العمل، ويزيد النمو، ويحد من أوجه عدم المساواة، بما فيها عدم المساواة بين الرجال والنساء، وإذ تشدد على أهمية التمويل الصحي الكافي والمستدام،  
وإذ تدرك أن التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة يتطلب أيضاً تناول العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمناخية، المحددة للصحة،

وإذ تشير إلى أن العدد المتزايد لحالات الطوارئ المعقدة يعرقل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإلى أنه من الأساسي ضمان نُهج منسقة وشاملة من خلال التعاون الوطني والدولي، وفقاً للواجب الإنساني والمبادئ الإنسانية لحماية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء العدد المتزايد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة أن توفير الرعاية الصحية للاجئين يمكن أن يشكل عبئاً كبيراً على البلدان المضيفة، التي يستضيف بعضها ملايين منهم، وتقر بمسؤولية المجتمع الدولي في الأخذ بخطوات قوية في تأمين التغطية الصحية الشاملة للاجئين،

وإذ تدرك الصلة بين الأمن الصحي العالمي والتغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى الاستمرار في تقديم الرعاية الصحية اللازمة في حالات الطوارئ والحالات الحساسة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء في النزاعات المسلحة، ومصممة لاتخاذ الإجراءات من أجل منع الأوبئة وانتشار الأمراض من خلال مناصرة امتثال البلدان ودعمها للوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية (2005) ولضمان قدراتها الأساسية القوية في مجال الصحة العامة على منع مخاطر الصحة العامة واكتشافها والاستجابة لها، لا سيما أثناء الحالات الصحية الطارئة،

وإذ تعترف بأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة أمراً جوهرياً، وأن التغطية الصحية الشاملة هي مظلة شاملة لتوفير فرص التمتع بحياة صحية والرفاه للجميع، في جميع الفئات العمرية، تتطلب التزاماً سياسياً قوياً ومستداماً على جميع المستويات،

1. تؤكد من جديد أن تكريس أقصى قدر من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للتغطية الصحية الشاملة أمر ممكن وقابل للتحقيق لجميع البلدان حتى في الظروف الصعبة، وتدعو البرلمانات والبرلمانيين إلى اتخاذ

- جميع التدابير القانونية والسياسية المعمول بها لمساعدة حكوماتهم على تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 ولضمان رعاية صحية جيدة يمكن الوصول إليها وبتكلفة معقولة؛
2. تحثُّ البرلمانات على وضع إطار قانوني قوي للتغطية الصحية الشاملة، لضمان التنفيذ الفعال لتشريعات الرعاية الصحية الشاملة على أرض الواقع، وضمان أن حق كل فرد في الصحة العامة والرعاية الطبية هو مكفول للجميع في القانون وفي الممارسة العملية، دون تمييز؛
3. تحثُّ الدول أيضاً على العمل عن كثب مع برلماناتها الوطنية، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، لزيادة الوعي بين البرلمانات والبرلمانيين بشأن التغطية الصحية الشاملة وإشراكهم الكامل في هذه العملية، من أجل الحفاظ على الدعم السياسي نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛
4. تحثُّ كذلك البرلمانات على العمل من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة من الآن فصاعداً باعتبارها سمة من سمات خطط وسياسات التنمية الوطنية، والصحة كشرط مسبق وعامل للتنمية المستدامة للبلدان في آن واحد؛
5. تدعو الدول إلى ضمان أن تكون السياسات والبرامج الصحية الوطنية تراعي نوع الجندر وتستند إلى النتائج وتتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ احترام الاستقلال الذاتي والموافقة الواعية، وأن توضع من خلال عملية شاملة وتشاركية، كما تحثُّ البرلمانات على إزالة الحواجز القانونية أو غيرها من العوائق التي تحول دون الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الرعاية الصحية الأولية والموارد البشرية، مثل دعم التدريب المهني المزدوج؛
6. تدعو إلى إعطاء الأولوية لتوافر خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ومقبوليتها وجودتها، بما في ذلك الخدمات الأساسية للنساء والأطفال والمراهقين والمجموعات التي توجد في مواقع معرضة للخطر، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية، على وجه الخصوص من خلال الترويج للسياسات التي تقرر وتدعم عمل مقدمي الرعاية الصحية في المجتمع، ومعظمهم من النساء، حتى يتمكنوا من توفير الخدمات الصحية الأساسية بشكل فعال، وخاصة في المناطق الريفية؛
7. تشجع الدول على تنفيذ برامج للوقاية والتثقيف تروج لمحو الأمية الصحية لمواطنيها ومعالجة الشواغل الصحية المرتبطة بالسلوك، مثل تعاطي الكحول والتبغ، والصحة والسلامة المهنية، والسمنة والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛

8. تحثّ الدول - من أجل تلبية طلب واسع النطاق من المواطنين على أن تصحب نهاية حياتهم بطريقة كريمة وغير مؤلمة قدر الإمكان - بإدراج الرعاية المملّفة وتخفيف الآلام في خدمات الرعاية الصحية الأساسية الخاصة بهم.
9. تدعو البرلمانات إلى تقوية النظم الصحية من أجل الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين من خلال تعزيز خدمات الصحة والتغذية الجنسية والإنجابية وحديثي الولادة والمراهقين، وتعزيز الحملات الخاصة بالرضاعة الطبيعية والتحصين المنتظم والمبكر والتدخلات الانمائية في وقت مبكر من مرحلة الطفولة، وكذلك من خلال توفير المعلومات والوصول إلى أوسع مجموعة ممكنة من الأساليب الحديثة الآمنة والفعالة والميسورة والمقبولة لتنظيم الأسرة؛
10. تحثّ البرلمانات على ضمان الجمع بين تدخلات القطاع الصحي لحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وخاصة بالنسبة للمراهقين، مع التدابير الترويجية والكشف المبكر والوقائي والتعليمي في القطاعات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية) ومكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والحمل المبكر وغير المقصود، والعنف القائم على نوع الجندر، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة أو غيرها من أشكال العنف القائم على نوع الجندر؛
11. تحثّ البرلمانات أيضاً على الاستجابة للاحتياجات الصحية المحددة للنساء والفتيات، بما في ذلك التوعية والوقاية والاكتشاف المبكر لسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ تقديم الدعم والخدمات للفتيات الصغيرات خلال فترة البلوغ؛ وكذلك الدعم والخدمات الكافية للناجين من العنف القائم على نوع الجندر؛
12. تدعو البرلمانات إلى ضمان أن السياسات الوطنية لتنفيذ التغطية الصحية الشاملة تعالج سوء التغذية بجميع أشكاله، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات التغذية الخاصة بالفتيات المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال خلال أول 1000 يوم؛
13. تدعو أيضاً البرلمانات إلى تحفيز وتعزيز الوصول إلى الأدوية والأجهزة الطبية ووسائل منع الحمل واللقاحات والتشخيصات وغيرها من التكنولوجيات الأساسية ذات التكلفة المعقولة والأمنة والفعالة وذات النوعية الجيدة، وبدون تمييز، لمكافحة الأدوية المغشوشة والمقلدة، ودعم الابتكار والبحث والتطوير في الأدوية واللقاحات للأمراض المعدية وغير المعدية؛



14. تحثّ البرلمانات على تعزيز برامج التحصين في حكوماتها، كتدبير وقائي أكثر فعالية ضد الأمراض المعدية، وعلى اتخاذ تدابير من شأنها تشديد لوائح سلامة المرضى خلال الاختبار السريري للقاحات الجديدة لتهدئة المخاوف العامة من التلقيح؛
15. تشدّد على الحاجة إلى التشخيص المبكر، والدعم، والمعلومات الصحية التي يمكن الوصول إليها وذات النوعية الجيدة والخدمات الصحية الميسورة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات أو حالات الصحة البدنية والعقلية المزمنة، وإلى الجهود لتمكينهم وإدماجهم من أجل الارتقاء بهم؛
16. تشجع على اتباع نهج قائم على الشراكة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة على أساس الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، وتدعو البرلمانات إلى رفع مستوى الوعي العام حول الرعاية الصحية الشاملة وإشراك المجتمعات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع الخطط والاستراتيجيات التي تستجيب لحقائهم؛
17. تشدّد على الحاجة إلى اتباع نهج منظم لقضايا الرجال والنساء والإنصاف وحقوق الإنسان في الميزنة (عملية وضع الموازنة) الصحية والتخطيط وعمليات صنع القرار ذات الصلة بالصحة، والمشاركة الواعية للأفراد والمجتمعات، ولا سيما النساء، ونظم المعلومات الصحية التي تولّد دليل موثوق على احتياجات الصحة وضمن خيارات سياسية سليمة؛
18. تحثّ البرلمانات على الإصرار على وضع مؤشرات وطنية قوية وبيانات مفصلة لقياس التقدم المحرز في التغطية الصحية الشاملة، وتدعو إلى الإبلاغ المنتظم والاستخدام الدقيق للبيانات المصنفة لإزالة التمييز القائم على نوع الجندر في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة؛
19. تدعو البرلمانات إلى النظر في خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وتخصيص موارد محلية كافية للإعمال التدريجي للتغطية الصحية الشاملة من خلال تمويل صحي مستدام، بما في ذلك من خلال زيادة الموازنات عند الاقتضاء، وكذلك من خلال تدابير لتعزيز الكفاءة والإنصاف والجودة واحتواء التكاليف وأساس مستقر للتمويل، مع مراعاة الحد الأدنى للهدف الاسمي للموارد المحلية التي حددها منظمة الصحة العالمية بما يعادل 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛
20. تحثّ الدول على تخصيص المزيد من الموارد لتعيين أطباء وطاقم رعاية صحية جديد، واتخاذ إجراءات إيجابية في المنتديات الدولية ذات الصلة بهدف تخفيف قيود الموازنة المتشددة بشكل مفرط والمنفذة خلال العقد الماضي؛

21. تدعو البرلمانات إلى ضمان أن يكون تدريب الموارد البشرية على قدم المساواة مع موثوقية معدات المرافق الصحية من أجل سد الفجوة التي تلاحظ في بعض الأحيان بين الموارد البشرية والهياكل الأساسية الصحية الملائمة؛
22. تدعو البرلمانات أيضاً إلى ضمان الحماية المالية من أجل الحد من مدفوعات الخدمات الصحية من الأموال الخاصة وإزالة القيود المالية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية؛
23. تطلب من البرلمانات في البلدان المتقدمة التي تقدم مساعدة إنمائية رسمية أن تعمل على زيادة المساعدة التي تقدمها بلادها للصحة، بما في ذلك البحث والتطوير، مع تذكير البلدان المتقدمة بالتزاماتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمساهمة بنسبة 0.7 بالمائة على الأقل من التزاماتها بمؤشر التنمية الجندرية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحث البرلمانات على ضمان قيام الحكومات وشركاء التمويل الدوليين بمواءمة دعمهم المالي مع النظم والخطط والأولويات الصحية المصممة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في البلدان المستفيدة؛
24. تدعو البرلمانات إلى استخدام جميع الوظائف البرلمانية العامة لمساءلة حكوماتها الوطنية عن التنفيذ الفعال لالتزاماتها في التغطية الصحية الشاملة، ورصد تأثير سياسات وبرامج التغطية الصحية الشاملة، وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة، وتحث البرلمانات على إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ هذا القرار؛
25. تشدد على الإمكانيات التحويلية للابتكارات الصحية القائمة على التكنولوجيا والنماذج الجديدة للرعاية الصحية لتسريع التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛
26. تدعو السلطات العامة، وخاصة المؤسسات الصحية، إلى التقيد بالمعايير الأخلاقية الصارمة للرعاية، إلى جانب الكيانات الوطنية والدولية الأخرى، لضمان استمرار خدمات الرعاية الصحية والعلاج لضحايا النزاع المسلح أو البيئات المهشة أو الصحة والحالات الطارئة الأخرى، مثل الكوارث الطبيعية؛
27. تحث بقوة الدول وجميع أطراف النزاع المسلح على ضمان الرعاية الصحية ووضع تدابير فعالة لمنع ومعالجة أعمال العنف والهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون الطبيون والعاملون في المجال الإنساني الذين يشاركون حصراً في الواجبات الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المراكز الصحية والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى وكذلك المدارس ومراكز التدريب في النزاعات المسلحة، وفقاً لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2286 بشأن الحفاظ



على الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، وتضع في اعتبارها أن مثل هذه الهجمات تجعل الجهود المبذولة لبناء النظم الصحية مستحيلة؛

28. تدعو السلطات المختصة في المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية فعالة لجميع البلدان لتقاسم المسؤولية المشتركة المتمثلة في تزويد اللاجئين بالخدمات الصحية الكافية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة للاجئين كلما أمكن ذلك؛

29. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الأمن الصحي العالمي عن طريق منع انتشار الأمراض وغيرها من أحداث الصحة العامة، لا سيما من خلال حملات التحصين المنتظمة، وكذلك تعزيز نظم المراقبة والاستجابة، والدعوة إلى تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) وتخصيص الموارد المناسبة للوفاء بالتزامات البلدان ومعالجة الثغرات الحرجة في القدرات الأساسية للصحة العامة الخاصة بما لمنع مخاطر الصحة العامة واكتشافها والتصدي لها؛

30. تحث على إدراج مقاومة المضادات الحيوية كمؤشر عالمي أو كهدف وسيط في أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن المقاومة المضادة للميكروبات (AMR) تشكل تهديداً خطيراً وصحياً على الصحة العالمية وأن التدابير المصممة لمواجهة مقاومة المضادات الحيوية تشكل جانباً مهماً من الحماية ضد الأخطار التي تهدد صحة الإنسان وضمان الحصول على الأدوية اللازمة، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لتوصيات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، وتدعو الوكالات الثلاثية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تكثيف عملهم بشأن المقاومة المضادة للميكروبات، لا سيما في دعم البلدان لتطبيق خطط العمل الوطنية الخاصة بها؛

31. تحث البرلمانات أيضاً للتعامل مع المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية للصحة كعوامل تمكين وشروط مسبقة للتنمية المستدامة، وتعزيز نهج متعدد القطاعات للصحة؛

32. تطلب من البرلمانات تسهيل ودعم تعلم وتبادل خبرات التغطية الصحية الشاملة وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة عبر برلمانات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيها؛

33. تطلب أيضاً من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، تزويد البلدان بدعم منسق متعدد الأوجه يهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتعاون في رصد تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع مراعاة مهمة منظمة الصحة العالمية لتقييم المؤشرات الصحية، وتعزيز قدرة البرلمانات والبرلمانيين على تطوير ومراقبة سياسات الرعاية الصحية الشاملة الوطنية من خلال إنشاء نظم رعاية صحية قوية وتعليمية؛



34. **تطلب كذلك** من البرلمانات والبرلمانيين العمل من أجل تنفيذ الدول لتوصيات الاجتماعات المتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما توصيات اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المعقود في أيلول/ سبتمبر 2019، وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى إتاحة أعضاء لديهم جميع الأدوات اللازمة لمتابعة وتقييم تلك التوصيات.

## التصدي لتغير المناخ

### نتائج التصويت ببناء الأسماء بناءً على طلب وفد الهند لإدراج بند طارئ

#### النتائج

809..... الأصوات الإيجابية.	1173..... مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.
364..... الأصوات السلبية.	782 ..... أغلبية الثلثين.
191..... الامتناع عن التصويت.	

البلد	نعم	لا	غياب.	البلد	نعم	لا	غياب.	البلد	نعم	لا	غياب
أفغانستان			غائب	غامبيا			غائب	باكستان			21
ألبانيا			غائب	جورجيا			غائب	فلسطين		11	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16			ألمانيا		19		بنما			غائب
أندورا			غائب	غانا	7		7	باراغواي	10		
أنغولا	14			اليونان		13		بيرو	14		
الأرجنتين			غائب	غواتيمالا			غائب	الفلبين	20		
أرمينيا			10	غينيا			غائب	بولندا			15
أستراليا		14		غويانا			غائب	البرتغال		10	
النمسا		12		هانتي			غائب	دولة قطر	11		
أذربيجان	12			هنغاريا			13	جمهورية كوريا			غائب
البحرين	11			أيسلندا		10		جمهورية مولدوفا			غائب
بنغلادش	20			الهند	23						
روسيا البيضاء			غائب	إندونيسيا	22			رومانيا			14
بلجيكا		13		الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19			روسيا الاتحادية	20		
بنين			غائب	العراق		15		رواندا	12		
بوتان	10			إيرلندا			غائب	سان مارينو	10		
بوليفيا المتعددة القوميات	12			إيطاليا		17		المملكة العربية السعودية			14

			اليابان	20		السنتغال	غائب
اليوسنة و الهرسك	غائب		الأردن	12		صربيا	12
			كازاخستان	10		سيشيل	10
البرازيل	22		كينيا	15		سيرا ليون	غائب
بلغاريا	غائب		الكويت	غائب		سنغافورة	12
بوركينافاسو	13		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	غائب		سلوفاكيا	غائب
بوروندي	12				سلوفينيا	11	
كابو فيردي	10		لاتفيا	11		الصومال	13
كمبوديا	13		ليسوتو	غائب		جنوب إفريقيا	17
الكاميرون	غائب		ليختنشتاين	8		إسبانيا	15
كندا	15		ليتوانيا	11		سيرلانكا	غائب
إفريقيا الوسطى	12		مدغشقر	غائب		سورينام	10
			مالاوي	غائب		السويد	13
جمهورية تشيلي	10	3	ماليزيا	14		سويسرا	12
الصين	23		جزر المالديف	غائب		الجمهورية العربية السورية	13
الكونغو	غائب		مالي	غائب		تايلاند	18
كوستاريكا	10		مالطا	غائب		تيمور الشرقية	10
كوت ديفوار	غائب		المكسيك	20		تونغا	8
كرواتيا	غائب		ولايات ميكرونيزيا الموحدة	8		تونس	غائب
كوبا	غائب				تركيا	19	
قبرص	10		موناكو	10		تركمانستان	12
جمهورية التشيك	13		منغوليا	غائب		أوغندا	غائب
جمهورية الكونغو الديمقراطية	غائب		الجيل الأسود	غائب		أوكرانيا	10
الدنمارك	12		المغرب	13		الإمارات العربية المتحدة	11
جيبوتي	غائب		ميانمار	17			18
مصر	19		ناميبيا	11		المملكة المتحدة	18
السلفادور	12		نيبال	غائب		أوروغواي	11
غينيا الاستوائية	11		هولندا	13		أوزبكستان	غائب
استونيا	11		نيوزيلاندا	11		جمهورية فنزويلا البوليفارية	15
إسواتيني	غائب		نيكاراغوا	8			
أنجويبا	غائب		النيجر	13			
فيجي	غائب		نيجيريا	20		فيتنام	19
فنلندا	12		شمال مقدونيا	غائب		الجمهورية اليمنية	11
فرنسا	18		الترويج	12		زامبيا	13
الغابون	11		سلطنة عمان	11		زيمبابوي	13

ملحوظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و 3.5 من النظام الأساسي.



## حماية المدنيين والأمن الدولي:

## المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على الجمهورية العربية السورية

نتائج التصويت ببناء الأسماء بناءً على طلب وفود فرنسا والمملكة المتحدة

وألمانيا وسويسرا وجمهورية مصر العربية لإدراج بند طارئ

## النتائج

677.....الأصوات الإيجابية  
73.....الأصوات السلبية  
614.....الامتناع عن التصويت.

750.....مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية  
500.....أغلبية الثلثين.

البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب
أفغانستان			غائب	غامبيا			غائب	باكستان		21	
ألمانيا			غائب	جورجيا			غائب	فلسطين	11		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16	ألمانيا	19			بنما			غائب
أندورا			غائب	غانا	14			باراغواي			10
أنغولا			14	اليونان	13			بيرو			14
الأرجنتين			غائب	غواتيمالا			غائب	الفلبين			20
أرمينيا	10			غينيا			غائب	بولندا	10		5
أستراليا	14			غويانا			غائب	البرتغال	10		
النمسا	12			هانتي			غائب	دولة قطر			11
أذربيجان			12	هنغاريا	13			جمهورية كوريا			غائب
البحرين	11			أيسلندا	10			جمهورية			غائب
بنغلادش			20	الهند			23	مولدوفا			
روسيا البيضاء			غائب	إندونيسيا	22			رومانيا	14		
بلجيكا	13				19			روسيا الاتحادية			20
بنين			غائب	الجمهورية الإسلامية الإيرانية							
بوتان			10	العراق	15			رواندا			12
بوليفيا			12	إيرلندا			غائب	سان مارينو	10		
المتعددة القوميات				إيطاليا	17			المملكة العربية السعودية	14		
				اليابان			20	السنغال			غائب
البوسنة و الهرسك			غائب	الأردن	12			صربيا			12
				كازاخستان			10	سيشيل			10
البرازيل			22	كينيا			15	سيراليون			غائب
بلغاريا			غائب	الكويت			غائب	سنغافورة			12
بوركينا فاسو			13	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			غائب	سلوفاكيا			غائب
بوروندي			12	جمهورية				سلوفينيا	11		
كابو فيردي			10	لاتفيا	11			الصومال			13
كمبوديا			13	ليسوتو			غائب	جنوب إفريقيا			17
الكاميرون			غائب	ليختنشتاين	8			إسبانيا	15		
كندا	15			ليتوانيا	11			سيريلانكا			غائب
جمهورية إفريقيا الوسطى	12			مدغشقر			غائب	سورينام			10
				مالاوي			غائب	السويد	13		
تشيلي	3	3	7	ماليزيا			14	سويسرا	12		
الصين			23	جزر المالديف			غائب	الجمهورية العربية السورية	13		



الكونغو			غالب	مالى	غالب	تايلاند			18
كوستا ريكا			10	مالطا	غالب	تيمور الشرقية	10		
كوت ديفوار			غالب	المكسيك	20	تونغا			8
كرواتيا			غالب	ولايات ميكرونيزيا الموحدة		تونس			غالب
كوبا			غالب			تركيا	2	17	
قبرص	10			موناكو	10	تركمانستان			12
جمهورية التشيك	13			منغوليا	غالب	أوغندا			غالب
جمهورية الكونغو الديمقراطية			غالب	الجزيل الأسود	غالب	أوكرانيا	7		10
الدنمارك	12			المغرب	13	الإمارات العربية المتحدة	11		
جيبوتي			غالب	ميانمار				17	
مصر	19			ناميبيا		المملكة المتحدة	18		
السلفادور			12	نيبال	غالب	أوروغواي			11
غينيا الاستوائية			11	هولندا	13	أوزبكستان			غالب
استونيا	11			نيوزيلندا	11		15		
اسواتيني			غالب	نيكاراغوا		جمهورية فنزويلا البوليفارية			8
اثيوبيا			غالب	النيجر					13
فيجي			غالب	نيجيريا		فيتنام			19
فنلندا	12			شمال مقدونيا	غالب	الجمهورية اليمنية	11		
فرنسا	18			البروج	12	زامبيا			13
الغابون	11			سلطنة عمان	11	زيمبابوي			13

ملحوظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و 3.5 من النظام الأساسي.

## ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الارهاب،

## وخاصة في حلّ النزاع في الجمهورية العربية السورية

نتائج التصويت ببدء الأسماء بناءً على طلب وفد تركيا

## لإدراج بند طارئ

## النتائج

156..... الأصوات الإيجابية.  
490..... الأصوات السلبية.  
718..... الامتناع عن التصويت.

646..... مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.  
431..... أغلبية الثلثين.

البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب
أفغانستان			غالب	غامبيا			غالب	باكستان	21		
ألمانيا			غالب	جورجيا			غالب	فلسطين		11	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16	ألمانيا		19		بناما			غالب
أندورا			غالب	غانا			14	باراغواي			10
أنغولا			14	اليونان		13		بيرو			14
الأرجنتين			غالب	غواتيمالا			غالب	الفلبين			20
أرمينيا		10		غينيا			غالب	بولندا	5		10
أستراليا		14		غويانا			غالب	البرتغال		10	
النمسا		12		هانتي			غالب	دولة قطر			11
أذربيجان	12			هنغاريا		13		جمهورية كوريا			غالب
البحرين		11		أيسلندا		10		جمهورية مولدوفا			غالب
بنغلادش			20	الهند			23	رومانيا		14	
روسيا البيضاء			غالب	إندونيسيا	22			روسيا الاتحادية	20		
بلجيكا		13		الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19		رواندا			12
بنين			غالب	العراق		15		سان مارينو			10
بوتان			10	إيرلندا			غالب	المملكة العربية السعودية		14	
بوليفيا المتعددة القوميات			12	إيطاليا		17		السعال			غالب
				اليابان			20	صربيا			12
البوسنة و الهرسك			غالب	الأردن		12		سيسيل			10
				كازاخستان			10	سيراليون			غالب
البرازيل			22	كينيا			15	سنغافورة			12
بلغاريا			غالب	الكويت			غالب	سلوفاكيا			غالب
بوركينا فاسو			13	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			غالب	سلوفينيا		11	
بوروندي			12	لاتفيا		11		الصومال			13
كابو فيردي			10	ليسوتو			غالب	جنوب إفريقيا			17
كمبوديا			13	ليختنشتاين		8		إسبانيا		15	
الكاميرون			غالب	ليتوانيا		11		سيرلانكا			غالب
كندا		15		مدغشقر			غالب	سورينام			10
إفريقيا الوسطى			12	مالاوي			غالب	السويد		13	
جمهورية تشيلي		6	7	ماليزيا	14			سويسرا		12	
الصين	23			جزر المالديف			غالب	الجمهورية العربية السورية		13	

الكونغو	غالب	مالي	غالب	تاييلاند		18
كوستا ريكا	10	مالطا	غالب	تيمور الشرقية		10
كوت ديفوار	غالب	المكسيك	20	توغا		8
كروايتيا	غالب	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	8	تونس		غالب
كوبا	غالب			تركيا	19	
قبرص	10	موناكو	10	تركمانستان		12
جمهورية التشيك	13	منغوليا	غالب	أوغندا		غالب
جمهورية الكونغو الديمقراطية	غالب	الجبل الأسود	غالب	أوكرانيا		17
الدنمارك	12	المغرب	13	الإمارات العربية المتحدة		11
جيبوتي	غالب	ميانمار	17			
مصر	19	ناميبيا	11	المملكة المتحدة		18
السلفادور	12	نيبال	غالب	أوروغواي		11
غينيا الاستوائية	11	هولندا	13	أوزبكستان		غالب
استونيا	11	نيوزيلندا	11			15
اسواتيني	غالب	نيكاراغوا	8	جمهورية فنزويلا البوليفارية		
اثيوبيا	غالب	النيجر	13			
فيجي	غالب	نيجيريا	20	فيتنام		19
فنلندا	12	شمال مقدونيا	غالب	الجمهورية اليمنية		11
فرنسا	18	النرويج	12	زامبيا		13
الغابون	11	سلطنة عمان	11	زيمبابوي		13

ملحوظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و 3.5 من النظام الأساسي.

## نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي

## واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو

## نتائج التصويت ببناء الأسماء بناءً على طلب وفد بيرو

## لإدراج بند طارئ

## النتائج

174.....الأصوات الإيجابية.....	593.....مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....
419.....الأصوات السلبية.....	395.....أغلبية الثلثين.....
771.....الامتناع عن التصويت.....	

البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب
أفغانستان			غالب	غامبيا			غالب	باكستان			21
ألبانيا			غالب	جورجيا			غالب	فلسطين		11	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16	ألمانيا		19		بنما			غالب
أندورا			غالب	غانا	10		4	باراغواي	10		
أنغولا			14	اليونان		13		بيرو	14		
الأرجنتين			غالب	غواتيمالا			غالب	الفلبين	20		
أرمينيا			10	غينيا			غالب	بولندا			15
أستراليا		14		غويانا			غالب	البرتغال		10	
النمسا		12		هايتي			غالب	دولة قطر			11
أذربيجان			12	هنغاريا		13		جمهورية كوريا			غالب
البحرين			11	أيسلندا		10		جمهورية			غالب
بنغلادش			20	الهند			23	مولدوفا			
روسيا البيضاء			غالب	إندونيسيا			22	رومانيا		14	
بلجيكا		13		الجمهورية الإسلامية الإيرانية			19	روسيا الاتحادية			20
بنين			غالب	العراق		15		رواندا			12
بوتان			10	أيرلندا			غالب	سان مارينو			10
بوليفيا المتعددة القوميات			12	إيطاليا		17		المملكة العربية السعودية		14	
				اليابان			20	السنغال			غالب
البوسنة و الهرسك			غالب	الأردن		12		صربيا			12
				كازاخستان			10	سيشيل			10
البرازيل	22			كينيا			15	سيرا ليون			غالب
بلغاريا			غالب	الكويت			غالب	سنغافورة			12
بوركينافاسو			13	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			غالب	سلوفاكيا			غالب
بوروندي			12	جمهورية				سلوفينيا		11	
كابو فيردي			10	لاتفيا		11		الصومال			13
كمبوديا			13	ليسوتو			غالب	جنوب إفريقيا			17
الكاميرون			غالب	ليختنشتاين		8		إسبانيا		15	
كندا		15		ليتوانيا		11		سيرلانكا			غالب
جمهورية إفريقيا الوسطى			12	مدغشقر			غالب	سورينام	10		
				مالاوي			غالب	السويد		13	
تشيلي	13			ماليزيا			14	سويسرا			12
الصين			23	جزر المالديف			غالب	الجمهورية العربية السورية			13

الكونغو		غالب	مالي		غالب	تايلاند			18
كوسا ريكا	10		مالطا		غالب	تيمور الشرقية			10
كوت ديفوار		غالب	المكسيك	10	10	تونغا			8
كرواتيا		غالب	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	8		تونس		غالب	
كوبا		غالب				تركيا			19
قبرص		10	موناكو		10	تركمانستان			12
جمهورية التشيك		13	منغوليا		غالب	أوغندا		غالب	
جمهورية الكونغو الديمقراطية		غالب	الجبل الأسود		غالب	أوكرانيا			17
الدنمارك		12	المغرب		13	الإمارات العربية المتحدة			11
جيبوتي		غالب	ميانمار		17				
مصر		19	ناميبيا		11	المملكة المتحدة			18
السلفادور	12		نيبال		غالب	أوروغواي			11
غينيا الاستوائية			هولندا		13	أوزبكستان		غالب	
استونيا			نيوزيلندا		11	جمهورية فنزويلا البوليفارية	15		
إسواتيني		غالب	نيكاراغوا		8				
إثيوبيا		غالب	النيجر		13				
فيجي		غالب	نيجيريا	20		فيتنام			19
فنلندا		12	شمال مقدونيا		غالب	الجمهورية اليمنية			11
فرنسا		18	النرويج		12	زامبيا			13
الغابون			سلطنة عمان		11	زيمبابوي			13

ملحوظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و 3.5 من النظام الأساسي.

## التصدي لتغير المناخ

قرار اعتمده بالإجماع من قبل الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

إن الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدرك دور الحوكمة الديمقراطية وأهميتها للسلم والتنمية، التي يتردد صداها في رؤية ومهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة عالمية تضم 179 برلماناً عضواً، وإذ تشير إلى الالتزامات بشأن تغير المناخ التي تقدم بها الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعيات العامة ال 139 وال 140،  
وإذ تعترف بالاحتباس الحراري الناتج عن مصادر بشرية المنشأ الذي يشكل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم،

وإذ تشير إلى الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في اتفاق باريس، الذي يستند إلى تعاون دولي سابق فيما يتعلق بجوانب تغير المناخ المختلفة، المذكورة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقات كانكون، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج وارسو، ومسار ساموا، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030،

وإذ تشير إلى التزام الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لمواجهة تحديات الاحتباس الحراري، على أساس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات،

وإذ تقر بأن اتفاق باريس الذي يعترف بأنماط الحياة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اتخاذ أطراف البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة، تؤدي دوراً مهماً في التصدي لتغير المناخ،

وإذ تشير إلى أن اتفاق باريس يذكر أهمية ضمان سلامة النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي، التي تعترف بها بعض الثقافات بأنها الأرض الأم، وأهمية مبدأ "العدالة المناخية"،

وإذ تشير أيضاً إلى التزام اتفاق باريس المتمثل بإبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة بذل الجهود للحد من الارتفاع في درجة الحرارة بمعدل 1.5 فوق

مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع الإقرار بأن ذلك قد يخفف من مخاطر تغير المناخ وآثاره،



وإذ تقر بأن نتائج تقارير مختلفة، المستندة إلى أفضل المصادر العلمية المتوفرة، تبين أن عواقب الاحتباس الحراري، خطيرة، وجدية، ومدمرة، حتى ولو كان بمعدل 1.5 درجة مئوية، لكن يمكن التخفيف من آثارها بشكل كبير من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة ومركزة، ومن خلال التعاون والتنسيق الدوليين الفعالين، عبر عمليات متعددة الأطراف، وإذ تشير إلى أنه لا تزال الأولوية الأولى للبلدان النامية تتمثل في تقدمها السريع نحو اتجاه التنمية المستدامة، لضمان رفاه أغلبية سكان العالم، تماشياً مع الالتزام في اتفاق باريس المتمثل بتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تقدر العمل الذي قامت به فرقة عمل مراكش المعنية بأنماط الحياة المستدامة، وفرق إقليمية أخرى معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تشيد بجهود ومبادرات المجتمعات المحلية، وقطاعات العمل، والقطاعات المالية، والمؤسسات الأكاديمية، والبحثية، والأطفال والشباب، والإعلام والحكومات في تعزيز مزيج مبتكر من أنماط الحياة التقليدية والحديثة المستدامة على المستويين الفردي والجماعي، باعتبارها مساهمات من قبلهم للعيش ضمن حدود الأرض، وإذ تشير إلى التزام الاتحاد البرلماني الدولي في إعلان هانوي للعام 2015، بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة، بحلول العام 2030، وضمان مساءلة البرلمانات للحكومات في تنفيذ التدابير الفعالة لتحقيق هذه الأهداف، وعدم إغفال أي أحد،

1. تحت جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس، نصاً وروحاً، والاستثمار في تخفيف الآثار والتكيف، بتصميم وبسرعة، تماشياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبروتوكولات، والاتفاقيات تحت إشرافها؛
2. تحت أيضاً البلدان على اتخاذ زمام المبادرة في التدابير القوية والفعالة المعنية بتخفيف الآثار، وفقاً لاتفاق باريس، التي تمكن من تحقيق الهدف المعني بدرجة الحرارة، وتشير، ضمن جملة من الأمور، إلى أن أي قصور في تخفيف الآثار قد يزيد من عبء التكيف لدى المجتمعات، والسكان، والمناطق، والبلدان الضعيفة؛
3. تطالب البلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاق باريس بتنفيذ، نصاً وروحاً، التزاماتها، بموجب الاتفاقية، من أجل توفير المساعدة المالية، والتكنولوجية، والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية؛
4. تشدد على الحاجة إلى تعزيز اتخاذ تدابير عاجلة للتكيف في البلدان النامية من أجل الحفاظ على مواردها الطبيعية وتعزيزها، التي تعتبر سبل العيش ورفاه للملايين؛
5. تحت جميع الأطراف على المضي قدماً بسرعة نحو التنفيذ الفعال لآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار؛



6. تطالب البرلمانات الوطنية ببحث حكوماتها على اتخاذ زمام المبادرة في التدابير الفعالة لمكافحة الاحتباس الحراري، وزيادة التوعية، وتوفير التعليم المكثف عن أسباب الاحتباس الحراري ونتائجه، والتشجيع على اعتماد أنماط حياة مستدامة وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة؛
7. تطالب أيضاً البرلمانات الوطنية ببحث حكوماتها، تماشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، لدعم تطوير آليات القدرة الوطنية الشاملة، وتعزيز الحد من أخطار الكوارث ومنعها، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة، والاستثمار في تدابير الحد من المخاطر وقدرة المجتمع على التكيف مع الكوارث، بما في ذلك، التصحر، وإزالة الغابات، والعواصف الرملية، والفيضانات الضخمة؛
8. تطالب جميع البرلمانيين بالعمل مع حكوماتهم، بالشراكة مع جميع المعنيين، لتنفيذ اتفاق باريس عبر المضي قدماً باتجاه التنفيذ السريع لأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في تعزيز المرونة والتكيف لتغير المناخ، ولا سيما، تطالب البرلمانيين بالتواصل مع الشباب للإصغاء إليهم ومعرفة حلولهم لمكافحة تغير المناخ، وإجراء حوار مع الجيل الصاعد؛
9. تناشد بقوة تحقيق تغير جذري وتعزيز المساعدة المالية، والتكنولوجية، والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية، من أجل التكيف، بدلاً من التخفيف من الآثار.



## تقرير اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين

أشارت إليه الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

عقدت اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين جلستين في 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 برئاسة السيد ج. أي. إيشانيز (إسبانيا).

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، نظرت اللجنة في بندين على جدول أعمالها: متابعة تنفيذ قرار عام 2014 نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات وموضوع إعادة غسل الأموال.

### حلقة نقاش بشأن تنفيذ ومتابعة قرار عام 2014 نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات

عُرض على أعضاء اللجنة شريط فيديو عن الندوة الإقليمية المعنية بإشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 الذي عقد في ولونغتون في أيلول/ سبتمبر 2019 ونظمه مجلس النواب النيوزيلندي والاتحاد البرلماني الدولي. أشار الرئيس إلى أن متابعة القرار 1540 موصى بها في قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014 قيد المراجعة. لقد كان إجراءً يمكن أن يتخذه النواب للتقدم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

قدم الرئيس مدير الجلسة، السيد أ. وير (المنسق العالمي، برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح PNND). وأشار السيد وير إلى الغرض من القرار والدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في التصدي للمخاطر النووية وبناء الإطار التشريعي والسياسي اللازم لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأشار إلى خطة العمل البرلمانية للحد من المخاطر النووية وحملة أموال تحريك الأسلحة النووية التي شجعت على تخفيض موازنات الأسلحة النووية وإنهاء الاستثمارات في الأسلحة النووية وإعادة تخصيص تلك الموازنات والاستثمارات لحماية المناخ والتنمية المستدامة. كما تحدث عن تطورات السياسة النووية الرئيسية منذ عام 2014 بما في ذلك تآكل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (INF Treaty). قدم المتحدثين الاثنان: السيدة ي. وايت غوميز (السفيرة، الممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف) التي ترأست مؤتمر الأمم المتحدة الذي تفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، والسيدة إ. غ. تيودور (رئيس اللجنة، قسم الإعلام، معاهدة منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية CTBTO).



قدم المتحدثون عروضاً تمهيدية عن أهداف ومقاصد وتقديم المعاهدات المعنية. كانت الأطر والمعايير والقواعد القانونية الدولية بالغة الأهمية. وهناك حاجة إلى القيادة السياسية والحوار والتعاون للاتفاق على برامج محددة لنزع السلاح. كان للبرلمانيين بصفتهم مشرعين دوراً رئيسياً في التصديق على الصكوك الدولية واتخاذ مبادرات قانونية. ويجب تعبئة النوايا الحسنة لجميع المعنيين لضمان دخول المعاهدات حيز النفاذ. تمت دعوة البرلمانيين، بصفتهم ممثلين للشعب، لاتخاذ إجراءات لزيادة الوعي حول الموضوع بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وكذلك من خلال الحوار مع البرلمانات والتجمعات البرلمانية الأخرى.

وبشكل أكثر تحديداً، قالت السيدة وايت غوميز إن البرلمانيين بحاجة إلى المساهمة في حلّ المشاكل اليومية ومعالجة القضايا العالمية ذات الأهمية، مثل الأسلحة النووية التي لا تتوافق مع حياة الإنسان. لقد تم تصحيح الآفات البشرية، مثل العبودية أو الاستعمار، بعد عقود وقرون من خلال الحظر وتغيير المواقف. التغيير استغرق بعض الوقت ولكن يمكن أن يحدث بالإرادة السياسية.

أثنت السيدة تيودور على الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدائمة لتشجيعهما على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقدمت نداءً إلى البرلمانيين لإبقاء المعاهدة في الاعتبار ونشر الرسالة، لا سيما إلى البلدان الثمانية المتبقية في الملحق الثاني. يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة لأنها كانت العنصر الأكثر واقعية ومصداقية لبناء إطار متين ودائم من شأنه أن يحقق في نهاية المطاف الهدف المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. قامت بمدّ المشاركين بأحدث المعلومات حول آخر التطورات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشرحت نظام التحقق الشفاف والفعال وغير التمييزي الذي يعمل في جميع أنحاء العالم والذي يعتمد على نظام مراقبة دولي عالمي (IMS) يمكنه اكتشاف أي انفجار نووي.

أخذ 18 متحدثاً الكلمة لتوضيح الإجراءات البرلمانية المتخذة لتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014. وتمّ التركيز على الحاجة إلى الحوار وبناء الثقة وحل النزاعات والتقييد بالقانون من أجل تحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. تمت معالجة التحديات التي واجهت إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. كما تمّ التطرق إلى أهمية العمل الجماعي في مجال نزع السلاح والطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية.

### حلقة نقاش حول موضوع تجريم غسل الأموال

قدم الرئيس الموضوع من خلال التذكير بأن غسل الأموال كان له عواقب اقتصادية واجتماعية هائلة. لقد قوض غسل الأموال التنمية البشرية والأمن الدولي والاقتصادات الوطنية. يجب أن تراعي الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة غسل الأموال الطبيعة العالمية للمشكلة، وأن تركز على القوانين الجنائية التي تحظر غسل الأموال، وعلى العقوبات المفروضة على المدانين، وعلى آليات المصادرة والتجريد، والقوانين التي تسمح بالتعاون الدولي حول تبادل المعلومات



وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وقام بتقديم الخبراء: السيدة ج. يوليك (رئيس وحدة، قسم الجريمة الاقتصادية والتعاون، مجلس أوروبا) والسيد أ. عودات (عضو البرلمان، رئيس اللجنة القانونية ونائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، المملكة الأردنية الهاشمية).

أكد الخبراء على الحاجة إلى التعاون من أجل مواءمة الأطر القانونية مع استمرار أوجه القصور مع التشريعات الأساسية. كانت إحدى القضايا الرئيسية هي الاختلافات في تعريف وتجريم الجرائم الأصلية. يجب أن يكون هناك تعاون عبر وطني في الحالات التي ارتكبت فيها جرائم أصلية في بلد ما وحدث غسل أموال في بلد آخر. يجب أن تجتهد الدول قواسم مشتركة حول القضايا العالقة.

أوضحت السيدة يوليك أنه عندما يتعلق الأمر بغسل الأموال، يمكن للعديد من الولايات القضائية مقاضاة الأفراد فقط وليس الكيانات القانونية، وهي مشكلة. لم يكن دور البرلمان في مكافحة غسل الأموال مجرد مسألة تشريع. يجب على البرلمانات أن تتابع عن كثب ما كان يحدث في ولاياتها القضائية وما تفعله الحكومات. يجب أن يكونوا أكثر نشاطاً عندما يتعلق الأمر بالإشراف البرلماني على كيفية تعامل الحكومات مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذكر السيد عودات أن تأثير غسل الأموال لم يتوقف عند الحدود الوطنية وأنه جريمة في كثير من الأحيان ترتبط بجرائم أخرى مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة. يجب اعتماد الأطر القانونية التي من شأنها سد الثغرات الموجودة في مكافحة هذه الجرائم.

أخذ 15 متحدثاً الكلمة. تحدث معظمهم عن أحكام قوانين مكافحة غسل الأموال والتحديات التي يواجهونها. كانت هناك حاجة إلى أطر تشريعية للتعامل مع الأساليب التقنية الجديدة المستخدمة في غسل الأموال لارتكاب جرائمهم. يجب تعزيز التعاون البرلماني في هذا المجال. تمت معالجة مشكلات مثل الكازينوهات غير القانونية، والحسابات الخارجية، والسرية المالية، والظل المصرفي، والعملات المشفرة، والعملات الافتراضية، ومقدمي الخدمات الافتراضية. يجب معالجة تلك القضايا وتعديل التشريعات بشكل مناسب.

**جلسة استماع الخبراء حول موضوع الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث ذات الصلة بالمناخ وعواقبها.**

يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة سماع خبير حول موضوع الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها، موضوع القرار الذي كان من المتوقع أن يتم اعتماده من قبل الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

افتتحت الجلسة مع بيانات أدلى بها ثلاثة خبراء: السيد د. ميسنر (مدير معهد البيئة والأمن البشري، جامعة الأمم المتحدة (UNU-EHS)، والسيدة س. غيريبس (المدير القطري، الاتحاد اللوثري العالمي (LWF)، والسيد غ. جيراردي (عضو مجلس الشيوخ، رئيس لجنة البيئة والأصول الوطنية، تشيلي).

أكد السيد ميسنر أنه حتى الآن، تم تفسير تغير المناخ على أنه تحد بيئي، ولكن أصبح من الواضح الآن أنه مرتبط أيضاً بالأمن وأنه يزعزع استقرار المجتمعات. مع الاحتماس الحراري 3 ° إلى 4 ° سيكون هناك ندرة في المياه في العديد من مناطق العالم، وستواجه الدول مشاكل أمنية خطيرة. وسيؤدي تغير المناخ إلى زيادة عدد الدول الفاشلة التي تخرض على نشوب الصراعات. من منظور أممي، وتغير المناخ - على سبيل المثال، وندرة المياه ومشاكل الغذاء - سيكون أول تأثير على الأمن البشري الذي من شأنه زعزعة استقرار البلدان والأقاليم الفرعية ويؤدي إلى صراعات عبر البلد. يمكن لتغير المناخ أن يقوض النظام العالمي. لتجنب ذلك، كانت هناك حاجة إلى استجابة عالمية: يمكن أن يشكل تغير المناخ قوة موحدة ويجمع كل الأمم في الحرب ضد هذا التهديد. يجب توسيع نطاق حماية المناخ، ويجب وضع خرائط طريق طويلة الأجل لتجنب الاضطراب ولإنشاء مستقبل جذاب للبلدان.

تحدثت السيدة غيريبس من وجهة النظر الإنسانية، حيث قدمت شهادة عن الوضع في إثيوبيا. إن عدم إمكانية التنبؤ بمتطول الأمطار، وتواتر وشدة الجفاف، كان له أثر مدمر على المجتمعات الريفية وجرّد المزارعين والرعاة من آليات التكيف الخاصة بهم. لم يتمكنوا من بناء القدرة على التكيف، واضطروا إلى النزوح والهجرة. تصاعدت المنافسة بين الطوائف على الموارد الشحيحة إلى مستوى غير مسبوق في البلاد. في مواجهة هذا الوضع، كان المجتمع الإنساني يكافح من أجل توفير الدعم الكافي، لا سيما وأن التمويل الإنساني كان مخصصاً للأنشطة المنقذة للحياة في كثير من الأحيان التي لا تسمح للجهات الإنسانية الفاعلة بالربط بين الجوانب الإنسانية والإنمائية والسلامية/ الأمنية للأزمات. من شأن التمويل الأكثر مرونة أن يتيح نوعاً من أنشطة الإنعاش المبكر وبناء القدرة على التكيف لمساعدة الأسر والمجتمعات المتضررة على البناء بشكل أفضل وإقامة التماسك الاجتماعي. تحتاج البلدان النامية إلى الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني، لتتكيف مع المناخ المتغير. يجب وضع إطار قانوني ملزم لحماية النازحين داخلياً.

عرّف السيد جيراردي التغير المناخي بأنه تحدٍ رئيسي جعل العالم على شفا عهد جديد وحضارة جديدة. لقد أدت التغييرات في الماضي إلى تغييرات سريعة في التطور. في الوقت الحاضر كان كل شيء يتحرك بسرعة وكان يؤدي إلى اضطرابات في المجتمع. ستصبح المؤسسات غير ذات صلة بشكل متزايد، خاصة في مواجهة جمع البيانات والذكاء الاصطناعي. لم تكن البرامج الرئيسية التي كانت تلتقط البيانات وتستخدم الذكاء الاصطناعي بالضرورة مهمة بتعزيز السلام ومكافحة تغير المناخ. إن الاحتماس الحراري والديمقراطية التوجيهية يعتمدان على الطريقة التي تدار بها التكنولوجيا. يجب على الكوكب الحدّ من انبعاثات الكربون، لكن نموذج الاستهلاك الحالي لم يستمر في الزيادة. سوف يعمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ على التوفيق بين العلم والسياسة. في تشيلي، على سبيل المثال،



جمع "مؤتمر المستقبل" فلاسفة وعلماء وبرلمانيين لمناقشة قضايا مهمة. وكان هناك أيضاً مثال على ذلك اللجنة البرلمانية المعنية بعلوم المستقبل المؤلفة من البرلمانيين والعلماء والأكاديميين الذين يمكنهم التصويت وتقديم مشاريع القوانين.

بعد الاستماع إلى عروض الخبراء، أخذ ما مجموعه 22 متحدثاً الكلمة. كان الموضوع البارز في المداخلات هو الحاجة إلى توحيد الجهود وتنفيذ اتفاق باريس وجدول أعمال العام 2030. شارك العديد من البرلمانيين بأمثلة على الممارسات الوطنية مثل التحرك نحو اقتصاد دائري، واللجوء إلى حالة الطوارئ، والإشراف المنتظم على الأنشطة الحكومية في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمناخ، وبناء قدرات الإدارات ذات الصلة، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر للجفاف. يجب على البرلمانيين، في دورهم في الموازنة، رصد الموارد في الكفاح ضد تغير المناخ وليس في الجيش. ووافقت الوفود على ضرورة تعزيز تبادل الممارسات والخبرات الجيدة وتعزيزها وعرضها من أجل ضمان استجابة تشريعية متسقة لتغير المناخ في جميع المجالات وتنفيذ الالتزامات الوطنية. كل ما ذكر سوف يخلق روابط قوية بين أصحاب المصلحة.

وفي الختام، أخذ المقرر المشار إليه الكلمة لشرح آرائهما الأولية بشأن هذا الموضوع وشكروا الخبراء ومختلف المتحدثين على تزويدهم بما يغذي التفكير. واتفقوا على أن دور المرأة والبعد الشبابي يجب ألا يُنسى، وأن العلاقة مع الأمن المناخي يجب أن تكون محور التركيز الرئيسي. كان الجيل الحالي هو آخر جيل قادر على فعل شيء حيال هذه القضايا، ولم يكن هناك كوكب ب ولم يكن هناك وقت نضعه عندما يتعلق الأمر بتكثيف الصراع المشترك.

قُدم التقرير عن أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر من قبل رئيس اللجنة السيد إيشانيز (إسبانيا).

اجتمع مكتب لجنة السلم والأمن الدوليين في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 برئاسة، السيد إيشانيز (إسبانيا)، وكان 11 من أصل 18 عضواً حاضراً.

خلال الاجتماع، ناقش المكتب خطة عمله. تقرر تخصيص كل الوقت المخصص للجمعية العامة ال 142 للتفاوض على القرار. بالنسبة للأنشطة المستقبلية بين الجمعيات العامة، أحاط المكتب علماً بدعوة لتنظيم زيارة دراسية واجتماع للمكتب في المملكة الأردنية الهاشمية. أبلغ الأعضاء الباكستانيين والأوكرانيين المكتب أنهم مهتمون بتنظيم مثل هذه الزيارات الدراسية في برلماناتهم. وأبلغ أعضاء المكتب أيضاً بأسبوع جنيف للسلام الذي سيعقد في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ووافقت اللجنة لاحقاً على المقترحات في نهاية جلستها العامة الأخيرة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

جرت الانتخابات في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018. اقترحت مجموعة +12 السيد ب. دالييه (فرنسا)، واقترحت المجموعة العربية أن يشغل السيد محمد بن مهدي الأحبابي (دولة قطر) الشاغر. تمّ التصديق على كلا الترشيحين.



## تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة

أشارت إليه الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية والتمويل والتجارة جلسيتها يومي 14 و 16 تشرين الأول/أكتوبر. وترأس الجلستين رئيس اللجنة، السيدة ف. موزيندا تسييسي (زمبابوي).

مناقشة حول موضوع تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

نظمت مناقشة حول موضوع القرار المرتقب للجنة الدائمة الذي ينبغي اعتماده في الجمعية العامة ال 142. كان الغرض من المناقشة هو إتاحة الفرصة للجنة لتبادل وجهات النظر حول طرق تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتقديم اقتراحات لإجراءات برلمانية ليم إدراجها في القرار.

قدم الخبراء المعنيون بالاقتصاد الدائري والرقمنة الموضوع والقضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها ومناقشتها: السيد ب. جنسن، رئيس الأمانة، فريق الموارد الدولية؛ السيد ج. كورباليجا، المدير المؤسس لمؤسسة ديبلو؛ والسيد د. سبويالا، مدير أول مجتمع في فرقة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. وشددوا على أن الموارد تستخدم حالياً بمعدل لا يمكن تحمله، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة خطر نشوب النزاعات، على سبيل المثال لا الحصر. يجب أن يكون العالم على طريق أكثر استدامة، مما يقلل من استخدام الموارد ويزيد من كفاءة الموارد.

كان للرقمنة والذكاء الاصطناعي القدرة على المساعدة في معالجة هذه القضايا. عززت مبادرة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا الرقمية للتنمية (D4D) عمليات نقل التكنولوجيا التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية على تجاوز فجوة التنمية. ومع ذلك، ظلت القضايا المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية غير منظمة إلى حد كبير وتتطلب اهتماماً عاجلاً من قبل البرلمانات في كل مكان. خلقت أهداف التنمية المستدامة روابط أفقية بين القضايا وينبغي الاستفادة منها على نحو أفضل في صنع السياسات على جميع المستويات، خاصة بالنظر إلى أن الرقمنة لم تؤد حتى الآن إلى مزيد من الإنصاف والمساواة.



أخذ ما مجموعه 18 مندوباً الكلمة لتبادل وجهات نظرهم وتعليقاتهم والممارسات الجيدة التي وضعتها بلدانهم لتعزيز الاقتصاد الدائري والرقمنة. وشدد المشاركون على أهمية استخدام البرلمان لمهامها في سنّ القوانين لتعزيز الأطر ذات الصلة. في مجال الاقتصاد الدائري، هناك حاجة ماسة إلى قوانين لتشجيع إعادة الاستخدام والإصلاح في حين أن إعادة التدوير يجب أن تكون الملاذ الأخير. يجب أن تصرّ البرلمانات أيضاً على توفير بيانات وحقائق أفضل حول قضايا مثل الرقمنة والاقتصاد الدائري وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك على وضع معايير واضحة.

في ختام المناقشة، شارك المقرر السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريو (كينيا) والسيدة س. دينيتش (رومانيا) وأشاروا إلى الروابط الهامة بين هذه القضايا، وشددوا على ضرورة تبادل الممارسات الجيدة والخبرات. وأنهم سيعملون على مشروع قرار يتضمن الاسهامات المقدمة خلال المناقشة.

### مساهمة برلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2019

ناقشت اللجنة المشروع الأولي للوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 25) المقرر عقده في 2 كانون الأول/ ديسمبر في سانتياغو (تشيلي). بدأت الجلسة بإحاطة قدمها المقرر إلى الاجتماع البرلماني في سانتياغو، السيد ج. جيراردي (تشيلي).

وشدّد السيد جيراردي على الحاجة إلى إجراء عاجل وعلى حقيقة أن مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين قد يكون الفرصة الأخيرة للحكومات لإحراز تقدم في مجال تغير المناخ. أكد مشروع الوثيقة الختامية الأولية على ضرورة وضع العلم في صميم عملية وضع السياسات على جميع المستويات وفي جميع المناقشات البرلمانية. كان للتعددية والدبلوماسية البرلمانية دور قوي في ضمان التعاون بين البلدان والتقدم المحرز في مكافحة تغير المناخ. من وجهة نظر السيد جيراردي، كان صنع القرار والسياسات لا يزالان يعملان وفقاً لقواعد القرن العشرين في حين أنها ينبغي أن تكون موجهة نحو المستقبل والنظر في احتياجات الأجيال القادمة. وأطلع اللجنة عن مؤتمر المستقبل في تشيلي وجهودها لتعزيز اتباع نهج موجه نحو المستقبل في الحوكمة.

وإجمالاً، أخذت خمسة وفود الكلمة في المناقشة. وشددوا على حقيقة أن تغير المناخ قد تم الاعتراف به بالفعل كحالة طارئة في بلدانهم وأنّ البرلمانات تتخذ خطوات لدعم الخطط الحكومية بالتشريعات. وقد أصبح هناك اعتراف متزايد بأن تغير المناخ كان له تأثير سلبي قوي على الصحة والزراعة والكوارث وغيرها من المجالات، مما كلف البلدان جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي الإجمالي على أساس سنوي.

بعد فترة وجيزة من الرد على أسئلة المندوبين، شكر السيد جيراردي جميع المندوبين على مساهماتهم في مشروع الوثيقة الختامية ودعا الآخرين لإرسال تعديلاتهم بشكل خطي. ستتم مشاركة مشروع الوثيقة الختامية المنقح مع جميع المندوبين من خلال موقع الاتحاد البرلماني الدولي في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.





## متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي نحو تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مع مراعاة الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية

حظيت حلقة النقاش بمساهمات الخبراء من السيدة ك. مادي، مديرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، والسيدة أ. أرميتاج، المدير الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

أبلغت السيدة مادي اللجنة أن الكوارث تكلف الاقتصاد العالمي 520 مليار دولار أمريكي سنوياً وأن تغير المناخ قد لعب دوراً في مضاعفة عدد الكوارث في العقد الماضي. حدّد قرار الاتحاد البرلماني الدولي 28 توصية، بقيت 27 منها صالحة وترتبط بشكل وثيق بإطار سينداي. وحثت السيدة مادي البرلمانين على الدفع من أجل تطوير استراتيجيات وطنية ومحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتي سيكون لها نهج محوره الناس. وحتى الآن، أبلغ 91 دولة فقط الأمم المتحدة أن لديها مثل هذه الآليات.

أكدت السيدة أرميتاج أن البيانات قد أظهرت بأن تباطؤ النمو السكاني لم يكن اختصاراً لوقف تغير المناخ أو الحد من استخدام الموارد والبصمة البشرية على البيئة. المطلوب هو تحقيق أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك وكذلك تقليل النفايات بشكل كبير. دعا قرار الاتحاد البرلماني الدولي إلى دمج العوامل السكانية والصحة الجنسية والإنجابية في الحد من مخاطر الكوارث، وهو مجال أحرز فيه قدر لا بأس به من التقدم. كما وجه القرار دعوة قوية لتحسين البيانات وخرائط أفضل، والتي كانت بالفعل شرطاً أساسياً لمساعدة الناس على تجنب المخاطر وتقليل الكوارث. كان هذا مجالاً من مجالات التركيز الرئيسية على المستوى العالمي والوطني ولصندوق الأمم المتحدة للسكان.

في المناقشة التي تلت ذلك، أخذ 13 مندوباً الكلمة. وأبرزوا الحاجة إلى تمويل أفضل للحد من مخاطر الكوارث من خلال الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب عن القلق لأن العديد من المانحين لم يفوا بالتزاماتهم، وأن المجتمعات المحلية في البلدان النامية ما زالت تعاني من عبء كارثي شديد نتيجة لذلك. أدت الحركات السكانية إلى الحد بشكل كبير من قدرة البلدان على الاستعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها بشكل مناسب، خاصة في مناطق النزاع. كان تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين البلدان مفيداً ومفيداً للغاية، لا سيما بالنظر إلى سرعة تغير المناخ والتأثير القوي والمتزايد للكوارث.

## انتخابات لعضوية المكتب، وخطة عمل الجمعية العامة ال 142 للاتحاد البرلماني الدولي وأية أعمال أخرى

انتخبت اللجنة أعضاء المكتب الجدد التاليين: السيدة م. كارفالو (البرازيل) والسيد ب. اسكتلندا (غويانا) من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية؛ السيد ر. ماريان (مولدوفا) من أوراسيا؛ والسيد ل. سيريوواتانوت (تايلاند)



والسيدة س. رحمن (باكستان) من آسيا والمحيط الهادئ. ممثلي آسيا والمحيط الهادئ سيستكملون ولاية بلدانهم في المكتب.

وافقت اللجنة على مقترح المكتب لتكريس جلسات اللجنة في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

وأبلغت اللجنة عن قرار اللجنة التنفيذية بإعادة تسميتها باللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. جاء هذا القرار بعد عملية تشاور أسهم فيها مكتب اللجنة.

## تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أشارت إليه الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

نظراً لعدم تمكن كل من رئيس اللجنة ونائب الرئيس من الحضور، ترأس الجلسة السيد ب. كاتيايفي (ناميبيا) الجلسة باعتبارها العضو الأرفع في مكتب اللجنة.

بعد الاعتماد الرسمي لجدول الأعمال والمحاضر الموجزة للدورة السابقة للجنة (الجمعية العامة ال 140، الدوحة)، قدم السيد كاتيايفي فريق المناقشة الأول بعنوان احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وضم الفريق السيد ت. بييرستينكر (أستاذ، معهد الدراسات العليا في جنيف)؛ السيد أ. الجويلي (سفير جمهورية مصر العربية في صربيا)؛ السيدة أ. تيولوغو (قبرص)؛ والسيد ف. ه. نايك (باكستان). حضر ثمانية وثلاثون وفداً وسمعت 15 مداخلة من الحضور.

ركزت المناقشة في المقام الأول على مسألة ما إذا كانت العقوبات أداة مفيدة لدعم القانون الدولي، وكذلك على الهيئات الرئيسة للقانون الدولي كمجلس الأمن والمحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

بعد مناقشة الأسباب التي قد تُفرض عليها عقوبات دولية (أي إكراه تغيير السلوك، أو تقييد مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة، أو مجرد تحذير من السلوك غير القانوني)، وكذلك نوع العقوبات (أي الاقتصادية والعسكرية؛ المستهدفة أو الواسعة النطاق)، لوحظ أن العقوبات كانت فعالة في حوالي 20 بالمائة فقط من الحالات وأنها في كثير من الحالات يمكن أن تزيد الأمور سوءاً. تعتمد فعالية العقوبات جزئياً على توقيتها ونطاقها في كل موقف محدد. الأمر المؤكد هو أن النوع الوحيد من العقوبات التي كانت مشروعة بموجب القانون الدولي هي تلك التي فرضها مجلس الأمن.

إلى جانب فعاليتها، كان السؤال الرئيسي الآخر حول العقوبات يتعلق بخطر التسييس. بما أن عضوية مجلس الأمن لم تعكس توازن القوى الجيوسياسي المعاصر، فإن قرار فرض العقوبات لا يعكس بالضرورة إرادة المجتمع الدولي. يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين (P5) في مجلس الأمن استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع العقوبات المفروضة عليهم أو



على أقرب حلفائهم، وهو ما أوضح إلى حد ما السبب وراء فرض العقوبات على الدول الأضعف. وأدى ذلك بدوره إلى "ازدواجية المعايير" التي شككت في نظام العقوبات بأكمله.

ومع ذلك، ظل نظام العقوبات أحد الطرق القليلة لفرض القانون الدولي دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وبقدر ما يمكن أن تنجح العقوبات الدولية، يتعين على الحكومات والبرلمانات تعزيز قدراتها على تطبيق هذه العقوبات من خلال ولاياتها القضائية. هناك حاجة إلى وجود مجموعة من القدرات الإدارية والقانونية في كل دولة لتنفيذ العقوبات بشكل فعال عن طريق إغلاق جميع الثغرات المحتملة وتقديم أي شخص لم يطبق القانون إلى العدالة.

يجب ألا تكون العقوبات ثابتة أبداً، بل يجب تكييفها مع الظروف المتغيرة على الأرض ("نظام حي"). في جميع الحالات تقريباً، كانت العقوبات المستهدفة أكثر فاعلية في إلحاق الضرر بالمسؤولين عن خرق القانون الدولي أو الذين ينتهكون حقوق الإنسان من العقوبات الشاملة التي أضرت بالبلد بأكمله بشكل عشوائي. لا ينبغي النظر في العقوبات إلا بعد استنفاد جميع أدوات الدبلوماسية.

كان هناك نقاش حاد بين المشاركين حيث أثار العديد منهم قضايا ثنائية محددة فريدة من نوعها لبلدانهم.

تمحورت الجلسة الثانية من الجلسة حول نتائج مسح الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 بشأن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة. قدم السيد أ. موتر (كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد البرلماني الدولي)، نتائج هذا التقييم الأول على الإطلاق بخصوص أي مدى يمكن للبرلمانات التأثير على عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة والإشراف على مواقف حكوماتهم في الأمم المتحدة. كانت السيدة م. كينر نيلين (سويسرا، عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي) المناقش الرئيس. قدم السيد كاتيا فيفي ملاحظاته كذلك قبل فتح باب التعليقات أو الأسئلة. بقي حوالي 13 وفداً في القاعة المخصصة للجزء ولم يُسمع سوى أربع مداخلات من الحضور.

تبين أنّ نتائج المسح كانت مخيبة للآمال إلى حد ما. وقد عُرضت على اللجنة لأنها هيئة الاتحاد البرلماني الدولي المكلفة بالمساعدة في فتح أبواب الأمم المتحدة أمام البرلمانات الوطنية. وكانت النتيجة الأكثر إثارة للقلق هي انخفاض نسبة المشاركة إلى 50 برلماناً فقط من بين 179 عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي. ماذا يمكن أن يعني هذا: أن العديد من البرلمانات ليس لديها مصلحة في متابعة عمليات الأمم المتحدة أو ببساطة أن لديها قدرات محدودة للملاءمة؟

بشكل عام، أظهر المسح أنه:

- كانت هناك فجوة كبيرة بين السلطة البرلمانية التي كان عليها الإشراف على شؤون الأمم المتحدة وقدرتها أو إرادتها السياسية لممارسة تلك السلطة فعلياً.

- لم يكن معظم البرلمانات على دراية بعمليات الأمم المتحدة التفاوضية والإصلاحية الرئيسية.
- قد تكون مشاركة البرلمانات في اجتماعات الأمم المتحدة أقل فعالية مما كان متوقعاً إذا خضع البرلمانيون لسيطرة الحكومة.
- لم تتمكن العديد من البرلمانات من الإشراف على مخصصات موازنة بلادهم لمنظومة الأمم المتحدة.
- كانت العلاقة بين البرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني عموماً ضعيفة.

قالت السيدة كينير نيلين، في تقريرها عن اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي حيث نوقشت الدراسة الاستقصائية في وقت سابق من اليوم، إن الدراسة الاستقصائية قد كشفت عن وجود فجوة خطيرة في العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة ولكن على الأرجح أيضاً، ضعف الخدمات البرلمانية الداخلية المسؤولة عن استكمال هذه الدراسات الاستقصائية بالتشاور مع الأعضاء. علاوة على ذلك، كان من الممكن أيضاً أن تكون البرلمانات أكثر اهتماماً بالرد على الاستطلاعات التي تطرقت إلى مسائل السياسة الأساسية (مثل أهداف التنمية المستدامة) أكثر من اهتمامها بمسائل العمليات مثل العلاقة المؤسسية مع الأمم المتحدة.

ينبغي إدراج جمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP) في عمليات المسح المستقبلية لضمان معدل استجابة أعلى بكثير. كانت نتائج المسح ضرورية لإبلاغ المجلس بكامله، من اللجنة التنفيذية وصولاً إلى اللجان الدائمة والمجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي. كان هناك تأييد لأن يتكرر هذا المسح الخاص لمشاركة البرلمان مع الأمم المتحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات كوسيلة لتقييم التقدم الإضافي.

وكما قال أحد المشاركين، "نحن بحاجة إلى أمم متحدة من الشعوب، وليس من دول"، ويجب أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى تقديم آراء البرلمانيين إلى الأمم المتحدة لاستكمال وجهات نظر الحكومة المحدودة اليوم، والتي لا تتضمن وجهة نظر أحزاب المعارضة.

رداً على سؤال أحد المشاركين حول الجمعية البرلمانية للأمم المتحدة (UNPA)، والتي اعتبرها البعض أداة أقوى للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة والرقابة، لوحظ أن الحكومات التي "تملك" الأمم المتحدة لن توافق أبداً أن تتعرض للتدخل والتدقيق من مثل هذه الهيئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطرائق التي يتم بموجبها تشكيل جمعية برلمانية للأمم المتحدة لم تكن واضحة. كان نهج الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يهدف إلى البناء على الهياكل القائمة من خلال تعزيز موقف البرلمانات الوطنية في العمليات الدولية، هو النهج الوحيد القابل للتطبيق.

في ختام حلقة النقاش الثانية، قدمت أمينة اللجنة، السيدة ب. تورسني (رئيس مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة)، تقريرين عن العمليتين الرئيسيتين التاليتين على رادار الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم



المتحدة: قرار جديد للجمعية العامة حول التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، يعود إلى أيار/ مايو 2020، والقمة السنوية الـ 75 للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر. وستتم دعوة جميع البرلمانات لدعم تلك العمليات في الوقت المناسب.

أعلنت الرئيسة ثلاثة ترشيحات لملء الشواغر في مكتب اللجنة، على النحو التالي: السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ر. بينا فلورز (كوستاريكا)، والسيدة ب. تومينا (تايلاند). تمّت المصادقة على الترشيحات بالتزكية. بعد ذلك، أنهى السيد كاتيايفي الاجتماع.

## موازنة الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2020

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته ال 205  
(بلغراد، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

الموازنة المعتمدة لعام 2019		الموازنة المعتمدة لعام 2020		
		الموازنة العادية	مصادر أخرى	جميع الصناديق
<b>الإيرادات</b>				
المساهمات المقدره	10515200	10959200		10959200
صندوق رأس المال العامل (IPSAS)	232000	230000		230000
صندوق رأس المال العامل (سائل)	190000	222000		222000
الاقتطاع الالزامي للموظفين	1099700	1205800		1205800
فائدة	100000	100000		100000
تكاليف دعم البرنامج	0	375200	(375200)	0
ايرادات اخرى	16000	16000		16000
مساهمات طوعية	4034400		5065000	5065000
<b>إجمالي الإيرادات</b>	<b>16187300</b>	<b>13108200</b>	<b>4689800</b>	<b>17798000</b>
<b>النفقات</b>				
<b>الأهداف الاستراتيجية</b>				
1. بناء برلمانات قوية وديمقراطية	2146400	1350100	983000	2333100
2. تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة (الجنسانية) واحترام حقوق المرأة	1174300	516100	827900	1344000
3. حماية وتعزيز حقوق الإنسان	1544100	1042600	559800	1602400
4. المساهمة في بناء السلام، ومنع الصراع والأمن	1102700	198700	1246400	1445100
5. تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	3437600	3849700		3849700
6. تعزيز تمكين الشباب	344700	84500	267100	351600
7. حشد البرلمانات حول جدول أعمال التنمية العالمية	1002700	156100	1159200	1315300
8. سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	927100	955300		955300

حاصل الجمع	11679600	8153100	5043400	13196500
<b>الممكنات</b>				
الحوكمة والرقابة الداخلية الفعالة	934300	1006500	21600	1028100
الرؤية والدعوة والاتصالات	1097200	1052000		1052000
تعميم مراعاة المنظور الجندي والمقاربة المستندة إلى الحقوق	10000	10000		10000
أمانة فعالة وموارد مناسبة	2658900	2779000		2779000
المجموع الفرعي	4700400	4847500	21600	4869100
رسوم أخرى	106000	107600		107600
التصفيات	(298700)		(375200)	(375200)
<b>إجمالي المصروفات</b>	<b>16187300</b>	<b>13108200</b>	<b>4689800</b>	<b>17798000</b>

## الموازنة الرأسمالية المعتمدة لعام 2020

2020	البند
35000	1. استبدال أجهزة الكمبيوتر
15000	2. أثاث
100000	3. تطوير الموقع الالكتروني
<b>150000</b>	<b>مجموع النفقات الرأسمالية</b>



## البرنامج والموازنة المعتمدين لعام 2020

جدول المساهمات لعام 2020 على أساس جدول الأمم المتحدة للتقييم

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته ال 205

(بلغراد، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

اسم الدولة	الأمم المتحدة 2021 - 2019	مقياس 2020 المعتمد	
	نسبه مئوية	نسبه مئوية	فرنك سويسري
أفغانستان	٪0.007	٪0.110	12100
ألبانيا	٪0.008	٪0.110	12100
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٪0.138	٪0.270	29600
أندورا	٪0.005	٪0.110	12100
أنغولا	٪0.010	٪0.110	12100
الأرجنتين	٪0.915	٪1.110	121600
أرمينيا	٪0.007	٪0.110	12100
أستراليا	٪2.210	٪2.440	267400
النمسا	٪0.677	٪0.860	94300
أذربيجان	٪0.049	٪0.160	17500
مملكة البحرين	٪0.050	٪0.160	17500
بنغلادش	٪0.010	٪0.110	12100
روسيا البيضاء	٪0.049	٪0.160	17500
بلجيكا	٪0.821	٪1.010	110700
بنين	٪0.003	٪0.100	11000
بوتان	٪0.001	٪0.100	11000
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٪0.016	٪0.120	13200
البوسنة والهرسك	٪0.012	٪0.120	13200
بوتسوانا	٪0.014	٪0.120	13200
البرازيل	٪2.948	٪3.170	347400

بلغاريا	٪0.046	٪0.160	17500
بوركينافاسو	٪0.003	٪0.100	11000
بوروندي	٪0.001	٪0.100	11000
كابو فيردي	٪0.001	٪0.100	11000
كمبوديا	٪0.006	٪0.110	12100
الكامبيرون	٪0.013	٪0.120	13200
كندا	٪2.734	٪2.960	324400
جمهورية إفريقيا الوسطى	٪0.001	٪0.100	11000
تشاد	٪0.004	٪0.100	11000
تشيلي	٪0.407	٪0.570	62500
الصين	٪12.005	٪11.750	1284500
كولومبيا	٪0.288	٪0.440	48200
جزر القمر	٪0.001	٪0.100	11000
الكونغو	٪0.006	٪0.110	12100
كوستاريكا	٪0.062	٪0.180	19700
ساحل العاج	٪0.013	٪0.120	13200
كرواتيا	٪0.077	٪0.200	21900
كوبا	٪0.080	٪0.200	21900
قبرص	٪0.036	٪0.150	16400
جمهورية التشيك	٪0.311	٪0.460	50400
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٪0.006	٪0.110	12100
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٪0.010	٪0.110	12100
الدنمارك	٪0.554	٪0.730	80000
جيبوتي	٪0.001	٪0.100	11000
جمهورية الدومينيكان	٪0.053	٪0.170	18600
الإكوادور	٪0.080	٪0.200	21900
جمهورية مصر العربية	٪0.186	٪0.320	35100
السلفادور	٪0.012	٪0.120	13200
غينيا الاستوائية	٪0.016	٪0.120	13200

اسم الدولة	الأمم المتحدة 2019 - 2021	مقياس 2020 المعتمد	
	نسبة مئوية	نسبة مئوية	فرنك سويسري
استونيا	٪0.039	٪0.150	16400
إسواتيني	٪0.002	٪0.100	11000
إثيوبيا	٪0.010	٪0.110	12100
فيجي	٪0.003	٪0.100	11000
فنلندا	٪0.421	٪0.580	63600
فرنسا	٪4.427	٪4.620	506300
الغابون	٪0.015	٪0.120	13200
غامبيا	٪0.001	٪0.100	11000
جورجيا	٪0.008	٪0.110	12100
ألمانيا	٪6.090	٪6.220	681700
غانا	٪0.015	٪0.120	13200
اليونان	٪0.366	٪0.520	57000
غواتيمالا	٪0.036	٪0.150	16400
غينيا	٪0.003	٪0.100	11000
غينيا بيساو	٪0.001	٪0.100	11000
غويانا	٪0.002	٪0.100	11000
هايتي	٪0.003	٪0.100	11000
هندوراس	٪0.009	٪0.110	12100
هنغاريا	٪0.206	٪0.350	38400
أيسلندا	٪0.028	٪0.140	15300
الهند	٪0.834	٪1.030	112900
إندونيسيا	٪0.543	٪0.720	78900
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	٪0.398	٪0.560	61400
جمهورية العراق	٪0.129	٪0.260	28500
إيرلندا	٪0.371	٪0.530	58100
إسرائيل	٪0.490	٪0.660	72300
إيطاليا	٪3.307	٪3.530	386900

اليابان	٪8.564	٪8.560	938100
الأردن	٪0.021	٪0.130	14200
كازاخستان	٪0.178	٪0.310	34000
كينيا	٪0.024	٪0.130	14200
الكويت	٪0.252	٪0.400	43800
قرغيزستان	٪0.002	٪0.100	11000
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٪0.005	٪0.110	12100
لاتفيا	٪0.047	٪0.160	17500
الجمهورية اللبنانية	٪0.047	٪0.160	17500
ليسوتو	٪0.001	٪0.100	11000
ليبيا	٪0.030	٪0.140	15300
ليختنشتاين	٪0.009	٪0.110	12100
ليتوانيا	٪0.071	٪0.190	20800
لوكسمبورغ	٪0.067	٪0.180	19700
مدغشقر	٪0.004	٪0.100	11000
مالاوي	٪0.002	٪0.100	11000
ماليزيا	٪0.341	٪0.500	54800
جزر المالديف	٪0.004	٪0.100	11000
مالي	٪0.004	٪0.100	11000
مالطا	٪0.017	٪0.120	13200
جزر مارشال	٪0.001	٪0.100	11000
موريتانيا	٪0.002	٪0.100	11000
موريشيوس	٪0.011	٪0.110	12100
المكسيك	٪1.292	٪1.500	164400
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٪0.001	٪0.100	11000
موناكو	٪0.011	٪0.110	12100
منغوليا	٪0.005	٪0.110	12100
الجبل الأسود	٪0.004	٪0.100	11000
المملكة المغربية	٪0.055	٪0.170	18600
موزمبيق	٪0.004	٪0.100	11000

اسم الدولة	الأمم المتحدة 2021 - 2019	مقياس 2020 المعتمد	
	نسبة مئوية	نسبة مئوية	فرنك سويسري
ميانمار	٪0.010	٪0.110	12100
ناميبيا	٪0.009	٪0.110	12100
نيبال	٪0.007	٪0.110	12100
هولندا	٪1.356	٪1.570	172100
نيوزيلاندا	٪0.291	٪0.440	48200
نيكاراغوا	٪0.005	٪0.110	12100
النيجر	٪0.002	٪0.100	11000
نيجيريا	٪0.250	٪0.390	42700
شمال مقدونيا	٪0.007	٪0.110	12100
النرويج	٪0.754	٪0.940	103000
سلطنة عُمان	٪0.115	٪0.240	26300
باكستان	٪0.115	٪0.240	26300
بالاو	٪0.001	٪0.100	11000
فلسطين		٪0.100	11000
بنما	٪0.045	٪0.160	17500
بابوا غينيا الجديدة	٪0.010	٪0.110	12100
باراغواي	٪0.016	٪0.120	13200
بيرو	٪0.152	٪0.280	30700
الفلبين	٪0.205	٪0.340	37300
بولندا	٪0.802	٪0.990	108500
البرتغال	٪0.350	٪0.510	55900
دولة قطر	٪0.282	٪0.430	47100
جمهورية كوريا	٪2.267	٪2.500	274000
جمهورية مولدوفا	٪0.003	٪0.100	11000
رومانيا	٪0.198	٪0.340	37300
روسيا الاتحادية	٪2.405	٪2.630	288200
رواندا	٪0.003	٪0.100	11000



سانت لوسيا	٪0.001	٪0.100	11000
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٪0.001	٪0.100	11000
ساموا	٪0.001	٪0.100	11000
سان مارينو	٪0.002	٪0.100	11000
ساو تومي وبرينسيبي	٪0.001	٪0.100	11000
المملكة العربية السعودية	٪1.172	٪1.380	151200
السنغال	٪0.007	٪0.110	12100
صربيا	٪0.028	٪0.140	15300
سيشيل	٪0.002	٪0.100	11000
سيراليون	٪0.001	٪0.100	11000
سنغافورة	٪0.485	٪0.650	71200
سلوفاكيا	٪0.153	٪0.280	30700
سلوفينيا	٪0.076	٪0.190	20800
الصومال	٪0.001	٪0.100	11000
جنوب إفريقيا	٪0.272	٪0.420	46000
جنوب السودان	٪0.006	٪0.110	12100
إسبانيا	٪2.146	٪2.370	259700
سيريلانكا	٪0.044	٪0.160	17500
السودان	٪0.010	٪0.110	12100
سورينام	٪0.005	٪0.110	12100
السويد	٪0.906	٪1.100	120600
سويسرا	٪1.151	٪1.360	149000
الجمهورية العربية السورية	٪0.011	٪0.110	12100
طاجيكستان	٪0.004	٪0.100	11000
تايلاند	٪0.307	٪0.460	50400
تيمور الشرقية	٪0.002	٪0.100	11000
توغو	٪0.002	٪0.100	11000
تونغا	٪0.001	٪0.100	11000
ترينداد وتوباغو	٪0.040	٪0.150	16400
الجمهورية التونسية	٪0.025	٪0.130	14200

اسم الدولة	الأمم المتحدة 2021 - 2019	مقياس 2020 المعتمد	
	نسبه مئوية	نسبه مئوية	فرنك سويسري
تركيا	٪1.371	٪1.590	174300
تركمانستان	٪0.033	٪0.140	15300
توفالو	٪0.001	٪0.100	11000
أوغندا	٪0.008	٪0.110	12100
أوكرانيا	٪0.057	٪0.170	18600
الإمارات العربية المتحدة	٪0.616	٪0.800	87700
المملكة المتحدة	٪4.567	٪4.760	521700
جمهورية تنزانيا المتحدة	٪0.010	٪0.110	12100
أوروغواي	٪0.087	٪0.210	23000
أوزبكستان	٪0.032	٪0.140	15300
فانواتو	٪0.001	٪0.100	11000
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٪0.728	٪0.910	99700
فيتنام	٪0.077	٪0.200	21900
الجمهورية اليمنية	٪0.010	٪0.110	12100
زامبيا	٪0.009	٪0.110	12100
زيمبابوي	٪0.005	٪0.110	12100

عضو أو عضو منتسب	الأمم المتحدة 2019-2021	مقياس 2020 المعتمد	
	نسبه مئوية	نسبه مئوية	فرنك سويسري
برلمان الأنديز		0.020%	2200
البرلمان العربي		0.010%	1100
برلمان أمريكا الوسطى		0.010%	1100
الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا		0.010%	1100
البرلمان الأوروبي		0.060%	6600
الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة		0.020%	2200
اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا		0.010%	1100
برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		0.020%	2200
برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا		0.010%	1100
برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا		0.010%	1100
الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود		0.030%	3300
الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا		0.040%	4400
<b>المجموع</b>		<b>100%</b>	<b>10959200</b>



## التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

قائمة الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي بين

15 آذار/ مارس و 15 أيلول/ سبتمبر 2019

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته ال 205

(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

### الديمقراطية وحقوق الإنسان

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد البرلماني الدولي مشروعهما لتقديم المساعدة إلى برلمان ميانمار. كما واصلت المنظمتان تعاونهما لدعم البرلمان التونسي.

في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/ يونيو في جنيف، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ندوة لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان بعنوان المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة وفرص العمل الجديدة. ناقشت الفعالية المشاركة البرلمانية في حقوق الإنسان والمشاركة البرلمانية في عمل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. تماشياً مع الاهتمام الموضح في هذه الفعالية والحاجة إلى الدعم المستمر لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، سيتم تنظيم اجتماع مماثل على المستوى العالمي أو الإقليمي في النصف الأول من عام 2020.

وضع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية (ILO) اللمسات الأخيرة على مسودة دليل البرلمانين رقم 30، بعنوان القضاء على العمل القسري، والذي سيتم إطلاقه قريباً.

بدأ التخطيط الأولي للإصدار الثالث من التقرير البرلماني العالمي بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الصيف. يجب نشر التقرير البرلماني العالمي الجديد في نهاية عام 2020.

### المساواة بين الرجل والمرأة (الجنديرية)

قام الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأبطال الجنديرين الدوليين وعدد من البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG)، بتنظيم فعالية خاصة بعنوان التشريع من أجل المساواة بين الرجل والمرأة (الجنديرية): القضاء على التمييز والعنف القائم على الجندر بحلول عام 2030 في 26 حزيران/ يونيو في جنيف. كانت الفعالية فعالية جانبية لدورة مجلس حقوق الإنسان وحضرها العديد من أعضاء البرلمان المشاركين في أعمال المجلس كجزء من وفودهم الوطنية.



بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) فعالية جانبية بمناسبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن التصدي للعنف ضد المرأة في البرلمان، بعنوان #ليس في برلماني - التمييز بين الرجال والنساء والمضايقة والعنف ضد النساء البرلمانيات.

تكريماً لذكرى السنوية ال 40 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، في 8 تموز/ يوليو نظم الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) مناسبة عامة في جنيف بعنوان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: 40 عاماً من النهوض بالمرأة وتمكينها. وقد ساهمت هذه المناسبة في زيادة الوعي بعمل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جهودها لضمان القضاء على اللامساواة والتعزيز إزاء المرأة.

في أواخر تموز/ يوليو، قدم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا الدعم إلى برلمان كولومبيا في تقييم مستواه بالنسبة للحساسية الجندرية باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات، المعنونة تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات. جرى التقييم في ورشة عمل حول البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجل والمرأة (الجندرية) بعنوان مؤتمر المساواة، بهدف بناء خطة عمل برلمانية تراعي الفوارق بين الرجل والمرأة (الجندرية) في كولومبيا.

اعتمد قرار الجمعية العامة في شهر آب/ أغسطس الذي يدعو صراحة الاتحاد البرلماني الدولي إلى المساهمة في اجتماع خاص للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2020 بمناسبة الذكرى السنوية ال 25 لإعلان بكين حول المرأة.

انضمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس مجموعة رواد المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في حلقة نقاش عقدت في 15 تموز/ يوليو. أدت هذه المشاركة إلى مساهمة فنية في التوصيات الرئيسية للنقاش، على وجه الخصوص إلى تكثيف الجهود لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وإنهاء العنف ضد المرأة في السياسات.

كما واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تم إطلاع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام ودعوتها للمساهمة في الاستعراض القطري الذي أجرته لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أشار عدد متزايد من البرلمانات إلى التزامهم بمتابعة توصيات اللجنة لتعزيز الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.



## تمكين الشباب

اشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب في تنظيم جائزة السياسة المستقبلية لعام 2019 مع مجلس المستقبل العالمي. ساهم الاتحاد البرلماني الدولي طوال عملية الجائزة - في مراحل الترشيح والبحث والإعلام والتقييم. تمت دعوة هيئة المحلفين لمشاركة هيئات الأمم المتحدة هذه فضلاً عن خبراء آخرين بمن فيهم رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس منتدى البرلمان الشباب.

في 9 و 10 أيلول/ سبتمبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان باراغواي المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في أسونسيون حول موضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين الشباب من خلال الرفاه. عمل ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي كمحاورين وساهموا في المناقشات.

شارك وفد من البرلمانيين الشباب من الاتحاد البرلماني الدولي في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) لعام 2019 في نيسان/ أبريل. جمع المنتدى تحت عنوان الشباب: التمكين والشمول والتساوي المشاركين لمناقشة الإدماج كوسيلة لتمكين الشباب والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. عمل عضو في مجلس منتدى البرلمان الشباب الدولي كمحاضر في جلسة تفاعلية لمناقشة دور الشباب والشباب البرلمانيين في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## السلم والأمن الدوليين

في 8 أيار/ مايو في جنيف، وقع الرؤساء التنفيذيون للاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) مذكرة تفاهم لتعزيز تعاونهم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. حضر حفل التوقيع كل من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف السيد مايكل مولر ورئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الفريق الاستشاري رفيعة المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الدكتورة أمل عبدالله القبيسي.

يمثل هذا الاتفاق الثلاثي اعترافاً بالدور المهم للبرلمانات والبرلمانيين في ضمان نجاح أنشطة الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. لأول مرة، تم إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالتين التابعتين للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بموازنتها وفريقها، مما يشكل نموذجاً جديداً للتعاون بين المنظمات الدولية. كما سمحت الاتفاقية للاتحاد البرلماني الدولي بأن يصبح عضواً مراقباً في ميثاق الأمم المتحدة للتنسيق العالمي لمكافحة الإرهاب - وهو اتفاق بين 36 هيئة من هيئات الأمم المتحدة يهدف إلى تحسين التنسيق في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.



كجزء من أنشطة بناء القدرات للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، عقد الشركاء الثلاثة في حزيران/ يونيو 2019 المؤتمر الإقليمي الثاني لبلدان الساحل حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في نيامي، النيجر، والذي تركز على المشاركة البرلمانية في التصدي للإرهاب والظروف المؤدية للإرهاب في منطقة الساحل. من المقرر عقد مؤتمر إقليمي ثالث في الفترة من 20 أيلول/ سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/ أكتوبر في كوالالمبور بماليزيا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. الهدف الأساسي من هذه المؤتمرات الإقليمية هو بناء فهم حقيقي ومتعمق للأسباب الجذرية للإرهاب ومكافحته والتحديات التي تواجهه على الصعيدين الوطني والإقليمي. في إطار البرنامج المشترك، قام الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بتطوير قواعد بيانات ("SHERLOC" - مشاركة المصادر الإلكترونية والقوانين حول الجريمة) القانونية التي تجمع تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب والسوابق القضائية والبيولوجرافيا والاستراتيجيات والمعاهدات.

في 23 تموز/ يوليو، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً، وهو المساعدة الفنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، واعترف صراحةً "بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات في منع الإرهاب ومكافحته ومعالجة الظروف المواتية للإرهاب، وإذ يعترف أيضاً بأهمية الشراكة القائمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب في هذا الصدد".

في 19 و 20 أيلول/ سبتمبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (ODA) وفريق خبراء لجنة 1540، ندوة برلمانية في ولنتون، نيوزيلندا، لتعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن 1540 بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMDs) إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. جمعت الندوة، التي شارك في استضافتها برلمان نيوزيلندا، برلمانيين من منطقة المحيط الهادئ بهدف تعزيز قدرتهم على تقييم المخاطر المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر.

بدأ الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة معاهدة حظر التجارب النووية (CTBTO) العمل في حملة ترويجية لتشجيع البرلمانات على توقيع المعاهدة والتصديق عليها حتى يمكن تطبيقها أخيراً. ستم متابعة الحملة خلال حلقة نقاش ستنظمها لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالسلم والأمن الدوليين أثناء الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد، صربيا.

تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) في تسهيل عقد حلقة نقاش أثناء الجمعية العامة ال 140 في الدوحة، قطر، حول التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية كوسيلة لمواجهة



التحديات الناشئة عن الجهات الفاعلة غير الحكومية. حدث جانبي آخر من هذا النوع يجب أن يتم أيضاً خلال الجمعية العامة ال 141 في بلغراد.

### تنمية مستدامة

تركز الكثير من العمل خلال هذه الفترة على الاستعدادات للدورة 8-18 تموز/ يوليو للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF). قام الاتحاد البرلماني الدولي باستطلاع مشاركة برلمانات البلدان في المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) التي قدمت تقاريرها النهائية في الجلسة الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. خلال الجلسة، عُقد منتدى برلماني مدته نصف يوم كحدث خاص لجذب المزيد من الانتباه إلى دور البرلمانات في خطة العام 2030. استبدل المنتدى، الذي ترأسه رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، حدثاً جانبياً صغيراً عُقد في السنوات السابقة وسيظل بمثابة محاضرة للجلسات المستقبلية. حضر أكثر من 140 نائباً من 50 دولة.

خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، نظم الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من الأحداث الأخرى: ورشة عمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقييم قدرات البرلمانات لإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة؛ حدث حول المؤشرات البرلمانية للهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة (هدف الحوكمة)؛ وحدث آخر، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بشأن انعدام الجنسية. تحدثت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في عدد من الفعاليات الأخرى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، مثل حلقة نقاش رسمية حول هدف التنمية المستدامة رقم 16، حدث خاص لرئيس الجمعية العامة حول تمكين المرأة، وحدث للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن الاعتداء الجنسي على الأطفال. تحدث الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في حدث جانبي لمؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (حول المؤشرات البرلمانية لهدف التنمية المستدامة رقم 16، وكان مقدماً في حدث خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ما هي الديمقراطية؟ زيادة المشاركة حول الهدف 16)، وشارك في اجتماع حول دور البرلمانات في خطة عام 2030 التي استضافتها بعثة ألمانيا. ألفت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بياناً رسمياً في الجلسة الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة.

نظراً لوجود رؤساء الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى يومي 24 و 25 أيلول/ سبتمبر، والمعروفة باسم قمة أهداف التنمية المستدامة، تابع مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك عن كثب التفاوض بشأن إعلان القمة مع عرض لجعل البرلمانات ترد في الوثيقة (دون جدوى). عمل المكتب عن كثب مع سفير السلفادور بصفته المسهل الرئيسي لمؤتمر القمة، ومع رئيس الجمعية العامة، لتركيز إحدى جلسات الحوار الخاصة للقمة على دور البرلمان. نتيجة لذلك، تمت دعوة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للتحدث في حوار القادة حول توطين أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب عدد من رؤساء الدول والحكومات.



قرار السبل للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة (HLM) المقرر عقده في 26 أيلول/ سبتمبر، يدعو الاتحاد البرلماني الدولي صراحةً إلى المساهمة في هذا الحدث. في الفترة التي تسبق الاجتماع الرفيع المستوى، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في جلسة تحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين في أيار/ مايو. حضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إحدى جلسات الاستماع وشارك العديد من النواب في المناقشة. قام الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بالتنسيق مع منظمي الاجتماع لتوفير حضور برلماني في إحدى لجانه.

رئيس الفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالصحة والمقرر المشارك لقرار الاتحاد البرلماني الدولي تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة ألقى كلمة أمام المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الذي انعقد في جنيف في الفترة من 24 كانون الثاني/ يناير إلى 1 شباط/ فبراير. في 23 و 24 أيار/ مايو، بالاشتراك مع جمعية الصحة العالمية، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية إحاطة فنية للبرلمانيين بعنوان " من الالتزام إلى العمل: البرلمانات تحرك جدول أعمال التغطية الصحية الشاملة إلى الأمام " وندوة برلمانية حول التغطية الصحية الشاملة. كما ألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بياناً رسمياً أمام جمعية الصحة العالمية. في 10 و 11 تموز/ يوليو، شارك الاتحاد البرلماني الدولي كعضو مناوب في الدائرة الحكومية الدولية الجديدة في اجتماع لمجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH) ، الذي تديره منظمة الصحة العالمية.

في 10 و 11 أيلول/ سبتمبر، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومجلس الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل والعد التنازلي حتى عام 2030 والمركز الإفريقي لبحوث السكان والصحة (APHRC) لتنظيم ورشة عمل إقليمية، الحد من عدم المساواة في الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: من الأدلة إلى السياسة والمساءلة، التي ستعقد في نيروبي، كينيا.

بصفته عضواً في اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل التنمية الفعالة (GPEDC)، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل التنمية الفعالة الذي انعقد يومي 13 و 14 تموز/ يوليو فيما يتعلق بجلسة المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، وفي على وجه الخصوص للمساهمة في مراجعة هدف التنمية المستدامة رقم 17. شارك حوالي 40 نائباً في هذا الاجتماع، حيث تم تقديم نتائج عملية الرصد للتعاون الإنمائي. استمر العمل في مذكرة إرشادية جديدة للبرلمانيين حول التعاون الإنمائي خلال هذه الفترة. سيتم نشر المذكرة كمنشور مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الربع الأخير من عام 2019.



بوصفه عضواً في الفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة (DCF)، قدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة في الاستراتيجية الجديدة لمنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة دورة عام 2020 - 21. وشمل ذلك أيضاً التخطيط المبكر لموجز سياسي جديد وندوة لمنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة في الربع الأول من عام 2020.

كجزء من مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم ثلاث ورشات عمل وطنية حول تعزيز المشاركة البرلمانية بشأن تغير المناخ في زيمبابوي (8 آذار/ مارس)، بوروندي (22 آذار/ مارس) وزامبيا (22 تموز/ يوليو).

دعم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً جلسة تفاعلية مع البرلمانيين في سياق البرنامج العالمي للحد من مخاطر الكوارث في شهر أيار/ مايو، فرص إشراك البرلمانيين في مشهد جديد للتنمية المستدامة المستنيرة للمخاطر.

من أجل التشجيع على زيادة الوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون البرلماني، نظم الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة بين آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر 2019 أربعة أحداث إقليمية وأقليمية، وهي: الندوة الإقليمية الثانية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منغوليا، 27 و 28 أيار/ مايو)، الندوة الإقليمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة 12+ الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي (البرتغال، 5 و 6 حزيران/ يونيو)، والندوة الإقليمية الرابعة حول بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الصين، 14-12 حزيران/ يونيو) وقمة الرؤساء الرابعة في جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مالديف، 1 و 2 أيلول/ سبتمبر). تمت دعوة العديد من ممثلي الأمم المتحدة للمشاركة كمتحدثين في الجلسات التي تركز أساساً على: الحوكمة، التعليم، الصحة، الزراعة المستدامة، المساواة في العمل، التغذية وتغير المناخ. كانت تابعة للوكالات التالية: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)؛ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المحيط الهادئ في فيجي؛ مكتب اليونسكو في بكين؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، منغوليا؛ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) لشمال شرق آسيا؛ مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمية لأوروبا؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جزر المالديف ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جرت مناقشة أولية بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بالبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLS) فيما يتعلق بالتنظيم المشترك لمنتدى برلماني قبل انعقاد المؤتمر الخامس حول البلدان الأقل نمواً في الدوحة، قطر، في آذار/ مارس 2021.



## التجارة الدولية والاقتصاد العالمي

أعد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي لدورة برلمانية في 9 تشرين الأول/ أكتوبر في سياق المنتدى العام 2019 في منظمة التجارة العالمية (جنيف، 8-11 تشرين الأول/ أكتوبر)، والذي ركّز هذا العام على الموضوع العام/ التجارة إلى الأمام: التكيف مع عالم متغير. الدورة الخريفية للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية ستعقد أيضا في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، تسمح بإجراء مناقشة تفاعلية مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية، وكذلك إجراء دراسة متعمقة للأعمال التحضيرية للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية في العام المقبل، والذي من المتوقع أن يعقد في نور سلطان، كازاخستان، في سياق منظمة التجارة العالمية الاجتماع الوزاري في حزيران/ يونيو 2020.

بعد نجاح منتدى G20 البرلماني وقمة الرؤساء في بوينس آيرس في أواخر عام 2018، قدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمه للبرلمان الياباني في تنظيم قمة G20 للرؤساء لعام 2019، والتي ستعقد في طوكيو في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر. كما تجري مناقشات مع رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، الذي يرأس مجموعة العشرين في عام 2020، وذلك بهدف زيادة تعزيز البعد البرلماني لمجموعة العشرين. على الرغم من عدم ارتباطه بالأمم المتحدة بحد ذاتها، فإن مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية مجموعة العشرين جزء من هدفه العام المتمثل في تعزيز دور البرلمانات في الحوكمة العالمية وبالتالي سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

## التفاعل رفيع المستوى

في 12 تموز/ يوليو، التقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالمثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، السيد (AOC) السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، لمناقشة التعاون من أجل عقد مؤتمر رفيع المستوى حول الحوار بين الأديان وبين الأعراق، الذي سينظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في روسيا الاتحادية في أيار/ مايو 2022 (عملاً بقرار الجمعية العامة الصادر في أيار/ مايو 2018 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي). انتهز الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الفرصة لتجديد التزامه بمجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة.

في 17 تموز/ يوليو، اجتمعت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، لتحديثها حول الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات والعمليات الرئيسية الأخرى الجارية في الاتحاد البرلماني الدولي. في نفس اليوم، التقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أخيم شتاينر، لمناقشة التعاون المشترك في مجال الحوكمة وتعزيز البرلمان، لا سيما في ضوء التغييرات الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تستدعي إنشاء مركز تنسيق جديد للاتحاد البرلماني الدولي حتى يتأسس.





في 18 تموز/ يوليو، عقدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أول اجتماع مع الرئيس الجديد للجمعية العامة في دورتها ال 74 السفير تيجاني محمد باندي (نيجيريا). اجتماع مهد الطريق للتحضير لجلسة الاستماع البرلمانية المشتركة في الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 2020 ولقرار جديد للجمعية العامة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في ربيع عام 2020. كما أطلع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السفير باندي على الاستعدادات للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في آب/ أغسطس 2020 وعبر عن رغبته في أن يتمكن من الحضور.

رئيس الجمعية العامة ال 73، السيدة ماريا فرناندا اسبينوزا، كانت ضيف الشرف في حفل استقبال من قبل رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في 17 تموز/ يوليو بالتزامن مع المعرض في مقر الأمم المتحدة (نيويورك) بمناسبة الذكرى السنوية ال 130 للاتحاد البرلماني الدولي.

التقى رئيس مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة بالسيد روبرت باير، الأمين العام المساعد المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية الذي أعيد تشكيله حديثاً، لمواصلة استعراض كيف يمكن للمنسقين المقيمين والمكاتب القطرية للأمم المتحدة التفاعل مع البرلمانات في هذا المجال.

## تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته ال 205

(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

عقدت اللجنة جلستين، في 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. رئيس اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)؛ السيد ه. جوليين لافيرييه (فرنسا)؛ السيدة أ. بواتنغ (غانا)؛ السيد عزام الأحمد (فلسطين)؛ السيد أ. أ. جاما (الصومال)؛ والسيد محمد المحرز (الإمارات العربية المتحدة) حضرو كلا الجلستين. ممثل مندوب من ليسوتو السيدة م. موكتيمي (ليسوتو) في الجلسة التي عقدت في 16 تشرين الأول/ أكتوبر.

على الرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني خلال جلسات اللجنة، وافق الأعضاء على مواصلة المناقشات، مع العلم أن أيّاً من القرارات لن يكون ملزماً.

نظرت اللجنة في الوضع الحالي في المنطقة، وخاصة في إسرائيل ودولة فلسطين ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. أبلغ الأعضاء محل الكنيست والانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في 17 أيلول/ سبتمبر، بعد ستة أشهر فقط من الانتخابات التشريعية السابقة، التي أجريت في نيسان/ أبريل 2019، بعد حل الكنيست في



كانون الأول/ ديسمبر 2018. خلال الحملة الانتخابية، تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بضم جزء من وادي الأردن وشمال البحر الميت إذا عاد إلى السلطة، وكذلك جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وأكد بعض أعضاء اللجنة أن مثل هذه الأعمال يمكن أن تخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وأن تضع حداً لحل الدولتين والسلام بشكل عام. علاوة على ذلك، أبلغ المندوب الفلسطيني أعضاء اللجنة أن الانتخابات التشريعية ستجري قريباً. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي وأية أطراف أخرى مهتمة للمشاركة في هذه الانتخابات بصفة مراقب. ثم دعا المجتمع الدولي إلى احترام القانون الدولي فيما يتعلق بالوضع الإسرائيلي الفلسطيني ككل، ولا سيما خلال هذه الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، استمع الأعضاء لعرض تقديمي من الوفد الجمهورية اليمنية حضر الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي، برئاسة السيد س. البركاني. أدرك أعضاء اللجنة أن هناك برلمان واحد فقط في الجمهورية اليمنية يعمل وفقاً لدستور البلاد. وأشادوا بمبادرة السيد س. البركاني للاستفادة من الاتحاد البرلماني الدولي كمنصة للحوار، لتنظيم لقاء مع برلمانيين من صنعاء في جنيف. طمأن السيد س. البركاني اللجنة على أنه وزملاءه على استعداد للمساهمة في جعل هذا الاجتماع يحدث بأي طريقة ممكنة، بما في ذلك مادياً. كما طلبوا الدعم الفني من الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز عمل البرلمان ومن خلاله، لتخفيف معاناة الشعب الجمهورية اليمنية. رحبت اللجنة بالطلب وأكدت أن تركيزه الرئيسي يظل هو الحالة الإنسانية في البلد. فيما يتعلق بليبيا، استمعت اللجنة أيضاً إلى عرض من رئيس الوفد، السيد ف. سالم. وقد قدّم لمحة عامة عن الوضع على أرض الواقع، وأجاب على أسئلة من الأعضاء، وأوضح حقيقة أن البلاد منقسمة حالياً ولكن مجلس النواب الليبي يبذل قصارى جهده لعقد جلسات برلمانية. لسوء الحظ، نظراً لأسباب أمنية، كان من الصعب جداً عقد جلسات في البلاد، لكن هناك مبادرة لعقد جلسة برلمانية في جمهورية مصر العربية. وكان من المتوقع أن يحضر هذه الجلسة حوالي 100 برلماني.

شعرت اللجنة بالحزن للتطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية واستفسرت عن حالة مجموعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بسورية. نظراً لتوقف عمل المجموعة لبعض الوقت، ناقش الأعضاء إمكانية القيام ببعثة إلى سورية من أجل الحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض.

ومع إدراكهم للقيود الأمنية، شجع أعضاء اللجنة الوفدين الليبي واليميني على بذل كل جهد ممكن لحضور فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته مع الوفود المتعددة. بشكل عام، رحب الأعضاء بفرصة مناقشة الأوضاع في دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بإسهاب. ومع ذلك، أعربوا عن أسفهم لعدم تمكن إسرائيل من حضور هذا الاجتماع لأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ظل في صلب القضايا في الشرق الأوسط وكان له تأثير قوي على القضايا في جميع أنحاء المنطقة.



عند استعراض مهمة لجنة شؤون الشرق الأوسط ضمن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، اتفق أعضاء اللجنة على أنه في حين أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لديه مهمة قانونية لقراراته، فإن اللجنة تتحمل مسؤولية أخلاقية عن الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي على البرلمانيين، وخاصة أعضاء اللجنة، الضغط من أجل الحوار وبناء الثقة حتى يسود السلام.

فيما يتعلق باجتماع الطاولة المستديرة، تم الاتفاق على أن تعدّ أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مذكرة مفاهيمية تتضمن العديد من الموضوعات والأهداف المقترحة، بالإضافة إلى المناقشات حول دور اللجنة ومهمتها. وبعد ذلك يشارك أعضاء اللجنة ملاحظاتهم إلكترونياً. كما أعرب الأعضاء عن رغبتهم في رؤية مدارس العلوم من أجل السلام تنفذ في الأشهر القادمة حيث تم إبلاغهم أن التمويل يتم تأمينه للمدارس الأولى. لا يزال جمع التبرعات للمدارس التالية قيد التنفيذ.

أخيراً، ظل أعضاء اللجنة متحمسين للقيام بزيارة إلى المنطقة، وأعربوا عن أملهم في أن يتم ذلك بعد وقت قصير من انعقاد الدورة ال 21 للكنيست. رحبت كل من إسرائيل\* وفلسطين بمثل هذه المهمة.

## تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته ال 205  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

1. اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي (IHL) يوم الاثنين الموافق 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

### التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

2. يصادف العام 2019 الذكرى السنوية ال 70 لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. ناقشت لجنة القانون الإنساني الدولي الاستعدادات لمناقشتها المفتوحة في الجمعية العامة ال 141، والتي ستتركز على اتفاقيات جنيف، مع

\* المعلومات التي تتم مشاركتها في رسالة خطية.



التركيز بشكل خاص على العنف القائم على نوع الجندر والأشخاص المفقودين. كما رحبت اللجنة أيضاً بعرض الاتحاد البرلماني الدولي لمعرض " نساء في الحرب " التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر.

3. ناقشت لجنة القانون الإنساني الدولي أيضاً التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستراتيجيات تعزيز مساهمة البرلمانات في تنفيذ القانون الإنساني الدولي. لتعزيز المشاركة، أوصى الأعضاء بما يلي:

— نشر كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر للبرلمانيين في برلماناتهم حول القانون الإنساني الدولي الصادر في عام 2016.

— دعم ترجمة الكتيب إلى اللغات الوطنية. الكتيب موجود باللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية. توصي اللجنة بتقديم الدعم المالي إلى اللجنة الدولية لإنتاج نسخ بلغات جديدة، لضمان ترجمة الوثيقة بشكل صحيح.

— تنظيم إطلاق فعالية أو مناقشة حول القضية في برلماناتهم.

— الوصول إلى ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بلدانهم للحصول على الدعم والمعلومات والمشاركة.

— مراجعة تشريعاتهم الوطنية لتقييم مدى مطابقتها للقانون الإنساني الدولي.

4. كما أوصت لجنة القانون الإنساني الدولي بأن ينظر الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنظيم ورش عمل إقليمية أو تدريب على اللجان البرلمانية التي تتعامل مع القانون الإنساني الدولي، والتي من شأنها استكشاف التفاعل بين البرلمانات واللجان الوطنية للقانون الإنساني. وأوصت علاوة على ذلك بمشاركة أفضل الممارسات البرلمانية لتشجيع عمل البرلمانات في هذا المجال.

#### متابعة قرار البند الطارئ الذي اعتمد في الجمعية العامة ال 137 للاتحاد البرلماني الدولي

5. قرار البند الطارئ، إنهاء الأزمة الانسانية الخطيرة والاضطهاد والاعتداءات العنيفة على الروهينغا باعتباره يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة سالمين إلى وطنهم في ميانمار، الذي اعتمد في الجمعية العامة ال 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ ودعا لجنة القانون الإنساني الدولي إلى "استكشاف التدابير المناسبة والعملية التي يتعين على المجتمع البرلماني العالمي اتخاذها لمعالجة وضع شعب الروهينغا وتوفير حل سلمي ومستدام للأزمة."

6. ناقشت اللجنة متابعة القرار. تلقت إحاطة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول التطورات الأخيرة المتعلقة باللاجئين في بنغلادش والوضع في ميانمار. لمعالجة السياق الحساس، بما في ذلك الأسباب الجذرية



للأزمة، توصي باعتماد نهج عملي والمشاركة مع البرلمان لتنظيم ورشة عمل في ميانمار حول دور البرلمان وبناء السلام. تتطلع اللجنة إلى المشاركة البناءة مع البرلمان.

### التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

7. رحبت اللجنة بالتعاون المستمر والوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حضرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس لجنة القانون الإنساني الدولي اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف، حيث أثاروا أهمية المشاركة البرلمانية.

8. كما رحبت اللجنة بعقد المؤتمر الإقليمي المعني باللاجئين للبرلمانات الإفريقية، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واستضافه البرلمان الإفريقي. من المقرر عقد المؤتمر في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر في ميدراندا، جنوب إفريقيا. تشجع اللجنة المشاركة القوية لبرلمانات المنطقة في هذا الحدث الهام.

9. ناقشت اللجنة كذلك الأزمات الحالية المتعلقة باللاجئين وحيث يمكن للجنة المشاركة يمكن أن تسهم بشكل فعال في الجهود الشاملة. ناقشت ثلاث دول كنتيجة للتبادلات بين رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: الجمهورية اليمنية وسورية وجنوب السودان. وأقرت اللجنة بأهمية رصد التطورات في البلدان الثلاثة ومتابعتها عن كثب، مع التركيز على المنظور الإنساني، حسب مهمتها. وفي الوقت نفسه، أوصت اللجنة بتنظيم بعثات ميدانية إلى البلدان المعنية، والتي ربما تبدأ بجنوب السودان.

10. ثم انتقلت اللجنة لمناقشة المنتدى العالمي للاجئين، الذي سيعقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2019 في جنيف. لدعم متابعة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والعمل عليه، أوصت اللجنة بأن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي تعهداً يعكس العمل الجاري والمخطط له. يركز التعهد على رفع وعي النواب وتزويدهم بالدعم الفني.

فيما يلي النص المقترح:

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- إدكاء وعي البرلمانات، في كل من الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، للتقدم المحرز والتحديات القائمة في تطوير استجابات شاملة للاجئين
- الانخراط مع النواب، ولا سيما البرلمانيين الشباب والبرلمانيات الشابات، ودعمهم في اتخاذ إجراءات لدعم اللاجئين والبلدان المضيفة
- جمع الممارسات البرلمانية الجيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونشرها على المجتمع البرلماني



– التنظيم، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمبادرات التدريب وبناء القدرات للنواب في العمل التشريعي تكملة للتعهدات الوطنية.

11. ناقشت اللجنة التقدم المحرز في حملة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين #أنا أنتمي بشأن حالات انعدام الجنسية. ورحبت بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها إيران للسماح بنقل الجنسية من الأم إلى الطفل، مما سيسهم في منع انعدام الجنسية. وشجعت البلدان الأخرى التي لديها تمييز على أساس الجندر في قوانين الجنسية على فتح نقاش حول هذا الموضوع. أوصت اللجنة بأن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي تعهداً يعكس العمل الجاري والمخطط له. يركز هذا التعهد على رفع وعي النواب وتقديم الدعم الفني لهم.

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- زيادة الوعي السياسي للبرلمانات ورصد التقدم المحرز في الإصلاحات التشريعية وغيرها من الإصلاحات لمعالجة انعدام الجنسية في كل جمعية عامة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي،
- إشراك البرلمانيين الشباب والبرلمانيات الشابات في الجهود المبذولة لمعالجة حالات انعدام الجنسية، ولا سيما في التصدي للتمييز القائم على نوع الجندر في قوانين الجنسية
- تقديم الدعم للبرلمانات المشاركة في إصلاح قوانين الجنسية لمنع انعدام الجنسية والتصدي للتمييز في القانون.

### عضوية اللجنة

12. لاحظت اللجنة أن إحدى أعضائها قد تغيبت عن جلستين متتاليتين دون مبرر. وفقاً للقواعد، سيتم إعلام هذه العضو بأن مقعدها سيُعلن الآن شاغراً. ستجرى الانتخابات في الجمعية العامة القادمة.

## تقرير الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG)

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته ال 205  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

التقى الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG) يوم الأحد، 13 تشرين الأول/ أكتوبر، لأول مرة في تشكيلتها الجديدة السيد ر. لوباتكا (النمسا)، السيد ف. شين (الصين)، السيد علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)، السيد ف. ميرينو (السلفادور)، السيد ر. ديل بيكي (فرنسا)، السيد ك. جلاي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، السيد ج. ميلوري (إيطاليا)، والسيدة ج. أودول (كينيا)، والسيدة م. منساه - ويليامز (ناميبيا)، والسيدة س. ماري (باكستان)، السيدة م. كين نيلين (سويسرا)، والسيدة أمل عبدالله القبيسي (الإمارات العربية المتحدة) الذين حضروا الاجتماع وتمثلت السيدة أ. حسين (ماليزيا) والسيد أ. تيني (النيجر) والسيدة إ. باسادا (أوروغواي) أعضاء في وفودهم الوطنية. وحضر مكتب النساء البرلمانيات، عضو بحكم منصبه في المجموعة.

تمّ انتخاب السيد ر. لوباتكا (النمسا) والسيدة ج. أودول (كينيا) بتوافق الآراء كرئيس ونائب للرئيس، على التوالي.

أدى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس المجموعة بكلمات افتتاحية، مؤكداً على أهمية عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بالنظر إلى أن الإرهاب كان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. كان للبرلمانات دور حاسم في منع الإرهاب والتطرف العنيف من خلال تحويل القرارات الدولية إلى قانون وطني، الذي وضع التشريعات ذات الصلة، واعتماد الموازنات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والإقليمية.

عند تقديم البند المتعلق بالاتفاق الثلاثي بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، أشاد الرئيس بالتوقيع على الاتفاق باعتباره الأول. ورحب الأعضاء كذلك بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي في الميثاق العالمي للتنسيق العالمي لمكافحة الإرهاب والاعتراف بالبرنامج المشترك للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من قبل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

قدم مندوبو البرلمانات المضيفة تقارير عن المؤتمرات الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة التي عقدت في بلدانهم. أشار رئيس مجلس النواب المصري، الذي عقد المؤتمر الإقليمي الأول للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة



لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شباط/ فبراير 2019، إلى أن البرلمان المصري قد شجعه المؤتمر لتشكيل لجنة برلمانية خاصة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وخطاب الكراهية. رحب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كثيراً بهذه النتيجة الإيجابية وأوصت جميع البرلمانات بمتابعتها. استضافت الجمعية الوطنية للنيجر المؤتمر الإقليمي الثاني للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لبلدان منطقة الساحل في حزيران/ يونيو 2019. وكان المشاركون قد استلهموا أيضاً من إنشاء شبكة برلمانية إقليمية، مكملتها للجنة البرلمانية المعنية بمكافحة الإرهاب. والتي أنشئت في وقت سابق من العام داخل هيكل مجموعة دول الساحل الخمسة. ركزت تلك اللجنة بشكل أساسي على التنمية ومساعدة الضحايا. أخيراً، مجلس النواب الماليزي استضاف آخر مؤتمر إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي - الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كان المؤتمر فرصة حاسمة لبلدان المنطقة لمناقشة التحديات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة أمن الحدود.

علاوة على ذلك، استمع الفريق إلى آخر المستجدات حول الوضع المالي للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. أعرب السيد م. ميديكو، المستشار الخاص لوكيل الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عن سروره بالإبلاغ، بناءً على طلب أعضاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فإن الأمم المتحدة، ومكتبه على وجه الخصوص، ساهمت في أكثر من 50 بالمائة من إجمالي موازنة البرنامج. في الواقع، لقد خصص مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب 2.1 مليون دولار أمريكي في أول عامين من البرنامج، قابلة للتجديد. وأشادت المجموعة بهذا الالتزام القوي من الأمم المتحدة ودعا الرئيس جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على الوفاء بالتزامه المالي من خلال تقديم مساهمات. وفي هذا الصدد، تمت الإشادة ببرلمانات بنغلادش وبنين والصين والإمارات العربية المتحدة لمساهماتها العينية و/ أو النقدية في البرنامج.

أخيراً، تم تزويد أعضاء المجموعة بخارطة طريق للأنشطة المستقبلية. عرض السفير م. عمر، كبير المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والسيد م. ميديكو، المستشار الخاص لوكيل الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، منصة على شبكة الإنترنت كان من المقرر إطلاقها في أوائل عام 2019 ولكنه التأخير كان بسبب نقص التمويل. ستكون المنصة ودیعة للتشريعات الوطنية والإقليمية، وخطط الإجراءات والاستراتيجيات، وكذلك منتدى للتبادل بين البرلمانيين.

أبرز السفير م. عمر والسيد م. ميديكو أن الهدف على المدى القصير هو عقد ورش عمل وطنية من أجل تعزيز التأثير على أرض الواقع. والواقع أن العديد من البرلمانات الوطنية قد طلبت بالفعل دعم البرنامج لتحسين تشريعاتها لمكافحة الإرهاب ومنع تشريع التطرف العنيف وللمساعدة في تنفيذ هذه القوانين وإنفاذها. وفي هذا الصدد، ستعطي الأولوية لورش العمل الوطنية لتلك البلدان التي لديها أكثر الحالات إلحاحاً. سيستمر البرنامج المشترك بين الاتحاد





البرلماني الدولي والأمم المتحدة في عقد مؤتمرات إقليمية، والمؤتمرات القادمة في أوراسيا، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومناطق الاثني عشر زائد. بالإضافة إلى ذلك، أدركت المجموعة أن القمة البرلمانية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التي كان من المقرر عقدها في عام 2020، ستكون تنويعاً للأنشطة الوطنية والإقليمية للبرنامج وستحضرها شخصيات رفيعة المستوى، مثل السيد أ. غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة. دعيت البرلمانات المهتمة باستضافة القمة للتعرف إلى السفير م. عمر والسيد م. ميديكو. كما سيتم تطوير مجموعات الأدوات والتقارير السنوية بما يتماشى مع الأنشطة المعتمدة للبرنامج.

رحب أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بقائمة الأنشطة المستقبلية وتطلعوا إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل الموجهة نحو التأثير.

## إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)

حالة مشاركة المندوبات في الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

تشكيلة وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

في الاجتماعات النظامية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(آذار/ مارس 2016 - حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة المئوية للمندوبات النساء	مجموع الوفود	إجمالي/ النسبة المئوية للوفود المؤلفة كلها من رجال (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من نساء (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من جندر واحد (رجل أو امرأة)
بلغراد (19/10)	739	30.7	149	15	0	17
الدوحة (19/04)	721	30.3	147	16	0	12
جنيف (18/10)	751	32.9	149	17	4	9
جنيف (18/03)	745	30.5	148	18	3	6
سانت بطرسبرغ (17/10)	829	30.0	155	17	1	11
دكا (17/04)	612	31.5	126	11	1	12
جنيف (16/10)	693	32.9	141	15	3	11
لوساكا (16/03)	636	29.9	126	19	0	6

وفود متعددة الأعضاء أحادية الجندر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الموجودين في بلغراد  
(الحالة في 18 تشرين الأول / أكتوبر 2019)

لوساكا 16			جنيف 16			دكا 17			سانت بطرسبرغ 17			جنيف 18/03			جنيف 18/10			الدوحة 19/04			بلغراد 19/10			البلد	م.
الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء	الجموع	نواب رجال	نايبات نساء		
5	4	1	6	4	2	7	6	1	7	4	3	7	4	3	3	2	1	5	3	2	2	2	0	بلجيكا	1
1	1	0	6	5	1	غياب			6	5	1	4	3	1	3	2	1	4	3	1	3	3	0	بنين	2
غياب			2	2	0	غياب			2	2	0	4	4	0	غياب			غياب			2	2	0	اليوسنة و الهرسك	3
2	2	0	2	2	0	غياب			4	2	2	3	1	2	2	1	1	1	0	1	2	2	0	بلغاريا	4
5	4	1	غياب			غياب			3	2	1	3	3	0	3	2	1	9	8	1	3	3	0	كوت ديفوار	5
غياب			2	0	2	2	2	0	3	2	1	1	1	0	3	2	1	4	3	1	3	3	0	غواتيمالا	6
3	2	1	3	2	1	2	1	1	5	3	2	3	2	1	2	1	1	4	3	1	2	2	0	لاتفيا	7
4	3	1	4	3	1	2	2	0	6	5	1	2	1	1	5	3	2	4	3	1	2	2	0	ليسوتو	8
1	1	0	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			2	1	1	2	2	0	ليبيا	9
2	1	1	2	1	1	غياب			2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	ليختنشتاين	10
3	3	0	3	3	0	غياب			4	4	0	4	4	0	2	2	0	3	3	0	5	5	0	ميكرونيزيا	11
8	7	1	4	4	0	5	4	1	8	8	0	8	8	0	4	4	0	7	7	0	7	7	0	المغرب	12
4	2	2	5	4	1	4	2	2	غياب			4	2	2	6	3	3	4	4	0	3	3	0	بولندا	13
غير محمول			غير محمول			غير محمول			8	4	4	غياب			2	1	1	3	1	2	2	2	0	تركمانستان	14
غياب			8	8	0	غياب			غياب			7	7	0	5	5	0	غياب			8	8	0	الجمهورية اليمنية	15

وفود مؤلفة من نائب واحد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الموجودين في بلغراد  
(الحالة في 18 تشرين الأول / أكتوبر 2019)

لوساكا 16			جنيف 16			دكا 17			سانت بطرسبرغ 17			جنيف 18/03			جنيف 18/10			الدوحة 19/04			بلغراد 19/10			البلد	م.						
الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء	الجموع	نواب رجال	نائبات نساء								
2	1	1	1	0	1	1	1	0	6	5	1	2	1	1	2	1	1	1	1	1	0	1	1	0	روسيا البيضاء	1					
غياب			1	1	0	غياب			3	2	1	2	1	1	1	1	0	2	1	1	1	0	1	1	0	الكونغو	2				
غياب			1	1	0	غياب			1	1	0	1	0	1	غياب			3	2	1	1	1	0	1	1	0	كوستاريكا	3			
غياب			غياب			4	3	1	غياب			6	5	1	3	2	1	6	6	0	1	1	0	1	1	0	جورجيا	4			
2	1	1	4	4	0	2	1	1	2	2	0	2	2	0	4	2	2	غياب			1	1	0	1	1	0	غينيا	5			
غياب			غياب			2	2	0	3	3	0	3	2	1	غياب			غياب			1	1	0	1	1	0	غويانا	6			
2	2	0	1	1	0	غياب			4	4	0	غياب			2	2	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	هايتي	7			
2	2	0	غياب			1	1	0	3	3	0	2	2	0	2	1	1	3	3	0	1	1	0	1	1	0	مالطا	8			
غياب			1	0	1	غياب			1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	0	1	1	0	نيكاراغوا	9		
1	1	0	غياب			2	1	1	6	5	1	2	2	0	غياب			3	2	1	1	0	1	1	0	1	1	0	بنما	10	
غياب			غياب			غياب			1	1	0	1	1	0	2	2	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	باراغواي	11
6	4	2	8	5	3	5	4	1	8	5	3	6	4	2	7	4	3	7	5	2	1	1	0	1	1	0	البرتغال	12			
غياب			غياب			غياب			2	1	1	2	0	2	2	0	2	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	جمهورية مولدوفا	13
غياب			غياب			غياب			3	2	1	غياب			غياب			غياب			1	1	0	1	1	0	1	1	0	سلوفاكيا	14
5	4	1	5	4	1	5	4	1	4	3	1	5	4	1	5	5	0	5	3	2	1	1	0	1	1	0	1	1	0	سيرلانكا	15
غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	توغا	16
1	0	1	3	1	2	غياب			2	1	1	3	1	2	4	2	2	4	4	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	تونس	17

\*\*\*\*\*

## الدورة ال 43 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)

### وفود تضم 40 إلى 60 بالمائة من النساء البرلمانيات

يتم ترتيب الدول وفقاً لنسبة النساء البرلمانيات في وفودها في الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي. يوجد ما مجموعه 30 وفداً متوازناً بين الرجال والنساء من بين 149 وفداً (20.1 بالمائة) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين حضروا الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي (في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2019).

#### البلدان التي تضم 40 إلى 49.9 بالمائة من النساء البرلمانيات (8) :

- ألبانيا (40 %)
- قبرص (40 %)
- الدنمارك (40 %)
- مدغشقر (40 %)
- ملاوي (40 %)
- ماليزيا (40 %)
- منغوليا (40 %)
- روسيا الاتحادية (45 %)

#### البلدان التي تضم 50 بالمائة من النساء البرلمانيات (15):

- أندورا
- أرمينيا
- استراليا
- مملكة البحرين
- الكاميرون
- كندا
- جمهورية إفريقيا الوسطى
- جزر القمر
- جمهورية الدومينيكان
- غينيا الاستوائية

— استونيا

— ليتوانيا

— موناكو

— أوروغواي

— فنزويلا

البلدان التي تضم 51 إلى 60 بالمائة من النساء البرلمانيات (7):

— كينيا (56 %)

— المجر (57 %)

— أوغندا (57 %)

— صربيا (58 %)

— ناميبيا (60 %)

— السنغال (60 %)

— السويد (60 %)



## تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

اعتمدت من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته ال 205  
ومن قبل الجمعية العامة ال 141 للاتحاد البرلماني الدولي  
(بلغراد، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

### (أ) النظام الأساسي

تعديل المادة 10.4 على النحو التالي:

10.4 أي وفد يشارك في ~~ثلاث دورات~~ دورتين متعاقبتين للجمعية العامة ويتألف حصرياً من برلمانيين من جندر واحد، يتم تخفيض المشاركة تلقائياً بنسبة شخص واحد.

تعديل المادة 15-2 (ج) على النحو التالي:

15.2 (ج) أي وفد يشارك في ~~ثلاث دورات~~ دورتين متعاقبتين للجمعية ويتألف حصرياً من برلمانيين من جندر واحد، يكون له ثمانية أصوات على الأقل (بدلاً من 10 أصوات للوفود المختلطة) في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وبالنسبة للوفود التي يحق لها الحصول على عدد معين من الأصوات الإضافية، يكون الحساب الإجمالي للأصوات على أساس ثمانية أصوات بدلاً من 10.

### (ب) قواعد المجلس الحاكم

تعديل القاعدة 1.2 على النحو التالي:

1.2 يمثل كل عضو من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في المجلس الحاكم بثلاثة برلمانيين، شريطة أن يشمل التمثيل كلاً من الرجال والنساء. وتقتصر مشاركة الوفود المؤلفة من جندر واحد على ~~عضوين~~ عضو واحد.

## التصويت في المجلس الحاكم

نتائج التصويت ببدء الأسماء على توصية من اللجنة التنفيذية  
بمخصوص أعمال المتابعة في الجمهورية اليمنية

### النتائج

104..... الأصوات الإيجابية. 128..... مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.  
24..... الأصوات السلبية. 64..... الأغلبية.  
39..... الامتناع عن التصويت.

البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب	البلد	نعم	لا	غياب
أفغانستان		2		غامبيا	غائب			باكستان	غائب		
ألبانيا	غائب			جورجيا	غائب			فلسطين		2	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	3			ألمانيا	1			بنما	غائب		
أندورا	غائب			غانا	3			باراغواي	غائب		
أنغولا	غائب			اليونان			1	بيرو	1		
الأرجنتين	غائب			غواتيمالا	غائب			الفلبين	غائب		
أرمينيا	غائب			غينيا	1			بولندا	غائب		
أستراليا	3			غويانا	1			البرتغال	1		
النمسا	غائب			هايتي	غائب			دولة قطر			2
أذربيجان	غائب			هنغاريا	3			جمهورية كوريا	غائب		
البحرين		3		أيسلندا	غائب			جمهورية	غائب		
بنغلادش	غائب			الهند			3	مولدوفا	غائب		
روسيا البيضاء	غائب			إندونيسيا	غائب			رومانيا	غائب		
بلجيكا	غائب			الجمهورية الإسلامية الإيرانية	1			روسيا الاتحادية	غائب		
بنين	2			العراق	غائب			رواندا	3		
بوتان			2	إيرلندا	غائب			سان مارينو		2	
بوليفيا المتعددة القوميات	غائب			إيطاليا	1			المملكة العربية السعودية		2	
				اليابان	غائب			السنغال	3		
				الأردن		3		صربيا			3
البوسنة و الهرسك	غائب			كازاخستان	غائب			سيشيل	3		
البرازيل	غائب			كينيا	2			سيراليون	غائب		
بلغاريا	غائب			الكويت	غائب			سنغافورة			3
بوركينا فاسو			2	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	غائب			سلوفاكيا	غائب		
بوروندي	3							سلوفينيا	غائب		
كابو فيردي	غائب			لاتفيا	2			الصومال		2	

كمبوديا			3	ليسوتو	غائب	جنوب إفريقيا	3		
الكاميرون			غائب	ليختنشتاين	غائب	إسبانيا			غائب
كندا	3			ليتوانيا	غائب	سيريلانكا			غائب
جمهورية إفريقيا الوسطى			غائب	مدغشقر	غائب	سورينام	3		
				مالاوي		3	السويد	3	
تشيلي	3			ماليزيا	غائب	سويسرا	2		
الصين			3	جزر المالديف	غائب	الجمهورية العربية السورية			3
الكونغو	1			مالي	غائب	تايلاند	1		
كوستا ريكا			غائب	مالطا	غائب	تيمور الشرقية	3		
كوت ديفوار	2			المكسيك	1	تونغا			غائب
كرواتيا			غائب	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غائب	تونس			1
كوبا			غائب			تركيا			
قبرص			غائب	موناكو	غائب	تركمانستان			غائب
جمهورية التشيك	1			منغوليا	1	أوغندا			3
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3			الجيل الأسود	غائب	أوكرانيا			غائب
الدنمارك	2			المغرب	غائب	الإمارات العربية المتحدة			3
جيبوتي			2	ميانمار	غائب				
مصر			3	ناميبيا	3	المملكة المتحدة	3		
السلفادور			1	نيبال	غائب	أوروغواي	2		
غينيا الاستوائية			1	هولندا	2	أوزبكستان	2		
استونيا			غائب	نيوزيلندا	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية			1
اسواتيني			غائب	نيكاراغوا			1		
إثيوبيا			غائب	النيجر	2				
فيجي	2			نيجيريا	غائب	فيتنام	3		
فنلندا	2			شمال مقدونيا	غائب	الجمهورية البينية			2
فرنسا	3			النرويج	غائب	زامبيا	3		
الغابون	2			سلطنة عُمان	غائب	زيمبابوي	3		

ملحوظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و 3.5 من النظام الأساسي.



## الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بدورته الـ 205

(بلغراد، 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019)

طوكيو (اليابان)	قمة رؤساء البرلمانات في سياق مجموعة العشرين
4 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	مؤتمر إقليمي حول حماية اللاجئين في إفريقيا، شارك
ميدراندا (جنوب إفريقيا)	في تنظيمه البرلمان الإفريقي ومفوضية الأمم المتحدة
11-13 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	لشؤون اللاجئين والاتحاد البرلماني الدولي
جنيف (سويسرا)	الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي
18-19 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	الخامس لرؤساء البرلمانات.
بوينس أيرس (الأرجنتين)	ورشة عمل إقليمية حول مساهمة البرلمان في عمل
21-22 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	منظمة التجارة العالمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية
	ومنطقة البحر الكاريبي
مكسيكو سيتي، (المكسيك)	ندوة القيادة التنفيذية للتعليم البرلماني، التي نظمها
25-28 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	الاتحاد البرلماني الدولي ومدرسة الحكومة والتحول العام
	في تكنولوجيا دي مونتيري
سان خوسيه (كوستاريكا)	ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي
27-28 تشرين الثاني / نوفمبر 2019	للمشاركين الناطقين بالإسبانية
سانتياغو (تشيلي)	الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس
2 كانون الأول / ديسمبر 2019	والعشرين لتغير المناخ (COP 25)
بورت أوف سبين (ترينيداد وتوباغو)	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية
5-6 كانون الأول / ديسمبر 2019	المستدامة لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي
2019	ورشة عمل حول النزح الشامل للأسلحة
المكان والتاريخ سيتم تأكيدهما	



- اجتماع الطاولة المستديرة الثالثة التي عقدتها لجنة شؤون الشرق الأوسط 2019  
المكان والتاريخ سيتم تأكيدهما  
نيويورك  
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
- شباط/ فبراير 2020  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
باكستان  
ندوة إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ
- 2-3 آذار/ مارس 2020  
(المكان سيتم تأكيده)  
بروكسل (بلجيكا)  
البرلمان الأوروبي  
الدورة 45 للجنة التوجيهية للبرلمان  
مؤتمر حول منظمة التجارة العالمية
- شباط - فبراير / آذار - مارس 2020  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
نيويورك  
الاجتماع البرلماني السنوي للجنة المعنية بوضع المرأة
- آذار/مارس 2020  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
جنيف (سويسرا)  
الجمعية العامة ال 142 والاجتماعات المصاحبة
- 16 - 20 نيسان/ أبريل 2020  
جنيف (سويسرا)  
اجتماع رؤساء لجان الصحة والموازنة البرلمانية بمناسبة جمعية الصحة العالمية
- أيار/ مايو 2020  
جنيف (سويسرا)  
إحاطة فنية خلال جمعية الصحة العالمية
- أيار/ مايو 2020  
تبليسي (جورجيا)  
المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب
- نهاية أيار/ مايو 2020  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
باريس (فرنسا)  
الندوة الإقليمية الثالثة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة +12
- حزيران / يونيو 2020  
(سيتم تأكيد التواريخ)  
جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي)  
ندوة إعلامية حول هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي



أيار/ مايو - حزيران /يونيو 2020	للمشاركين الناطقين بالفرنسية
(سيتم تأكيد التواريخ)	
2020	الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي
(المكان والتاريخ سيتم تأكيدهما)	الخامس لرؤساء البرلمانات
نور سلطان (كازاخستان)	المؤتمر البرلماني بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة
حزيران/ يونيو 2020	العالمية
(سيتم تأكيد التواريخ)	
فيينا، (النمسا)	القمة الثالثة عشرة لرؤساء البرلمانات من السيدات
17-18 آب/ أغسطس 2020	الاجتماع الرابع والأخير للجنة التحضيرية للمؤتمر
فيينا، (النمسا)	العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
18 آب/ أغسطس 2020	المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
فيينا، (النمسا)	
19-21 آب/ أغسطس 2020	الجمعية العامة ال 143 والاجتماعات المصاحبة
كيغالي (رواندا)	
11-15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	ندوة دون إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة
عشق آباد (تركمانستان)	والجنسانية لبلدان آسيا الوسطى
2020	
(سيتم تأكيد التواريخ)	
بكين، (الصين)	ندوة بين الأقاليم حول أهداف التنمية المستدامة
2020	
(سيتم تأكيد التواريخ)	
غابورون (بوتسوانا)	ورشة عمل إقليمية حول مساهمة البرلمان في أعمال
2020	منظمة التجارة العالمية للبرلمانات الأفريقية الناطقة
(سيتم تأكيد التواريخ)	بالإنجليزية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد
	البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
جنيف أو لندن	ورشة عمل دولية أو إقليمية لأعضاء اللجان البرلمانية
2020	لحقوق الإنسان
(سيتم تأكيد التواريخ)	



المملكة العربية السعودية	قمة رؤساء البرلمانات بمناسبة مجموعة العشرين G20
2020	
(سيتم تأكيد التاريخ)	
2020	الدورة 46 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني لمنظمة
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	التجارة العالمية
2020	أول قمة برلمانية عالمية حول مكافحة الإرهاب
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	والتطرف العنيف
2020	ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية
	والكاربي
2020	ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية
2020	ندوة إقليمية حول حقوق الطفل
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	
2020	الندوة الإقليمية الثانية حول أهداف التنمية المستدامة
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	للبرلمانات العربية
2020	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	المستدامة للبرلمانات الأفريقية
2020	مؤتمر عالمي حول المساواة بين الرجال والنساء
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	(الجنديرية)
2020	ورشة عمل لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب
سيتم تأكيد المكان والتاريخ	والتطرف العنيف للمجموعة الأوروبية الآسيوية
نيروبي (كينيا)	الجمعية العامة ال 144 والاجتماعات المصاحبة
آذار/ مارس 2021	
موسكو ( روسيا الاتحادية)	المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان والأعراق
أيار/ مايو 2022	



## جدول أعمال الجمعية العامة ال 142

( جنيف، 16-20 نيسان/ أبريل 2020 )

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة ال 142
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
5. تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعية للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة للجمعية العامة ال 144 وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده





Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# TABLE OF CONTENTS

Page(s)

## Meetings and other activities

### 141<sup>st</sup> Assembly

1. Inaugural ceremony .....	4
2. Participation .....	5
3. Choice of an emergency item .....	6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees .....	6
5. Concluding sitting of the Assembly .....	11

### 205<sup>th</sup> session of the Governing Council

1. Election of the President of the 141 <sup>st</sup> IPU Assembly .....	13
2. Financial situation .....	13
3. 2020 draft consolidated budget .....	13
4. Report of the IPU President .....	14
5. Report of the IPU Secretary General on the activities of the IPU since the 204 <sup>th</sup> session of the Governing Council .....	14
6. Cooperation with the United Nations system .....	14
7. Membership of the IPU and Observer status .....	15
8. Strengthening the work of the IPU .....	15
9. Amendments to the IPU Statutes and Rules .....	15
10. Recent specialized meetings .....	16
11. Reports of plenary bodies and specialized committees .....	16
12. Future inter-parliamentary meetings .....	16
13. Elections to the Executive Committee .....	17
14. Elections to the Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament .....	17

### 282<sup>nd</sup> session of the Executive Committee

1. Debates and decisions .....	17
2. Sub-Committee on Finance .....	19
3. Questions relating to the IPU Secretariat .....	19

Forum and Bureau of Women Parliamentarians .....	19
--	----

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU .....	20
---	----

### Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians .....	21
2. Committee on Middle East Questions .....	21
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .....	21
4. Gender Partnership Group .....	23

5. Advisory Group on Health .....	24
6. Group of Facilitators for Cyprus .....	24
7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) .....	25
<b>Other events</b>	
1. Speakers' dialogue on governance .....	25
2. Meeting of the Presidents of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees .....	26
3. Open Session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law – <i>Placing humanity first: The Geneva Conventions – Protecting people in armed conflict for 70 years</i> .....	27
4. Parity debate #NotInMyParliament: National and regional strategies .....	27
5. Workshop <i>Leaving no one behind in political representation: Gender and youth quotas</i> .....	28
6. Workshop <i>United Nations Convention on the Rights of the Child: 30 years on, achievements and challenges</i> .....	29
7. Workshop on SDG 8: <i>Achieving full and productive employment and decent work for all: The economic challenge of our time</i> .....	29
8. Side event <i>Reaching the hard-to-reach: How to make UHC a reality for all?</i> .....	30
9. Preliminary consultation on the 2021 Global Parliamentary Report: <i>Parliament in a changing world</i> .....	31
10. Exhibitions .....	32
11. Future Policy Award ceremony .....	32
12. Field visit to Belgrade care homes for children .....	32
13. Field visit of the IPU Advisory Group on Health to the Institute for Student's Health in Belgrade .....	32
14. Launch of the handbook <i>Eliminating forced labour</i> .....	33

## Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

### Elections and appointments

1. Executive Committee .....	33
2. Sub-Committee on Finance .....	33
3. Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament .....	34
4. Bureau of Women Parliamentarians .....	34
5. Board of the Forum of Young Parliamentarians .....	34
6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians .....	34
7. Committee on Middle East Questions .....	35
8. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .....	35
9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) .....	35
10. Group of Facilitators for Cyprus .....	35
11. Internal Auditors for the 2020 accounts .....	35
12. Bureaux of the Standing Committees .....	35
13. Rapporteurs to the 143 <sup>rd</sup> Assembly .....	36

Media and communications .....	37
--------------------------------	----

Membership of the Inter-Parliamentary Union .....	39
---	----

## Agenda, resolutions and other texts of the 141<sup>st</sup> Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda .....	40
--------------	----

Belgrade Declaration on <i>Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation</i> .....	41
--	----

Declaration to mark the 30 <sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child .....	44
---	----

**Resolution**

- *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health* ..... 45

**Emergency item**

- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly ..... 50-53
- Resolution: *Addressing climate change* ..... 54

**Reports of the Standing Committees**

- Report of the Standing Committee on Peace and International Security ..... 56
- Report of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade ..... 59
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs ..... 61

**Reports and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union****Reports and other texts**

- IPU budget for 2020 ..... 63
- Scale of contributions for 2020 ..... 64
- Cooperation with the United Nations system: List of activities undertaken by the IPU between 15 March 2019 and 15 September 2019 ..... 68
- Report of the Committee on Middle East Questions ..... 72
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .... 73
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) ..... 75
- Statistics of the Gender Partnership Group ..... 76
- Amendments to the IPU Statutes and Rules ..... 78
- Results of the roll-call vote at the Council on the recommendation of the Executive Committee regarding the follow-up actions in Yemen ..... 79

**Future meetings**

- Future meetings and other activities ..... 80
- Agenda of the 142<sup>nd</sup> Assembly ..... 83



# 141<sup>st</sup> Assembly

## 1. Inaugural ceremony

*The 141<sup>st</sup> IPU Assembly inaugural ceremony took place at the Sava Centre, Belgrade, on Sunday, 13 October 2019 at 7.30 p.m., with His Excellency Mr. Aleksandar Vučić, President of the Republic of Serbia, in attendance.*

**Ms. Maja Gojković, Speaker of the National Assembly of Serbia**, welcomed the delegates to Serbia for the second IPU Assembly to be held in Belgrade; the first one having been held in 1963. As the IPU family continued to grow in a spirit of respect and trust, the gathering of its Members sent a message about the importance of inter-parliamentary cooperation and parliamentary diplomacy to overcome today's challenges and work for peace. It was up to parliamentarians, on behalf of the people they represented, to encourage their governments to follow suit in building bridges of cooperation.

The IPU had a long tradition and vast experience, coupled with the knowledge and the desire to adapt to modern challenges. Hence the importance of strengthening cooperation inside the Organization, as it had proved for decades to be a solid, firm foundation to parliaments across the globe in facing ever-changing challenges.

Serbia had been one of the first countries to ratify the United Nations Convention on the Rights of the Child, and the 141<sup>st</sup> Assembly would give special emphasis to marking the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention. Gender equality and women's empowerment would also feature prominently, with dedicated sessions. Equal participation of women in society, political processes and the economy would undoubtedly make the world a better and more humane place.

**Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations**, addressed the Assembly by video message. He welcomed the Assembly's focus on international law, universal health coverage, the climate emergency and the Sustainable Development Goals. The contribution of parliamentarians, as representatives of the people, was critical in advancing shared progress.

In facing today's challenges, the path to building a peaceful, prosperous and sustainable world, where no one was left behind, would only be possible in a multipolar world with strong multilateral institutions and universal respect for international law.

**Ms. Tatiana Valovaya, United Nations Under-Secretary-General, Director-General of the United Nations Office at Geneva**, representing the United Nations Secretary-General at the 141<sup>st</sup> Assembly, applauded the extent of the cooperation between the United Nations and the IPU at the national, regional and international levels, particularly in relation to sustainable development and climate change.

As the world celebrated 100 years of multilateralism in 2019 and the 75<sup>th</sup> anniversary of the United Nations in 2020, it needed, more than ever, parliamentarians who strongly supported modern multilateralism, who resisted the growing populism and nationalism emerging in many parts of the world. Parliaments could play an important role in restoring trust in today's societies. Governments and intergovernmental organizations alone could not effectively address the complex global challenges. Parliamentarians had a crucial role to play, by authorizing the resources and passing the legislation that translated global commitments into national and local action.

Only with the necessary legislation could all 17 of the Sustainable Development Goals be implemented. The IPU could work on developing a list of the minimal legislative recommendations for implementing each Goal – a sort of "legislative roadmap" to gain partnerships around the world. This, in turn, would help trigger finance for the goals by clearly showing a mature and focused SDG environment in each country.

**Ms. Gabriela Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union**, said that IPU Assemblies were a unique opportunity to bring the global parliamentary community together, seeing past national differences to common experiences and challenges. Parliamentary diplomacy was about building bridges of dialogue, understanding and cooperation within and between nations. Parliamentarians had a duty to defend parliaments as open, representative, accountable and effective institutions – as a space in which all voices were heard and respected.

Promoting democracy meant promoting women's and youth's political empowerment, both of which were key items on the Assembly agenda, coinciding with the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child and looking ahead to the 25<sup>th</sup> anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action in 2020.

The subject of the Assembly General Debate would be strengthening international law through parliamentary roles and mechanisms, which was very fitting in the 70<sup>th</sup> anniversary year of the Geneva Conventions. The General Debate would also focus on the contribution of regional cooperation. The tradition of regional parliamentary cooperation at the IPU was going from strength to strength. The aim was to empower parliamentarians to address the key issues of our time, including the elimination of weapons of mass destruction, terrorism and violent extremism, trade, health, climate change and the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Members would be called upon to adopt a resolution on achieving universal health coverage by 2030. This would set in motion a parliamentary action plan that would give impetus to the vision recently articulated by the United Nations.

The Assembly was an opportunity to uphold multilateralism as it was originally intended – to represent the peoples of the world, advance their aspirations, and deliver progress and solutions.

**Mr. Aleksandar Vučić, President of the Republic of Serbia**, welcomed the parliamentarians and all participants to the 141<sup>st</sup> IPU Assembly. He confirmed the importance of the event and underlined the huge number of parliaments and MPs attending the Assembly. Historically speaking, the IPU was a very important multilateral organization. Parliaments were institutions where differences in views and stances could be negotiated and overcome. Sharing experiences was welcome but decision-making without interference was imperative. That was the path to be followed to achieve joint progress and should be a model in conflict resolution. The IPU Assembly was an occasion to follow the dreams of all the people in the world.

*Mr. Aleksandar Vučić, President of the Republic of Serbia, declared the 141<sup>st</sup> IPU Assembly open.*

## 2. Participation

Delegations from 149 Member Parliaments took part in the work of the Assembly:<sup>\*</sup>

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chile, China, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guyana, Haiti, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, Uruguay, Uzbekistan, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following nine Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), the Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), the Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and the Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), the International Labour Organization (ILO), United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH),

<sup>\*</sup> For the complete list of IPU Members, see page 39

United Nations Children's Fund (UNICEF), United Nations Development Programme (UNDP), United Nations Entity for Gender Equality and Empowerment of Women (UN Women), United Nations Population Fund (UNFPA), United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT), World Health Organization (WHO); International Monetary Fund (IMF), International Organization for Migration (IOM), Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), and the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO);

(ii) parliamentary assemblies and associations: African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), Asian Parliamentary Assembly (APA), Commonwealth Parliamentary Association (CPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC), Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (IAO), Maghreb Consultative Council, Pan-African Parliament (PAP), Parliamentarians for Nuclear Nonproliferation and Disarmament (PNND), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of the Organisation for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TurkPA), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC PF);

(iii) worldwide non-governmental organizations: the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria;

(iv) international political party federations: Liberal International (LI), Socialist International;

(v) other IPU partner organizations: International Committee of the Red Cross (ICRC), International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), International IDEA.

Of the 1,729 delegates who attended the Assembly, 739 were members of parliament. Those parliamentarians included 63 Presiding Officers, 57 Deputy Presiding Officers, 227 women MPs (30.7%) and 129 (21.5%) young MPs.

### 3. Choice of an emergency item

On 14 October 2019, the President informed the Assembly that the following four requests for the inclusion of an emergency item had been proposed:

- *Resolution on addressing climate change* (India);
- *Protection of civilians and international security: Demanding an end to Turkey's offensive in Syria* (France, United Kingdom, Germany, Switzerland and Egypt);
- *Double standards of Western countries in combatting terrorism, especially in resolving the conflict in Syria* (Turkey);
- *Urgent call for the restoration of representative democratic order and for respect for democratic principles in Peru* (Peru).

Turkey expressed its opposition to the joint proposal from France, United Kingdom, Germany, Switzerland and Egypt. France expressed its opposition to the proposal from Turkey.

The Assembly proceeded with roll-call votes on the four items (see pages 50 to 53). The proposal put forward by India was adopted and added to the agenda as item 8.

### 4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

- (a) General Debate: Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation (Item 3)

During the three days of deliberations, some 144 legislators from 110 Member Parliaments, including 52 Presiding Officers and 15 young parliamentarians, as well as representatives of 10 partner organizations, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document. A keynote address was delivered by Mr. Lakhdar Brahimi, member of The Elders, at the opening of the General Debate. In the course of the week, Mr. Gilles Carbonnier, Vice-President of the International Committee of the Red Cross (ICRC) and Mr. Miroslav Lajčák, Chairperson-in-Office of the Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), also addressed the plenary of the Assembly as special guests.

**Ms. Maja Gojković, Speaker of the National Assembly of Serbia**, stressed the duty of parliamentarians to appeal for the respect and advancement of order and the rule of law. The strength of the IPU came from advocating peace, fairness and justice in international relations. The parliamentarians of the world had been working together for 130 years to build a community of values, tolerance, dialogue and understanding.

Violations of international law were the cause of many issues across the globe, leading to violence and suffering. Justice and the law must be placed above the use of force; the twenty-first century had already seen too many examples of the devastating effect of privileging force over law and justice. The 141<sup>st</sup> Assembly was an opportunity to reaffirm the Members' commitment to the Geneva Conventions and international humanitarian law, which was especially important in light of the violations of human rights, especially those of women and children, in conflict.

She called for full compliance with the United Nations Charter and international treaties. In their legislative and oversight functions, parliamentarians must work for full implementation of instruments of international law. By adopting IPU resolutions and other documents, parliamentarians were establishing mechanisms to safeguard peace and security and build stable international relations.

Regional cooperation was crucial to preserving peace and security. The main hotspots in the world were regional, which was why conflict resolution must include regional stakeholders. All stakeholders must be involved in dialogue for it to be sustainable and generate a true compromise based on international law.

**Ms. Gabriela Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union**, said that, in line with the heritage of the IPU, it was the duty of parliamentarians, today, to continue strengthening international law. They should take the opportunity to renew their commitment to creating a more inclusive, fairer planet that they could be proud to hand on to future generations.

Parliamentarians were the guarantors of peace and harmony. They had the mandate, and the huge responsibility, of promoting friendship, trust and love, instead of hate. They had been elected by the people to build bridges and relieve social and political tensions. They had been elected to allocate the necessary budgets to those efforts, to oversee the action of governments and ensure they met their commitments to prevent crimes against humanity and other atrocities.

International law was a creation of human emotional intelligence and a roadmap for peaceful coexistence. It was an ally and a legitimate tool to improve the lives of all. Parliamentarians should ensure that international legislation and standards were reflected in national legislation, undertaking legal and constitutional reform as required.

Regional cooperation was an essential component of strengthening the international legal order. Inter-governmental and inter-parliamentary work could make all the difference by contributing to peaceful, lasting dispute settlement.

**Mr. Lakhdar Brahimi, Member of The Elders**, emphasized that he spoke in his own name. Although the international community widely acknowledged the Principles of Peaceful Coexistence, nuclear disarmament, international cooperation, and support for the United Nations and its Charter, the world was still experiencing disturbing global tensions and unpredictability. There were two existential threats to life on earth: climate change and nuclear weapons. He called on parliamentarians, as representatives of the people, to engage in constructive dialogue and act urgently on those two issues. Parliamentarians had the power of the purse and influence among the public, which they could use to good effect.

Regarding nuclear weapons, The Elders had four major proposals, called the "the Four Ds": (1) Doctrine: the nine nuclear-weapon States must make an unequivocal "No First Strike" declaration; (2) De-alerting: to take nuclear weapons off high-alert status; (3) Deployment: to recall the operationally deployed stockpile of nuclear weapons; and (4) Decreased numbers: to reduce the number of nuclear warheads. Parliaments must also support the relevant international commitments (e.g. the Non-Proliferation Treaty, the Nuclear Weapon Ban Treaty and the Global Zero campaign). The field was wide open for action by parliaments as well as by the IPU. On the climate issue, in spite of the complexity and difficulties of the situation, the loud protest of young people showed that the trust between those who govern and those who were governed had broken down.

The twin threats of climate change and nuclear weapons, as well as other challenges of economic inequality, social injustice, discrimination and corruption, could be effectively confronted only if all sections of society believed they had a stake in the politics and governance of their countries. Parliaments were well positioned to contribute to the restoration of trust, the strengthening of international law, and further development of multilateral, regional cooperation.

**Ms. Susan Kihika (Kenya), President of the Bureau of Women Parliamentarians**, said that international law drove peace among nations. Its purpose was also to protect individuals, especially the most vulnerable, from tyranny and suffering. The law must work for all, not against anyone.

Women's human rights were often curbed in the name of culture or tradition, but there was no justification for enshrining and condoning gender discrimination in law. International resolutions, declarations and treaties on gender equality helped lawmakers across the globe to make progress on this issue and must not be eroded or rolled back. Women should be included in the negotiation and formulation of regional treaties, including peace treaties, to deliver legitimate and lasting processes and outcomes. Parliamentarians must take decisive action to protect women's rights through regional and international cooperation and from their parliamentary seats.

Parliaments must take the lead in monitoring treaties and ensuring that international decisions positively affected women's rights in national law. Parliamentarians should explain to their constituents that decisions were for the common good to build trust in institutions. For decisions to be well understood, this required transparency, openness and institutions that were truly inclusive and representative of all sectors of society.

**Mr. Melvin Bouva (Suriname), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU**, spoke of the loss of confidence among younger generations in their institutions. Everywhere on the planet, young men and women were suffering the consequences of the action, or inaction, of current and past generations. Parliaments must be more inclusive. More young women and men must be at the decision-making table in parliaments and governments as well as in peace efforts and talks, in the media and in public debates.

Parliamentarians should focus their efforts on being youth responsive in tackling the climate emergency, safeguarding human rights, advancing greater fairness and equality, and working for democracy and peace. Ultimately, this would deliver well-being for all, as called for by the young parliamentarians of the world at the Sixth IPU Global Conference of Young Parliamentarians held in September 2019.

Parliamentarians shaped international law and had a duty to implement it. In so doing, they must meet the needs and defend the interests of youth, women, people with disabilities, migrants, sexual minorities and future generations.

**Mr. Gilles Carbonnier, Vice-President of the ICRC**, said that the universally ratified Geneva Conventions were one of the greatest achievements of inter-State cooperation. Striking a pragmatic balance between military necessity and the fundamental principle of humanity, international humanitarian law (IHL) remained an essential tool. When respected, IHL not only prevented unnecessary suffering, it also paved the way for long-term recovery, reconciliation and peace.

Parliamentarians could play a crucial role in addressing the key humanitarian challenge of our time: to ensure that IHL was respected by parties to conflict, thereby helping to mitigate and prevent the suffering of people affected by armed conflict. The IPU-ICRC handbook for parliamentarians on IHL offered guidance and tools to help countries accede to IHL treaties and conduct the legislative work required to ensure proper implementation and enforcement of those treaties domestically.

The ICRC proposed four action points for parliamentarians: (1) use their legislative powers to push through the ratification of IHL instruments and pass implementing legislation; (2) use their oversight responsibilities to ensure that military and security forces were properly trained in IHL and held accountable; (3) use their political leadership to raise greater public awareness of IHL; and (4) use their budgetary powers to provide the necessary resources for meaningful humanitarian action.

**Mr. Miroslav Lajčák, Chairperson-in-Office of the OSCE**, spoke of the changes in trade and technology that had brought opportunities and made people more inter-dependent and connected than ever, but were also being weaponized to spread hate, crime and disinformation. In today's world, cooperation was not a luxury, not an "opt-in" or "add-on" solution; it was a fact of life – whether tackling terrorism or climate change.

In strengthening international law, parliamentarians had the power to launch initiatives, cast deciding votes, and be the difference between legislation being passed or blocked. International law had noble aims and influenced us all, but it often stemmed from conferences and conventions, and was drafted and negotiated by diplomats, delegates and experts. Parliamentarians could bring it to life by ratifying treaties, integrating them into national legislation, assigning budgets and overseeing governments' commitments.

The importance of regional cooperation was being increasingly recognized in response to the rise of regional challenges, such as conflict, food security and economic growth. Different regions faced unique dynamics, and countries within those regions needed a platform to talk about common experiences and challenges, and to find regional solutions to regional challenges. Parliamentarians had a key role to play in making sure regional cooperation was not stand-alone but part of the wider multilateral order.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee held two sittings – on 15 and 16 October 2019 – with its President, Mr. J.I. Echániz (Spain), in the Chair.

On 15 October, the Committee examined two items on its agenda: the follow-up of the implementation of the 2014 resolution *Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments*, and the theme of *Criminalization of money laundering*. Overall, 33 speakers took the floor during the ensuing debates.

On 16 October, the Committee held an expert hearing on the theme *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*, the topic of a resolution to be adopted by the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly in Geneva (Switzerland). Three expert speakers opened the hearing to present different perspectives: Mr. D. Messner (Director, Institute for Environment and Human Security, United Nations University), Ms. S. Gebreyes (Country Director, Lutheran World Federation), and Mr. G. Girardi (Senator, President of the Environment and National Assets Committee, Chile). The aim was to offer the Committee members a comprehensive insight into the topic. Following the experts' presentations, a total of 22 speakers, including one observer organization, took the floor.

The Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security met on 15 October 2019. Eleven out of its 18 members were present. They discussed internal arrangements, the main ongoing topics on the peace and security agenda, and the Committee's work programme for the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly.

On 15 October, the Committee held elections to its Bureau. Mr. M. Al-Ahbab (Qatar) and Mr. P. Dallier (France) were elected as new members of the Bureau.

The President of the Standing Committee, Mr. Echániz (Spain) presented the Committee's report on the panels and hearing to the Assembly at the latter's last sitting on 17 October.

(c) Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

The Standing Committee held its sittings on 14 and 16 October. The sittings were chaired by the Committee President, Ms. V. Muzenda Tsitsi (Zimbabwe).

The Committee discussed the subject item of the next resolution, entitled *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*. The theme and key issues for consideration and discussion were introduced by experts on the circular economy and digitalization: Mr. P. Jensen, Head of Secretariat, International Resource Panel; Mr. J. Kurbalija, Founding Director of DiploFoundation; and Mr. D. Spoiala, Senior Community Manager at the EU-AU Digital Economy Task Force. At the end of the debate, the co-Rapporteurs Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S. Dinică (Romania) recalled the important interlinkages among these issues and stressed the need to exchange good practices and experiences. They would work on a draft resolution, incorporating the inputs provided during the debate.

The Committee reviewed the draft outcome document of the forthcoming Parliamentary Meeting at the 25<sup>th</sup> Session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP 25), due to take place in Chile on 2 December 2019. The Parliamentary Meeting was being organized by the IPU in cooperation with the Chilean Senate. The co-Rapporteur of the Parliamentary Meeting, Mr. G. Girardi (Chile), introduced the document to the Committee. The Committee was subsequently given the opportunity to make comments and suggestions on it, and to share how their parliaments dealt with climate change. The Committee's feedback would be incorporated into the document by the co-Rapporteur and presented to the Parliamentary Meeting at COP 25.

The Committee also discussed follow-up on the 2014 IPU resolution, *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints*. Expert contributions came from Ms. K. Madi, Director, United Nations Office for Disaster Risk Reduction

(UNDRR) and Ms. A. Armitage, Regional Director for Eastern Europe and Central Asia, United Nations Population Fund (UNFPA). The debate highlighted that, of the 28 action points identified in the resolution, 27 remained valid and required action.

The Committee held elections to the Bureau. Ms. S. Rehman (Pakistan) was elected to complete the first term of the former Bureau member from Pakistan. Mr. I. Sereewatthanawut (Thailand) was elected to complete the first term of the former Bureau member from Thailand. Mr. R. Marian (Republic of Moldova), Ms. M. Carvalho (Brazil) and Mr. B. Scotland (Guyana) were also elected as new members of the Bureau.

The Committee approved the Bureau's proposal to dedicate the Committee's sessions at the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly to drafting the resolution.

The Committee was informed about the Executive Committee's decision to rename it the Standing Committee on Sustainable Development. This decision followed a consultation process to which the Committee Bureau had contributed.

The Committee report was presented to the Assembly at its last sitting on 17 October by the Committee President, Ms. Muzenda Tsitsi.

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee held sittings on 14 and 16 October 2019, with the Committee Vice-President, Ms. A. Gerken (Netherlands), in the Chair.

The Committee considered the draft resolution *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*. The resolution was introduced by the co-Rapporteurs, Mr. H. Millat (Bangladesh), Mr. C. Löhr (Switzerland), and Ms. M. Carvalho (Brazil).

Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, Director-General of the World Health Organization (WHO), thanked the Committee for leading work on the resolution and making the initial draft even stronger. The Forum of Women Parliamentarians had also provided valuable input. Following the political declaration on universal health coverage adopted at the UN General Assembly in September, the IPU resolution was vital for translating that political commitment into concrete realities in all the countries of the world. The resolution rightly focused on promoting health and preventing disease through coordinated action across every sector. The WHO was committed to providing the support called for in the resolution and accelerating progress towards the health targets set out in the Sustainable Development Goals.

When examining the draft resolution, the Committee considered 116 amendments submitted by 21 parliaments [Canada, China, Congo, Cuba, Finland, France, Germany, India, Iran (Islamic Republic of), Italy, Mongolia, Norway, Philippines, Serbia, South Africa, Sweden, Switzerland, Thailand, Turkey, United Arab Emirates, and United Kingdom]. Seven amendments were proposed by the Forum of Women Parliamentarians.

The revised draft resolution was adopted by consensus by the Committee at its final sitting. A reservation was expressed by the delegation of India on the words "indigenous peoples" in preambular paragraph 8.

The Committee Bureau met on 16 October. It considered proposals for the future work programme of the Committee. Three proposals for the subject item of the Committee's next resolution had been submitted before the deadline by Kenya, the Netherlands and the Russian Federation. Each proposal was presented by the corresponding delegation.

Following a recommendation by the Bureau, the Committee approved the proposal put forward by the Netherlands entitled *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation* as the subject of its next resolution. A preparatory debate would take place at the 142<sup>nd</sup> Assembly and the resolution would be finalized at the 143<sup>rd</sup> Assembly in October 2020.

The Committee approved the Bureau's recommendation to hold a panel discussion at the 142<sup>nd</sup> Assembly on the theme *The influence of the Internet on democracy*. Within this panel discussion, which follows on from the 2015 resolution on privacy in the digital era, the focus would be on challenges relating to elections, disinformation and hate speech.

The Committee also endorsed a Declaration to mark the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child, following the recommendation of the Bureau.

The Committee elected Mr. E. Primakov (Russian Federation) as a member of the Bureau, representing the Eurasia Group.

The draft resolution on universal health coverage was presented by Ms. Gerkens (Netherlands) to the Assembly at its plenary sitting in the afternoon of 17 October and was adopted by consensus. The draft resolution included the reservation expressed by India on the words "indigenous peoples" in preambular paragraph 8. Dr. Tedros, WHO Director-General, addressed the Assembly to commend the adoption of the resolution and urge ongoing concrete parliamentary action to implement the resolution and work towards universal health coverage.

The Assembly endorsed the *Declaration on the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child* and viewed a video of a field visit organized with UNICEF to a child care facility in Belgrade that took place on 14 October.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee met on 16 October for two panel discussions: the first on respect for international law in keeping with the UN Charter and other relevant resolutions, and the second on the 2019 IPU survey on the relationship between parliaments and the United Nations.

Thirty-eight delegations were present. There were 15 interventions, many raising specific country situations regarding respect for international law. The second panel raised concerns on the low response rate (only 50 of 179 IPU Members) to the 2019 survey, which would be repeated every two to three years to measure progress over time.

Three new members were elected to the Bureau of the Committee: Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. R. Peña Flores (Costa Rica), and Ms. P. Tohmeena (Thailand).

(f) Debate on the emergency item  
*Addressing climate change*

The debate on the emergency item was held in the morning of 15 October 2019, with Mr. V.C. Sotto III, the President of the Senate of the Philippines, in the Chair. In all, 11 speakers took the floor during the debate.

Participants were unanimous that climate change was indeed a matter of concern for all the people across the globe. The small islands were a "laboratory of climate change" and were getting stronger cyclones than ever. Certain countries – like Kiribati – risked being submerged. The IPU Members were urged to act together to make a difference. If the world did not act now, human beings would not survive. Parliaments had the responsibility and the mandate to determine the budgets to mitigate the effects of climate change, for instance by allotting more of the budget to renewable energy. The worst thing was to deny that climate change was a global problem, and both the developed and developing countries needed to take action as there was no "planet B".

Some countries renewed their pledge to protect the environment and natural resources and referred to some good practices to that effect. For example, Uganda had established a Standing Committee on Climate and Bangladesh had established a Special Climate Change Fund. Other representatives emphasized that developed and developing countries needed to act together to tackle climate change. Engaging and liaising with civil society and youth were equally important.

The Assembly referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Belgium, India, Iran (Islamic Republic of), Netherlands, the Russian Federation, Seychelles, and the United Kingdom.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 16 October 2019, the plenary sitting of the Assembly unanimously adopted the resolution (see page 54).

## 5. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 17 October, Mr. M. Grujic (Serbia) presented the Assembly outcome document, the Belgrade Declaration, *Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation* (page 41). He highlighted the various courses of action that parliaments and parliamentarians could undertake in terms of shaping and implementing international law, enhancing the contribution of regional cooperation to international law, and delivering



on priority areas which required urgent attention – in particular in terms of climate change, human rights and humanitarian law, gender equality, and nuclear disarmament. While these commitments were not new, there was an urgent need for them to be strictly observed and effectively implemented. The world was on a slippery slope of increasing disregard for international agreements and the rule of law, and parliamentarians had the responsibility and a critical role to play in reversing this tide, so as to help build a peaceful and sustainable world. The Assembly then unanimously endorsed the Belgrade Declaration.

The Assembly adopted by consensus the resolution presented by the Standing Committee on Democracy and Human Rights, *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health* (text of resolution on page 45). India had previously expressed a reservation on the words "indigenous peoples" in preambular paragraph 8.

Welcoming the adoption of the landmark resolution, Dr. Tedros Adhanom Ghebreyesus, Director-General of the World Health Organization (WHO) said that health was a political choice. World leaders were now making that choice and unifying around a common vision of a world in which all people could access the health services they needed without suffering financial hardship. The lack of access to affordable, quality health care was a brake on economic growth. It kept people trapped in the cycle of poverty, sapped productivity, and drained hope. Universal health coverage (UHC) was not just a moral imperative, it was a security and economic imperative too. The comprehensive resolution was a strong tool that addressed all of the major health challenges that countries faced. At its heart was the conviction that health was a human right, not a privilege. Its adoption marked the beginning of a new period of work for parliamentarians. They should enact legislation and allocate public financing for UHC, establish multisectoral cooperation across parliament to enable UHC, and ensure accountability for follow-through on political commitments made.

The Assembly then endorsed the parliamentary Declaration marking the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention of the Rights of the Child and recommitting to the Convention's core principles (page 44).

The Assembly noted the Reports of the Standing Committee on Peace and International Security, the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade, and the Standing Committee on United Nations Affairs, and it approved the subject item of the resolution to be adopted at the 143<sup>rd</sup> IPU Assembly, together with the rapporteurs who would be working on this draft resolution (page 36). The Assembly also approved the proposed amendments to the IPU Statutes and Rules which aimed to strengthen existing sanctions for single-sex delegations, as well as to provide incentives to gender-balanced delegations by giving them more visibility during the Assembly.

On behalf of the Parliament of Rwanda, Ms. D. Mukabalisa, Speaker of the Chamber of Deputies, warmly encouraged all IPU Members to attend the 143<sup>rd</sup> IPU Assembly, which would be taking place from 11 to 15 October 2020 in Kigali. A short video was shown.

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: Mr. I. Khodjiev (Uzbekistan) on behalf of the Eurasia Group, Mr. J.F. Mudenda (Zimbabwe) on behalf of the African Group, Mr. A. Abdel-Aal (Egypt) on behalf of the Arab Group, Mr. H.A. Khan (Pakistan) on behalf of the Asia-Pacific Group, Ms. D. Solórzano (Venezuela) on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, and Mr. D. Pacheco (Portugal) on behalf of the Twelve Plus Group. They extended their deep appreciation to the people and national authorities of the Republic of Serbia for the warm hospitality and excellent organization of what had undoubtedly been a very successful IPU Assembly. They congratulated Ms. M. Gojkovic, Speaker of the National Assembly, for her personal leadership and outreach to all IPU Member Parliaments in the service of peace and understanding. They thanked the IPU President and Secretariat for their hard work and pledged their commitment to follow up on the important decisions that they had collectively taken.

In her concluding remarks, the IPU President provided an overview of the main highlights and outcomes of the Assembly, and reiterated the importance of parliamentary solidarity and robust parliamentary action in tackling the challenges of our world. She underscored the need for parliamentary diplomacy in building bridges of understanding and trust, and in preserving the integrity of the institution of parliament and securing the human rights of parliamentarians around the world.

She expressed the IPU's deep concern regarding the situation in three Latin American countries – Ecuador, El Salvador and Peru – and offered the good offices of the IPU in order to promote inclusive dialogue and peaceful solutions. She called on all parties to fully abide by the rule of law, allow parliament to function without interference and avoid escalation through dialogue and consultation. As the global organization of national parliaments, the IPU reiterated its strong commitment to protect all parliaments and parliamentarians under threat.

The IPU President thanked Ms. Gojkovic, Speaker of the National Assembly of Serbia, for the excellent conditions they had provided for a very substantive Assembly, which without a doubt had generated a high level of participation, rich and fruitful discussions, and very substantive outcomes. It was now up to the IPU Member Parliaments to follow up on these outcomes through robust action.

In her closing remarks, Ms. Gojkovic thanked all delegations for their active contributions to the successful outcome of the Belgrade Assembly. Her country had been honoured to receive so many delegations from the world over, and to showcase Serbia's firm commitment to international law, world peace, and the well-being of the people. She had held bilateral meetings with many Speakers of parliament and heads of delegations who had come to Belgrade for the IPU Assembly, and she looked forward to further developing good and productive cooperation with them all. She also thanked the IPU Secretariat, the interpreters, and all the Serbian staff and volunteers who had worked so hard to provide the best possible conditions for the Assembly. She looked forward to working closely with the IPU in the implementation of the important outcomes of the Belgrade Assembly.

Thanking all the participants again for their support and active engagement, she declared the 141<sup>st</sup> IPU Assembly closed.

## 205<sup>th</sup> session of the Governing Council

### 1. Election of the President of the 141<sup>st</sup> IPU Assembly

At its first sitting on 14 October, the Governing Council proposed that Ms. Maja Gojković, Speaker of the National Assembly of Serbia, be elected President of the 141<sup>st</sup> IPU Assembly.

### 2. Financial situation

The Governing Council received a report on the financial situation of the IPU as at 30 June 2019 and an updated list of unpaid assessed contributions. It confirmed that the full membership rights of three Members (Honduras, Mauritania and Papua New Guinea) were now suspended due to arrears of three or more years of contributions. As at 12 October 2019, four Members (Comoros, Dominican Republic, Libya and Venezuela) and two Associate Members (Andean Parliament and Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union) had arrears of two full years and were subject to participation and/or voting sanctions. The Chairperson of the Sub-Committee on Finance, Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland), noted that the Secretary General had made repeated efforts to follow up with all the Members subject to payment sanctions, but no payments had been forthcoming. Heads of geopolitical groups were encouraged to follow up on any arrears of the Members within their respective groups. She expressed her thanks to all those Members who paid their contributions regularly and on time.

Ms. Kiener Nellen reported that the current financial situation of the IPU was both stable and sound. The return on investments was currently 7.6 per cent for 2019, an excellent performance which would benefit the IPU's 2019 financial results. The Governing Council took note that the income and expenditure of the IPU were close to target for the first half of 2019 and were projected to remain within overall budget until the end of the year.

The Governing Council endorsed the recommendation by the Executive Committee to grant a request for financial assistance from the Parliamentary Solidarity Fund (PSF) from the Parliament of the Solomon Islands to attend a future IPU Assembly. The Council also noted that the rules and procedures for the PSF had been simplified by the Executive Committee in order to make them more flexible and effective in encouraging the affiliation of potential Member Parliaments. Parliaments that could potentially become eligible for future PSF support included those of Antigua and Barbuda, Belize, Dominica, Grenada, Kiribati, Nauru, and Saint Kitts and Nevis.

The Governing Council further took note of the report on mobilization of voluntary funding prepared by the Secretariat.

### 3. 2020 draft consolidated budget

The Council was presented with the consolidated draft budget for 2020. Reporting on behalf of the Executive Committee, Ms. Kiener Nellen explained that the draft budget had been prepared under the supervision of the Sub-Committee on Finance and was in accordance with its guidance. The

Sub-Committee had met three times to discuss drafts of the budget, during which time it had studied detailed forecasts and analyses and received explanations from the Secretariat. Ms. Kiener Nellen thanked the Secretariat finance team for its work and for the high quality of the documents prepared.

The budget proposal was faithful to the IPU's Strategy for 2017–2021 and to the guidelines and decisions of the governing bodies. It included an allocation of CHF 300,000 towards the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, further funding for priority activities towards realizing the President's vision (CHF 140,000) as well as support to the Parliament of Rwanda towards its hosting of the 143<sup>rd</sup> Assembly in Kigali.

The IPU's scale of contributions in the budget proposal was patterned on the new scale of assessment of the United Nations as usual. The Parliament of China would become the IPU's largest contributor to the core budget in 2020 and would pay an increased contribution at the IPU's upper limit of 11.75 per cent. Simultaneously, several Members would see their IPU contributions fall from the level at which they had been assessed in 2019. The Executive Committee suggested that those Members may wish to consider making a voluntary donation to the IPU of the savings they would have made, in order to provide support to IPU programmes in 2020. The letters to be sent to those Members in December 2019, calling in their 2020 statutory contributions, would mention the amount of the reduction in their contribution and invite them to consider making a corresponding donation.

The Governing Council approved the 2020 budget.

#### **4. Report of the IPU President**

The Governing Council took note of the report of the President on her activities since the 204<sup>th</sup> session of the Governing Council (<https://www.ipu.org/file/8237/download>). She identified the following priorities: parliamentary engagement with United Nations processes and forums; IPU communication efforts on multilateralism; transparency and accountability practices; and mechanisms to implement and follow-up on IPU decisions and resolutions. Her report would be sent out to all the Member Parliaments and individual parliamentarians in the IPU Secretariat's mailing lists.

#### **5. Report of the IPU Secretary General on the activities of the IPU since the 204<sup>th</sup> session of the Governing Council**

The Governing Council took note of the interim report of the Secretary General on the activities of the IPU since the 204<sup>th</sup> session of the Council to implement the eight objectives set out in the IPU Strategy for 2017–2021 (<https://www.ipu.org/file/8235/download>). The Council furthermore supported the Secretary General's pursuit of coordination with the leadership of UN agencies and other partners, with a view to implementing the strategic objectives and decisions adopted by the IPU Membership.

The Governing Council endorsed the signing of a memorandum of understanding on cooperation with:

- the Secretariat of the United Nations Framework Convention on Climate Change, the Kyoto Protocol and the Paris Agreement with a view to securing support and technical expertise for the IPU's activities on climate change, and
- the Parliamentary Assembly of La Francophonie.

The Governing Council also endorsed the proposal for the IPU to join the multilateral organizations constituency of Universal Health Coverage 2030 (UHC2030).

#### **6. Cooperation with the United Nations system**

The Governing Council took note of the checklist of joint UN-IPU activities carried out over the past six months and welcomed the growing cooperation between the two organizations. It endorsed the recommendation to give the IPU Secretariat a mandate to undertake a comprehensive assessment of the strategic partnership between the IPU and the United Nations on the understanding that the assessment would be an inclusive process, based on consultations with IPU Members and office holders as well as with key UN officials. The assessment, to be carried out by an independent consultant, would then feed into preparations for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in 2020 and the revision of the IPU Strategy.

## 7. Membership of the IPU and Observer status

The Governing Council endorsed the recommendation by the Executive Committee to upgrade the status of the Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF) from permanent observer to that of Associate Member. It also encouraged the IPU to seek a similar status with the APF. The IPU and APF shared many areas of common interest and had been working together for many years. There was the opportunity to take the partnership even further, as evidenced by the new framework agreement that was endorsed and due for signature in the context of the Belgrade Assembly.

The Council also welcomed and approved the requests for observer status received from PARLASUR (MERCOSUR Parliament) and from the International Parliament for Tolerance and Peace. The Council reconfirmed the strategic objective of the IPU to enhance dialogue and cooperation with regional and other parliamentary organizations, with a view to capitalizing on the comparative advantages, building synergies and ensuring greater coherence in inter-parliamentary cooperation.

The Council was apprised of the situation of certain parliaments and endorsed the related recommendations made by the Executive Committee with regard to each of those parliaments. It endorsed the recommendation of the Executive Committee to dissolve the Working Group on Syria. In accordance with Article 5.2 of the IPU Statutes, it approved the request by the National Assembly of Venezuela to register a delegation of two parliamentarians with voting rights, given the fact that Venezuela's failure to pay its assessed contribution was due to conditions beyond parliament's control. It also held a lengthy discussion on the situation in Yemen, and the recommendations formulated by the Executive Committee on remaining in constant communication with all parties and continuing to monitor the situation closely were submitted to a roll-call vote with the following results: 104 in favour; 24 against; 39 abstentions. The recommendations were therefore approved by a majority.

As noted above, despite multiple efforts by the IPU Secretary General and the Chairs of the geopolitical groups concerned, Honduras, Mauritania and Papua New Guinea had not paid their arrears by the agreed deadline of 1 October. The three Parliaments would be included in the category of non-participating members.

## 8. Strengthening the work of the IPU

The Governing Council endorsed the Executive Committee's recommendation to change the name of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade to Standing Committee on Sustainable Development. While this change would take effect immediately, the composition of the Standing Committee would continue to be made up of 18 members (three per geopolitical group), with the addition of ex officio members, namely the President of the Bureau of Women Parliamentarians and the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians. The same provision would apply also to the other Standing Committees.

The Council endorsed the creation of the Working Group on Science and Technology on the understanding that proposals on the Group's working arrangements and activities should be discussed at the next IPU Assembly.

The Governing Council took note of the request to establish a Working Group on Political Sanctions. It decided to revert to the matter at the 142<sup>nd</sup> Assembly on the basis of a more detailed note on such a Group's rationale, mandate, composition and working arrangements. During the deliberations of the Council the delegations of the United Kingdom and Canada objected to the creation of the Group. The delegation of Australia agreed in principle with establishing this Working Group, but shared the view that the concept note supporting the proposal should be more detailed.

The Governing Council endorsed the Executive Committee's recommendation to review agreements signed between hosts and the IPU in order to stipulate that neither party may issue unilateral invitations. The intention was to avoid situations where participants who were not entitled to attend certain events were invited without the consent of the other co-organizers. The IPU should retain full responsibility for all events organized under its aegis.

## 9. Amendments to the IPU Statutes and Rules

The Governing Council adopted amendments submitted by the Gender Partnership Group which strengthened the existing sanctions for single-sex delegations and provided incentives to gender-balanced delegations.

The amendment submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians concerning the application of the quorum had not been accepted by Executive Committee and was therefore not presented to the Council for a decision.

## 10. Recent specialized meetings

The Governing Council took note of the outcomes of the following specialized meetings:

Technical briefing: From commitment to action: Parliaments moving the UHC agenda forward; Second Regional Seminar for the Asia-Pacific Region Parliaments on Achieving the Sustainable Development Goals (<https://www.ipu.org/event/technical-briefing-commitment-action-parliaments-moving-uhc-agenda-forward#event-sub-page-20234/>); Regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group (<https://www.ipu.org/file/7856/download>); IPU-UN Regional Conference for the countries of the Sahel Region: Parliamentary engagement in addressing terrorism and conditions conducive to terrorism in the Sahel region (<https://www.ipu.org/event/ipu-un-regional-conference-countries-sahel-region-parliamentary-engagement-in-addressing-terrorism-and-conditions-conducive-terrorism-in-sahel#event-sub-page-documents/>); Fourth Interregional Seminar on Parliamentary Capacity Building and the Further Implementation of the Sustainable Development Goals: Stronger Inter-parliamentary Exchanges for a More Efficient Achievement of the SDGs (<https://www.ipu.org/event/fourth-interregional-seminar-parliamentary-capacity-building-and-further-implementation-sustainable-development-goals-stronger-inter>); Parliamentary engagement on human rights: Identifying good practices and new opportunities for action (<https://www.ipu.org/file/7623/download>); Parliamentary Forum at the 2019 High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF) and related meetings (<https://www.ipu.org/file/7764/download>); Fourth South Asian Speakers' Summit on Achieving the SDGs (<https://www.ipu.org/file/7633/download>); Sixth Global Conference of Young Parliamentarians ([www.ipu.org/file/7696/download?token=Gf27RSML](http://www.ipu.org/file/7696/download?token=Gf27RSML)); Regional seminar on Engaging Parliaments of the Pacific Region in the Implementation of UN Security Council Resolution 1540 ([www.ipu.org/event/regional-seminar-parliaments-and-implementation-un-security-council-resolution-1540#event-sub-page-documents/](http://www.ipu.org/event/regional-seminar-parliaments-and-implementation-un-security-council-resolution-1540#event-sub-page-documents/)); and IPU-UN Regional Conference for the Asia-Pacific Group on the role of parliamentarians in preventing and countering terrorism and addressing conditions conducive to terrorism in the Asia-Pacific region (<https://www.ipu.org/event/capacity-building-workshop-countering-terrorism-and-violent-extremism-asia-pacific-group#event-sub-page-documents/>).

## 11. Reports of plenary bodies and specialized committees

The Governing Council endorsed the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the Gender Partnership Group, the Advisory Group on Health, the Group of Facilitators for Cyprus, the Forum of Young Parliamentarians of the IPU, and the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG). The Council endorsed the new appointments to these bodies.

The Council approved seven decisions concerning 229 parliamentarians submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (<https://www.ipu.org/file/8222/download>). The Council noted the reservations of the delegations of Uganda and Turkey concerning the cases in their respective countries, and those from Egypt, Jordan and Yemen relating to the case of Yemen.

A handbook for parliamentarians entitled *Eliminating Forced Labour* was launched. It had been jointly produced by the IPU and the International Labour Organization (ILO). ILO Director-General Mr. G. Ryder addressed the Council by video message.

## 12. Future inter-parliamentary meetings

The Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see page 80).

While it reconfirmed that the 143<sup>rd</sup> Assembly would be held in Rwanda (October 2020), the Council endorsed the Executive Committee's recommendation to extend the deadline to the Parliament of Kenya to spring 2020 to confirm its availability to host the 144<sup>th</sup> IPU Assembly. The Executive Committee was not in favour of granting the Parliament of Kenya's request for extra financial assistance to hold that Assembly.

### 13. Elections to the Executive Committee

The Governing Council elected the following members to the Executive Committee for a four-year term ending in October 2023.

- Ms. E. Anyakun (Uganda) and Mr. J. Mudenda (Zimbabwe) from the African Group
- Mr. R. Rabbani (Pakistan) and Ms. P. Krairiksh (Thailand) from the Asia-Pacific Group
- Mr. A. Saidov (Uzbekistan) from the Eurasia Group
- Mr. J.P. Letelier (Chile) from the Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. C. Widegren (Sweden) from the Twelve Plus Group.

The Council elected Mr. G. Chen (China) as the new Vice-President of the Executive Committee.

### 14. Elections to the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament

The Governing Council elected the following members to the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament:

- Mr. S. Chenine (Algeria) from the African Group
- Ms. Z. Greceanii (Republic of Moldova) from the Eurasia Group
- Ms. L. Rojas Hernández (Mexico), Mr. B. Llano (Paraguay) and Mr. C. Litardo (Ecuador) from the Group of Latin America and the Caribbean

Along with three representatives of the Executive Committee:

- Mr. J. Mudenda (Zimbabwe)
- Mr. J.P. Letelier (Chile)
- Ms. P. Krairiksh (Thailand).

## 282<sup>nd</sup> session of the Executive Committee

### 1. Debates and decisions

The Executive Committee held its 282<sup>nd</sup> session on 11, 12 and 16 October 2019 in Belgrade.

The President of the IPU chaired the meetings. The following members took part in the session:

Mr. K. Kosachev (Russian Federation); Mr. A. Abdel Aal (Egypt); Mr. Nguyen Van Giau (Viet Nam) on 11 and 12 October, replaced by Mr. Don Tuan Phong on 16 October; Mr. A. Lins (Brazil); Ms. S. Atallahjan (Canada), replacing Mr. D. McGuinty; Ms. M.I. Oliveira Valente (Angola); Mr. G. Chen (China); Mr. K. Jalali [Iran (Islamic Republic of)] on 11 and 12 October; Mr. M. Lusaka (Kenya); Mr. U. Leirstein (Norway), replacing Ms. H. Haukeland Liadal; Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal); Mr. M. Grujic (Serbia); Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland); Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba) on 16 October; Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates) in her capacity as Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians; and Mr. M. Bouva (Suriname) in his capacity as President of the Bureau of the Forum of Young Parliamentarians. Mr. G. Gali Ngothé (Chad) was absent.

The Executive Committee took note of the reports of both the President and the Secretary General. It highlighted the importance of scaling up IPU participation in the different UN forums. It believed that, insofar as possible, IPU office holders representing their geopolitical groups should represent the IPU at events in their respective regions. With a view to allowing members to plan better and free up time for IPU commitments, the Committee recommended that the Secretariat start preparing the calendar of regular UN events a year ahead of time.

The Executive Committee recommended remaining in regular contact with the United States Congress and continuing to exchange information with them and raise awareness of the IPU.

The Executive Committee heard a report from an independent consultant who was conducting an accountability, transparency and openness assessment of the IPU. The Executive Committee took note of the next step of the process, which would be to analyse the information gathered, identify potential gaps and make recommendations.

The Executive Committee recognized that innovations in recent years in terms of workshops, the Speakers' Dialogue, and implementation follow-up at IPU Assemblies had been successful, but that more remained to be done.

The IPU was doing important and useful work on the SDGs, such as the SDG self-assessment toolkit, which existed in multiple languages and was designed to allow parliaments to move beyond just talking to measuring and assessing their performance and progress. Since the SDG toolkit had been published in 2016, the IPU had come a long way and had more experience in the domain. The Executive Committee recommended updating the publication accordingly.

The Executive Committee took note of the situation of certain parliaments and made recommendations in terms of follow-up.

The Chairperson of the Working Group on Syria briefed the Executive Committee on the difficulties the Group was facing in fulfilling its mandate in the current climate. In order to ascertain the views of the Syrian delegation, he had approached the delegation during the Assembly and the general consensus was that there was no need to maintain the Working Group for the time being. The Executive Committee therefore recommended the dissolution of the Working Group.

The Executive Committee applauded the IPU's cooperation with the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP), as reaffirmed by the ASGP President, and supported his request to further involve the ASGP in the IPU's work, including the preparation of the third Global Parliamentary Report.

Regarding the 130<sup>th</sup> anniversary book, the Executive Committee encouraged Member Parliaments to send their contributions as soon as possible to the IPU Secretariat.

Following the decision to step up the IPU's engagement with economic issues, the Executive Committee took note of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade's recommendation to change its name to Standing Committee on Sustainable Development, in recognition of the role that economic policy, at various levels and broadly conceived, played in sustainable development. The Executive Committee recommended this change for the Council's approval.

In light of the increasing importance of science and technology in the lives of all, and in parliamentary life, the Executive Committee welcomed the proposal to establish a Working Group on Science and Technology. It requested that the Group's working arrangements and activities be developed for formal consideration at the next Assembly in Geneva.

Given the IPU's past statements against political sanctions and visa restrictions imposed on parliamentarians, the Executive Committee was largely in favour of setting up a working group to explore this matter under the principle of parliamentary solidarity. The Working Group's working arrangements, terms of reference and composition would be finalized in the coming months.

The Executive Committee was in agreement with the proposed amendment to the IPU Statutes and Rules submitted by the Gender Partnership Group whereby the existing sanctions for single-sex delegations were strengthened and incentives were provided to gender-balanced delegations.

The Executive Committee was not in favour of the proposed amendment to the IPU Statutes and Rules submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians concerning the application of the quorum.

The Executive Committee was informed of the responses received from Member Parliaments about their work in follow-up to IPU resolutions and other decisions, as well as of the results of a recent survey on national parliaments' engagement with the UN system, which had identified certain challenges that needed to be addressed. The Executive Committee also approved the hiring of an independent expert to evaluate the IPU's political project at the United Nations as a first step towards the formulation of concrete recommendations that could be fed into the preparatory process for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in 2020.

The Executive Committee recommended the election of seven members to replace those who were ending their term. The geopolitical groups were encouraged to designate their respective Vice-Presidents to sit on the Executive Committee.

## 2. Sub-Committee on Finance

The Sub-Committee on Finance had met on 10 October 2019 to prepare and facilitate the Committee's consideration of the financial situation of the IPU, the draft programme and budget for 2020 and the voluntary funding situation. The Sub-Committee advised the Executive Committee to recommend the 2020 budget to the Governing Council, having been closely involved in overseeing its preparation throughout the year.

The Sub-Committee on Finance had also analysed a request for financial assistance from the Parliamentary Solidarity Fund (PSF) from the Parliament of the Solomon Islands to attend a future IPU Assembly. The Sub-Committee agreed to submit a proposal to the Executive Committee that the PSF rules and procedures be simplified in order to make them more flexible and effective in encouraging the affiliation of new Member Parliaments.

The Chairperson of the Sub-Committee on Finance, Ms. Kiener Nellen (Switzerland), noted that the Secretary General had made every effort to follow up with all those Members and Associate Members subject to sanctions due to arrears of payment. Nevertheless, the full membership rights of three Members (Honduras, Mauritania and Papua New Guinea) were now suspended due to arrears of three or more years' contributions.

## 3. Questions relating to the IPU Secretariat

The Executive Committee was informed of staff movements and promotions. It also approved an amendment to Article IX, Regulation 9.1 of the IPU Staff Regulations on the age of retirement and its transitional provisions in order to align them with the rules of the United Nations Joint Staff Pension Fund.

# Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 30<sup>th</sup> session of the Forum of Women Parliamentarians took place on 13 October 2019. At the meeting, there were 157 participants, including 82 parliamentarians (72 women and 10 men) from 76 countries, and representatives from various international organizations.

The 30<sup>th</sup> session was opened by Ms. S. Kihika (Kenya), President of the Bureau of Women Parliamentarians. Ms. G. Čomić (MP and Deputy Speaker of the National Assembly of Serbia) was elected Chair of the 30<sup>th</sup> session of the Forum. She welcomed the participants and presented the programme of work. The IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, also welcomed the members of the Forum. The IPU Secretary General, Mr. M. Chungong, was also in attendance.

As a contribution to the Assembly, the participants examined, from the point of view of gender equality, the draft resolution on the agenda of the 141<sup>st</sup> IPU Assembly, *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*. After a presentation of the draft resolution by two of its co-Rapporteurs, Mr. H. Millat (Bangladesh) and Ms. M. Carvalho (Brazil), the Forum divided in two groups to consider specific aspects of the draft resolution. One group discussed *Ensuring universal health coverage is responsive to the needs of women and girls* and the second group discussed *Lifting legal, social, economic and financial barriers for women's and girls' access to health-care services*. The Forum subsequently proposed amendments which the Standing Committee on Democracy and Human Rights incorporated into the draft resolution.

The Forum marked the 40<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW). Participants highlighted the important contribution that CEDAW had made to the work of parliaments in advancing gender equality. They underscored achievements as well as persisting challenges in implementing CEDAW, such as repealing discrimination in legislation, curbing gender stereotypes and effectively implementing existing gender-responsive legislation. Participants prioritized parliamentary action to eliminate discrimination against women in laws and policies in the areas of land ownership, employment, and nationality and citizenship. They also wanted them to address emerging areas of discrimination against women and girls, such as climate change, the situation of refugees and stateless persons, electoral violence against women candidates and women voters, street sexual harassment, and sexist speech. They called for accelerating the advancement of women's political participation and the protection of women and girls from gender-based violence. They also called for a better engagement of parliaments in the CEDAW review processes, in the 2020 Beijing +25 review, as well as in the initiative *Equality in law for women and girls by 2030: A multistakeholder strategy for accelerated action* launched by UN Women in partnership with the IPU and other stakeholders.



The Forum organized a Parity debate entitled *#NotInMyParliament: National and regional strategies* (see page 27).

The Bureau of Women Parliamentarians met on 13 and 17 October. It decided to mark in 2020 the forthcoming 25-year review of the Beijing Declaration and Platform for Action and to contribute a parliamentary perspective to the UN review process. That would include the annual IPU-UN Women parliamentary meeting to be held on the occasion of the Commission on the Status of Women which, in 2020, would mark Beijing +25.

The Forum elected the following regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians:

#### *Eurasia Group*

- Ms. L. Vasylenko (Ukraine) to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who was no longer a parliamentarian, for a term ending in April 2022.

Ms. E. Anyakun (Uganda) and Ms. C. Widegren (Sweden) became ex officio members of the Bureau in their capacity as Executive Committee members for a term ending in October 2023.

Ms. G. Čović (Serbia) was elected President of the 30<sup>th</sup> session of the Forum of Women Parliamentarians and became an ex officio member of the Bureau for a term ending in October 2021.

## Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians met on 14 October; 85 young parliamentarians were in attendance (38% women). The meeting was chaired by the President of the Forum, Mr. M. Bouva (Suriname).

The IPU President and Secretary General welcomed the participants and emphasized the success of the IPU youth movement since its inception and especially following the 2010 IPU resolution, *Youth participation in the democratic process*.

Of those registered to attend the 141<sup>st</sup> Assembly, 21.5 per cent were young MPs. More young men and women MPs were needed in all delegations to reach the minimum target of 25 per cent of young delegates at IPU Assemblies. The Forum elected Ms. R. Nikhil Khadse (India) as a new Board member.

Reporting country updates, the young MPs took stock of positive measures being taken around the world to enhance youth participation, including creating new caucuses of young parliamentarians, lowering the ages to vote and to run for office, and introducing legal provisions to cap electoral campaign financing in some countries.

Reviewing recent IPU youth empowerment activities, the young parliamentarians commended the new training hubs and the mentorship café which took place during the Sixth Global Conference of Young Parliamentarians in Paraguay in September 2019 and called for such initiatives to continue at the global and national levels. Looking ahead, they welcomed the news that the Seventh Global Conference of Young Parliamentarians would take place in Georgia in late spring 2020.

With regard to the agenda of the 141<sup>st</sup> Assembly, the participants called for greater youth responsiveness in efforts to uphold international law and human rights. They shared experiences of addressing health issues relevant to youth in the pursuit of universal health coverage.

In preparation for the 142<sup>nd</sup> Assembly, the Forum appointed Mr. O. Al-Tabtabaee (Kuwait) and Ms. M. Tiendrébéogo (Burkina Faso) to prepare youth overview reports on the themes of the future draft resolutions, respectively on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*, and *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*.

The Board of the Forum also met on 14 October and its members agreed that the theme of the Seventh Global Conference of Young Parliamentarians should focus on sharing experiences of youth policies and supporting gender equality in view of the Beijing +25 review in 2020.

## Subsidiary bodies of the Governing Council

### 1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Ms. A. Jerkov (Serbia), President, Ms. D. Solórzano (Bolivarian Republic of Venezuela), Vice-President, Mr. F. Pinedo (Argentina), Mr. D. Carter (New Zealand), Mr. J. Kim (Republic of Korea) and Mr. A. Caroni (Switzerland) took part in the Committee's 160<sup>th</sup> session, held from 12 to 16 October 2019. Mr. A. Alaradi (Bahrain), Mr. N. Bako-Arifari (Benin), Ms. L. Dumont (France) and Ms. J. Mukoda-Zabwe (Uganda) were unable to attend.

The Committee submitted seven decisions to the Governing Council for adoption concerning 229 parliamentarians from the following countries: Brazil, Libya, Mongolia, Uganda, Turkey, Venezuela (Bolivarian Republic of), and Yemen.

During the session, the Committee held eight hearings and informal meetings with delegations and complainants to reinforce its understanding of the cases before it and to convey its concerns. The Committee had on its agenda 15 cases concerning the situation of 305 members of parliament in 10 countries. Of the cases examined, 32 per cent were from the Americas, 24 per cent from Africa, 24 per cent from the Middle East and North Africa, 19 per cent from Europe and one per cent from Asia. 83 per cent of the cases concerned opposition members of parliament and 21 per cent concerned women. Of the cases, 56 per cent were presented for the first time, which was a new record. The violations most frequently examined by the Committee during the session were: undue suspension and loss of parliamentary mandate; lack of due process in proceedings against members of parliament; torture, ill-treatment and other acts of violence; threats or acts of intimidation; and violations of freedom of expression.

### 2. Committee on Middle East Questions

The Committee held two sittings, on 15 and 16 October 2019. The Committee's President, Ms. S. Ataullahjan (Canada), Mr. H. Julien-Laferrrière (France), Ms. A.P. Boateng (Ghana), Mr. A. Al-Ahmad (Palestine), Mr. A.A. Jama (Somalia), and Mr. M. Al Mehrzi (United Arab Emirates) attended both sittings. A delegate from Lesotho represented Ms. M. Mokitimi (Lesotho) in the sitting on 16 October. Although the quorum had not been met during the sittings of the Committee, the members agreed to carry on the discussions, knowing that none of the decisions would be binding.

As per usual practice, the Committee members examined the current situation in the region, particularly in Israel and Palestine, Libya, Syria and, at length, Yemen. The members were informed about the recent legislative elections that took place on 17 September 2019 in Israel and about the upcoming elections in Palestine. The Palestinian delegate invited the IPU and any other interested parties to participate in the elections as observers.

The Committee was very pleased to have had the opportunity to hear from the Libyan and the Yemeni delegations and it felt satisfied with the ensuing fruitful discussions. In this regard, it wished to clearly highlight that there was only one Parliament in Yemen, which represented the Yemeni people and worked in line with the constitution of the country. The Committee thanked the delegation of Yemen for their comprehensive presentation. Regarding Libya, the delegation expounded the fact that the country was deeply divided but that the House of Representatives of Libya was doing its best to hold parliamentary sessions, despite security concerns. The Committee welcomed both presentations and stressed that its main focus remained the humanitarian situation in Libya and in Yemen.

Regarding Syria, the Committee members were saddened by recent developments and enquired about the status of the IPU Working Group on Syria. As the work of the group had been stalled for some time, the members discussed the possibility of undertaking a mission to Syria to gain a better understanding of the situation on the ground.

The members agreed to hold a round table in the coming months to discuss the role and the mandate of the Committee in depth, in addition to other matters that would be agreed upon. Lastly, the members remained eager to undertake a visit to the region and hoped that it could take place soon after the convening of the 21<sup>st</sup> Knesset. Both Israel (in writing) and Palestine welcomed such a mission.

### 3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee met on 14 October 2019. Representatives of the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) attended.

The Committee discussed cooperation with the ICRC and strategies to enhance the contribution of parliaments to implementing international humanitarian law (IHL), particularly in the context of the 70<sup>th</sup> anniversary of the four Geneva Conventions of 1949. To bolster engagement, the Committee recommended that Members:

- Disseminate in their respective parliaments the IPU-ICRC handbook for parliamentarians on international humanitarian law produced in 2016;
- Support the translation of the handbook into national languages by providing financial support to the ICRC to produce new language versions. Organize a launch event or debate on the issue in their parliament;
- Reach out to ICRC representatives in their respective countries for support, information and engagement;
- Review their national legislation to assess its conformity with IHL.

The Committee also recommended that the IPU and the ICRC consider organizing regional workshops or training on parliamentary committees dealing with IHL, which would explore the interaction between parliaments and national humanitarian law committees. It furthermore recommended the collection of best practices.

Follow-up to the emergency item resolution, *Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingya as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar*, adopted at the 137<sup>th</sup> IPU Assembly in St. Petersburg, was discussed. To address the sensitive context, including the root causes of the crisis, the Committee recommended adopting a practical approach and engaging with the Parliament of Myanmar to organize a workshop in Myanmar on the role of parliament and peacebuilding.

The Committee discussed current refugee-related crises and where its engagement could contribute meaningfully to overall efforts. Three countries were discussed, as a result of exchanges between the IPU President and the UNHCR High Commissioner: Yemen, Syria and South Sudan. The Committee acknowledged the importance of monitoring and closely following developments in the three countries, focusing on the humanitarian perspective, as per its mandate. At the same time, the Committee recommended organizing on-site missions to the respective countries, possibly starting with South Sudan.

The Committee discussed follow-up to and work on the Global Compact on Refugees. It recommended that the IPU put forward a pledge (below) reflecting ongoing and planned work.

IPU Pledge to the Global Refugee Forum:

*The Inter-Parliamentary Union pledges to:*

- *raise parliaments' awareness, at each IPU Assembly, of progress and challenges in developing comprehensive refugee responses*
- *engage with MPs, and in particular young parliamentarians and women parliamentarians, and support them in taking action in support of refugees and host countries*
- *collect, with UNHCR, good parliamentary practices and disseminate them among the parliamentary community*
- *organize, with UNHCR, training and capacity-building initiatives for MPs in legislative work in complement to national pledges.*

The Committee also discussed progress on the UNHCR #IBelong campaign on statelessness and recommended that the IPU put forward a pledge (below).

IPU Pledge to the #IBelong Campaign:

*The Inter-Parliamentary Union pledges to:*

- *raise political awareness of parliaments of, monitor progress on and draw attention to legislative and other reforms to address statelessness at each IPU Assembly*
- *engage young parliamentarians and women parliamentarians in efforts to address statelessness, in particular in addressing gender-based discrimination in nationality laws.*
- *provide support to parliaments involved in reforming nationality laws to prevent statelessness and addressing discrimination in law.*

The Committee noted that one of its members had been absent for two consecutive sessions without justification. In accordance with the Rules, the member would be notified that her seat would now be declared vacant. Elections would be held at the next Assembly.

#### 4. Gender Partnership Group

The Group held its 43<sup>rd</sup> session on 12 and 16 October 2019. In attendance were Mr. K. Lusaka (Kenya), Mr. K. Kosachev (Russian Federation), Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates), and Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) in the absence of Ms. H. Haukeland Liadal (Norway).

As per its mandate, the Group reviewed the composition of delegations at the 141<sup>st</sup> IPU Assembly. As at 16 October 2019, 30.7 per cent of the delegates at the Assembly were women (see page 76). That was well below the 2016 record of 32.9 per cent, which was reached only once again in 2018. The Group commended the gender-balanced delegations attending the 141<sup>st</sup> Assembly. In Belgrade, in 30 delegations out of 149 (20.1%), women accounted for 40 to 60 per cent of delegates (see list on page 77).

Of the 149 delegations present, 134 were composed of at least two delegates, of which 15 were composed exclusively of men (11.3%). No delegation of two or more members was composed entirely of women. The 15 single-sex delegations were from the parliaments of the following States: Belgium, Benin, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Côte d'Ivoire, Guatemala, Latvia, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Micronesia (Federated States of), Morocco, Poland, Turkmenistan and Yemen. In addition, there were 17 single-member delegations attending the Assembly. Overall, 9 delegations were subjected to sanctions.

Considering the persistently large number of single-sex delegations at the IPU Assemblies, the Group submitted in advance of the 141<sup>st</sup> Assembly amendments to the current IPU Statutes and Rules reinforcing existing sanctions for single-sex delegations by further reducing voting rights and implementing sanctions after two Assemblies. The amendments would be adopted at the 141<sup>st</sup> Assembly. The Group also stressed the importance of ensuring geopolitical groups' compliance with existing gender quotas in the IPU bodies, especially in the Executive Committee.

The Group welcomed the forthcoming launch of the IPU *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament* and agreed to continue developing a dedicated framework against sexism and sexual harassment at the Assemblies and other IPU-organized meetings. It adopted a roadmap which included identifying existing gaps and opportunities; fostering a better understanding of the problem; and pursuing adequate institutional responses. It expressed its wish to engage delegations, the Bureau of Women Parliamentarians, and other IPU bodies and stakeholders in those endeavours.

As per its mandate, the Group also discussed how to support parliaments with few or no women members. On 16 October, the Group met with two delegations in whose Parliaments women accounted for less than five per cent of members: the delegation of the Maldives and the delegation of Oman, which the Group had already met at the 140<sup>th</sup> Assembly in Doha.

In the Maldives the challenges to women's political participation were culture, gender stereotypes and the difficulty of raising funds for outreach to a spread-out constituency – the country encompassed 26 atolls and 1,200 islands. In such conditions, combining family responsibilities and political life was particularly challenging for women. At the 2019 elections, the percentage of women members of parliament decreased from 5.9 per cent to 4.6 per cent. However, women were playing a very active role in parliament and in politics more generally. Of the four women members of parliament, one was the Deputy Speaker and the current Secretary General was also a woman. Women made up 36 per cent of ministerial portfolios representing different coalition parties. At present, there was a draft bill to reserve 30 per cent of seats for women at the local level. Previous attempts to introduce quotas had been unsuccessful.

The Group was very encouraged by the commitment that the delegation showed to enhancing women's participation in parliament. It offered the IPU's support for the introduction of measures and the organization of activities that could help strengthen women's participation in politics, particularly in parliament.

The delegation of Oman included representatives from the Consultative Council and the State Council. The Parliament of Oman (the Majles) was a bicameral parliament, made up of 170 members: 85 at the State Council and 85 at the Consultative Council. There were currently 14 women appointed to the State Council (16.5%) and one woman elected to the Consultative Council (1.2%). The Omani

delegation was optimistic that more women would be elected to the Consultative Council in the late October 2019 elections. They said that the women candidates (43 in total) were supported by civil society organizations in order to enhance their chances of being elected. Also, women were increasingly involved in politics at the local level.

The Group indicated that it would continue to monitor the situation and offered its support through awareness-raising and other types of support to enhance women's political participation in Oman.

## **5. Advisory Group on Health**

The Advisory Group met on 15 October with nine out of 12 members in attendance. Also present were the IPU's technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), UNAIDS, and the Global Fund to fight AIDS, Tuberculosis and Malaria. Representatives of the United Nations Population Fund (UNFPA) were also in attendance.

The Advisory Group discussed the findings from the field visit of 14 October during which the participants examined the health situation of young people in Serbia, as well as the HIV response in the country. The Group's recommendations were informed by a visit to the Institute for Student's Health in Belgrade, as well as the productive discussions with WHO officials in Serbia, non-governmental organizations, and representatives of the Institute of Public Health.

The Advisory Group was impressed by the provision of free health care to students in a targeted and needs-responsive way, as well as the example of best practice in voluntary confidential counselling and testing provided by the Institute's HIV Centre. They were the result of good cooperation among stakeholders, including hospitals and public health institutes, non-governmental organizations, and international organizations; as well as of work at the grassroots level to reach key populations.

The Advisory Group members were encouraged to learn that health insurance coverage in Serbia was as high as 96 per cent and also that people not covered by health insurance had access to free anti-retroviral therapy for HIV/AIDS.

However, it was noted with concern that there remained knowledge gaps among people regarding sexual and reproductive health and rights, in particular among ethnic minorities. The sustainability of programmes was also a big challenge. The Advisory Group encouraged the Parliament of Serbia to build strong political will to mobilize the necessary resources to support HIV programmes for key populations as well as measures for health prevention. It was also recommended that the Parliament of Serbia gather further data on the health status of young people, including teenage pregnancies, and that it make robust efforts in monitoring the effectiveness of governmental action in the area of health prevention, adolescents' health, and HIV/AIDS.

The Advisory Group also expressed concern over the negative effects of existing legislation criminalizing sex workers and clients, and urged the Parliament of Serbia to take steps to repeal that legislation. Criminalization led to stigma and discrimination, thus posing barriers to access to health for vulnerable groups. The Group stood ready to support the Parliament of Serbia in that important work.

The Advisory Group also discussed follow-up to the IPU resolution on universal health coverage that was expected to be adopted at the 141<sup>st</sup> Assembly. The Group agreed to put in place an accountability framework supported by the IPU Secretariat to monitor implementation of the resolution. The framework would be finalized the following month, and it would be rolled out at the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly.

The Advisory Group asked the IPU Secretariat to explore the possibility of holding a side event at the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly, as well as of visiting WHO headquarters in Geneva.

The Advisory Group elected a new Chairperson, Ms. G. Katuta (Zambia), as well as a new Vice-Chairperson, Mr. J.I. Echániz (Spain), for a one-year term.

## **6. Group of Facilitators for Cyprus**

The Group of Facilitators met on 13 October 2019. The meeting was attended by Ms. L. Quartapelle Procopio (Italy), a facilitator, two members of the House of Representatives of the Republic of Cyprus and six representatives of the Turkish-Cypriot political parties.

The parties expressed their perseverance to reach a solution based on a bi-zonal, bi-communal federation. They also expressed their will to resume negotiations aimed at resolving the Cyprus problem in accordance with relevant United Nations resolutions and the values and principles of the European Union. They underlined that a functional and viable solution would benefit all Cypriots.

## 7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The HLAG held one sitting on 13 October 2019, for the first time in its new composition. Mr. R. Lopatka (Austria); Mr. F. Chen (China); Mr. A. Abdel-Aal (Egypt); Mr. F. Merino (El Salvador); Mr. R. del Picchia (France); Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran); Mr. G. Migliore (Italy); Ms. J. Oduol (Kenya); Ms. M. Mensah-Williams (Namibia); Ms. S. Marri (Pakistan); Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland); and Ms. A. Al-Qubaisi (United Arab Emirates) attended the meeting. Ms. A. Husin (Malaysia), Mr. O. Tinni (Niger), and Ms. I. Passada (Uruguay) were represented by members of their national delegations. The Bureau of Women Parliamentarians' ex officio member of the HLAG was also present.

Mr. Lopatka (Austria) and Ms. Oduol (Kenya) were elected as Chairperson and Vice-Chairperson, respectively.

The HLAG heard the reports on the three IPU-UN Regional Conferences that had taken place throughout the year. The Conferences for the MENA region, the Sahel region and the Asia-Pacific region had respectively taken place in: Luxor, Egypt, in February 2019; Niamey, Niger, in June 2019; and Kuala Lumpur, Malaysia, in October 2019. These three Regional Conferences had been a crucial opportunity for parliamentarians from the regions to share their experiences and challenges in transposing international resolutions into national legislation. They further served as a platform to exchange best practices and foster cooperation in the regions. Following the Conference for the MENA region, the House of Representatives of Egypt had set up a special parliamentary commission on counter-terrorism, prevention of violent extremism and hate speech. The HLAG very much welcomed that direct impact of the Conference and recommended that all parliaments follow in Egypt's footsteps. The National Assembly of Niger had also been inspired by the Regional Conference for the Sahel region to create a regional parliamentary network, which complemented the parliamentary committee on counter-terrorism created earlier in the year within the structure of the G5 Sahel.

The HLAG was informed that the IPU Secretary General, the Under-Secretary-General of the UN Office of Counter-Terrorism and the Executive Director of the UN Office on Drugs and Crime had signed a trilateral agreement in May 2019. The Chairperson of the HLAG, Ms. Al-Qubaisi had been in attendance. The IPU had also on that occasion signed the agreement admitting it into the UN Global Counter-Terrorism Coordination Compact, a UN mechanism to strengthen a common approach to and coordination and coherence in counter-terrorism and prevention of violent extremism.

The secretariat of the IPU-UN Joint Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism further presented the Programme's financial report and indicated that the United Nations had fulfilled its commitment by allocating USD 2.1 million to the Programme for the first two years, renewable. The IPU Members were encouraged to make contributions in order to help the IPU fulfil its financial commitment. The Parliaments of Bangladesh, Benin, China, and the United Arab Emirates were recognized for their in-kind and/or cash contributions to the Programme.

Lastly, the HLAG was presented with a roadmap of future activities, including the web-based platform, national workshops, regional conferences, and the IPU-UN Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism. The HLAG members welcomed these activities and their impact-oriented approach.

## Other activities and events

### 1. Speakers' Dialogue on governance

The Speakers' Dialogue on governance followed up on the first such initiative held in Doha. It was chaired by the IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, who explained that the purpose of such dialogues was to provide a space for Speakers of Parliament to share experiences and strategize together on issues of common concern. The results of such dialogues would feed into preparations for the 2020 Fifth World Conference of Speakers of Parliament.

Some 20 Speakers of Parliament participated in the session. The debate focused on two main themes: *Development and the economy* and *Security and human rights*. Discussions on development and the economy were launched by Mr. J. Clarken (Chief Executive, Oxfam, Ireland) and Mr. C. Chauvel (Global Lead, Inclusive Processes and Institutions, UNDP).

There was a convergence of views between panel presentations and remarks from participants. To address inequality and poverty, the economic model that favoured shareholders and special interests at the expense of the vast majority of the people, leading to increasing inequalities of income, wealth and knowledge, needed to be changed. Existing economic structures and frameworks would need to be reviewed to ensure that they secured a better redistribution of wealth. At the heart of change was parliament's power of the purse in the adoption and oversight of implementation of national budgets and taxation policies, which all needed to be carefully reviewed, reformed and used to tackle inequality and address the needs of those most affected by poverty, especially women and people with special needs. Cooperation between countries was also at the heart of progress for the most vulnerable and could ensure that advances and progress benefited as many people as possible, beyond borders. That would also require strong political will and engagement with citizens. The development of new forms of inclusive decision-making processes, such as parallel parliaments, was discussed.

The second theme, on security and human rights, was introduced by Mr. S. Tharour (former UN Under-Secretary-General and MP from India) and Mr. M. Miedico (Special Advisor to the Under-Secretary-General, UN Counter-Terrorism Office). The presentations and ensuing debates all highlighted that there should not be any dichotomy between security and human rights. The fight against terrorism would only work and be sustainable if the human rights of all were respected. Security objectives and initiatives must never be used to undermine human rights. Action to address security concerns and counter-terrorism would require the strong engagement of parliaments, especially in terms of oversight and control. The rule of law should always prevail. Prevention measures were also highlighted as key – the promotion of dialogue, tolerance and education were at the core of sustainable responses to terrorism. As Nobel Peace Award winner Malala Yousafzai said: "With guns you can kill terrorists, with education you will kill terrorism".

Participants also highlighted the importance of adopting a broader understanding of security – the notion of human security, which included protecting people from daily insecurity linked to poverty, disease, violence etc.. There again, in that fight, political will was key. Members of parliament needed to meet the challenge by remaining vigilant and controlling effectively government action, building bridges and facilitating dialogue, reaching out and strengthening links with citizens.

## **2. Meeting of the Presidents of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees**

In the morning of 13 October, the President and the Secretary General of the IPU met with the Presidents of the Geopolitical Groups and the Presidents of the four Standing Committees. The President briefed participants on the implementation of her vision for the Organization, including in terms of marking its 130<sup>th</sup> anniversary and developing a transparency strategy. The Secretary General presented a reflection paper on ways to build support for the IPU's political project at the United Nations.

The Presidents of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees reported on their activities since the last Assembly, with a focus on mainstreaming IPU resolutions and decisions into the work of their respective groups and regional parliamentary organizations, and working with the IPU on organizing regional activities to reach out in a more targeted manner to the parliaments in their regions and expand IPU membership. They also highlighted recent innovations and good practices in the working procedures of the Standing Committees.

The President of the Twelve Plus Group said that one way to render the work of the Standing Committee Bureaux more efficient was to appoint substitutes for the various Bureau members in anticipation of situations in which they were unable to attend IPU Assemblies – the Group was considering amendments to the IPU Statutes and Rules to that effect. The President of the African Group was committed to working with the parliaments in his region on translating the President's vision into reality and following up on IPU resolutions and decisions. The recent IPU resolution on humanitarian support to the countries affected by Cyclone Idai, for example, was already delivering results in terms of the support received from all regions – financial, in kind, technical expertise for reconstruction, etc. The President of the Group of Latin America and the Caribbean presented the initiatives to increase the number of IPU activities taking place in the region, and urged the IPU to take a strong position of solidarity with the Parliaments of Peru, Ecuador and El Salvador affected by the political crises in the countries.

The IPU President referred to some of the efforts under way to further innovate at the IPU: practical workshops for parliamentarians designed to provide them with useful tools and information for their work; exhibitions and knowledge fairs to complement the general debates at IPU Assemblies; regular sessions with Speakers of parliament to build dialogue and cooperation; a greater focus on transparency and accountability in the work of the IPU; and better use of modern communication tools. More needed to be done, however, and she was counting on the proactive support of all the Geopolitical Groups and the Standing Committees.

The Secretary of the Assembly briefed the participants on the results of the 2019 review of follow-up by Members to IPU resolutions and decisions, highlighting the good practices that had been identified and encouraging further reflection on ways to improve the reporting exercise. Participants considered that more regular exchanges between the Standing Committees and the Geopolitical Groups were important, as they could help enhance engagement by Member Parliaments in the implementation and review process.

Participants examined the calendar of future IPU activities and identified events that still required a host. They agreed to discuss the matter with the other members of their respective groups, with a view to filling any remaining gaps as soon as possible.

### **3. Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law: *Placing humanity first: The Geneva Conventions – Protecting people in armed conflict for 70 years***

The Committee's open session on 16 October, entitled *Placing humanity first: The Geneva Conventions – Protecting people in armed conflict for 70 years*, marked the 70<sup>th</sup> anniversary of the Conventions. The debate began with statements by Mr. B. Charlier (International Committee of the Red Cross), Ms. J. Lusenge (human and women's rights activist, Democratic Republic of the Congo) and Ms. D. Verduzco (International Commission on Missing Persons). The session reviewed the core principles and objectives of the Geneva Conventions, developed in the aftermath of the Second World War. The Conventions had been born from the strong resolve of States to never see such destruction repeated, and from their agreement that, even during armed conflict, there remained limits to what nations, communities and individuals could inflict on each other.

The Conventions were among the very few universally ratified international treaties and reflected not only law but also universal values of ethical behaviour. They preserved the core of common humanity. The current challenges to compliance with international humanitarian law (IHL) were particularly linked to non-State actors and the growing difficulty in distinguishing between civilians and fighters.

The discussions then turned to specific aspects of IHL, namely combating gender-based violence and addressing the question of missing persons. Participants heard accounts of situations where women and girls were given as rewards in war, young women were sexually enslaved or raped, and children were killed or enrolled in armed conflict. Action needed to be taken on impunity and reparation. To find solutions, one must also look at the environment in which the atrocities took place, such as trafficking, weapons dealing, and private or foreign interests.

The issue of missing persons was also at the heart of IHL. Efforts should focus not only on finding the missing but also on supporting their families. People might go missing in connection with conflict, disasters, enforced disappearances, etc. The question of missing persons should be approached from both a humanitarian and a human rights law perspective.

Overall, the main challenge was not the lack of legal frameworks but implementation. The existing frameworks remained very relevant. Progress would require awareness-raising, dissemination of laws to all key stakeholders, and political will.

### **4. Parity debate: *#NotInMyParliament: National and regional strategies***

On 16 October the Forum of Women Parliamentarians organized a parity debate with 66 participants, including 35 MPs (22 women MPs, 13 men MPs) from 19 countries and representatives of four regional parliamentary assemblies.

The debate aimed at promoting an equal participation of men and women in a discussion focused on addressing sexism, harassment and violence against women in parliament.



The participants welcomed the new IPU *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament*, to be launched on 25 November 2019 on the occasion of the International Day for the Elimination of Violence against Women. The Guidelines offered advice and practical information on how to devise and implement comprehensive, inclusive and gender-sensitive policies and complaint-handling mechanisms to prevent gender-based abuses in parliament.

Participants shared examples of action taken by parliaments in different parts of the world to combat such abuses occurring in parliaments against women parliamentarians and parliamentary staff. They also explored the role of regional parliamentary assemblies as catalysts for the development of comprehensive national and global strategies to tackle sexism, sexual harassment and violence in parliaments.

The discussion highlighted striking and widespread examples of acts of sexism, harassment and gender-based violence against both MPs and parliamentary staff. The participants raised many challenges posed by such acts which were often entrenched and tolerated within society and parliamentary institutional culture; were based on gender stereotypes that needed to be changed; and were perpetuated by strong barriers to reporting.

The participants called for urgent action by parliaments to strengthen their internal policies and mechanisms to prevent sexism, harassment and gender-based violence. That implied devising and implementing independent and confidential systems for reporting and investigating complaints which must lead to rigorously applied disciplinary sanctions in cases of proven harassment and violence. Education, training and other measures to raise awareness were also recommended to create a safe and inclusive working environment. Gender-responsive support and services for the victims must be provided as well. Assessing the situation and having data were key prerequisites to ensuring political support and determining the most appropriate course of action. Participants called for surveys to be conducted, at both regional and national levels, in line with the approach applied by the IPU.

They encouraged the IPU to continue carrying out regional studies on sexism, harassment and violence against women in parliaments. They also called for a wide dissemination of the IPU Guidelines as well as their proper implementation in all parliaments.

## **5. Workshop *Leaving no one behind in political representation: Gender and youth quotas***

The workshop on 15 October was attended by 64 participants: 46 women and 18 men.

The workshop focused on the participation of both women and young people in parliament. Building on IPU data and research, it highlighted the under-representation of these two groups in parliament, recalling that globally only 24 per cent of parliamentarians were women and only 2 per cent of legislators were under 30.

Electoral quotas that were ambitious, well designed and strictly enforced had proven to enhance the participation of both groups.

Participants explored different types of quotas, including legislated candidate quotas, reserved seats and party quotas, and their impact on women's participation in parliament in various countries. They emphasized the role of the women's movement in advancing progress in women's political participation as well as the importance of supportive measures in addition to electoral quotas, including capacity-building for candidates.

Participants noted that good practices aimed at reaching parity in parliament were expanding as more countries introduced 50/50 provisions in electoral law. They explored the concrete example of the introduction of a 50/50 provision for parliamentary membership in the United Arab Emirates. They noted that the new provision had been supported by a series of actions to empower women politically.

Participants also noted that only a few countries had introduced youth representation quotas with varying targets. The Forum of Young Parliamentarians of the IPU had called for unified targets and encouraged parliaments to take measures to reach a proportion of young men and women legislators in line with the proportion of young men and women in the population. Ongoing efforts in Mexico were presented to the participants as an example of good practice to promote youth political participation and empowerment.

## **6. Workshop United Nations Convention on the Rights of the Child: 30 years on, achievements and challenges**

The IPU and the National Assembly of Serbia, with the support of UNICEF, organized a workshop on 15 October 2019 to mark the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child. The aim was to take stock of the implementation of the Convention, to acknowledge the achievements, and in particular to emphasize the persistent challenges to its implementation despite coming into force 30 years ago. The ambition was also to focus on the issue of child migration, which posed a challenge to children's full enjoyment of their rights.

Children continued to suffer all sorts of harm, whether as a result of violence, forced labour, trafficking or a lack of food or decent education. Child migration was a particularly worrying phenomenon. According to UNICEF, in 2016 more than 12 million children worldwide were refugees or asylum seekers, and some 23 million children were displaced within their own country – 16 million as a result of conflict and 7 million as a result of natural disasters. The figures were disturbing, especially given children's particular vulnerability in difficult circumstances and the increased risk of suffering and exploitation when they were seeking a safe refuge.

The workshop was attended by the Speaker of the National Assembly of Serbia, Ms. M. Gojković; the IPU President, Ms. G. Cuevas Barron; and the Director of the UNICEF Regional Office for Europe and Central Asia, Ms. A. Khan; as well as Mr. G. Bregović, musician and UNICEF regional ambassador.

The discussions were enriched by contributions from several speakers: Ms. A. Khan; Ms. A. Mergane Kanouté, member of the National Assembly of Senegal; Professor C. Lumina, member of the UN Committee on the Rights of the Child; Ms. S. Aqtash, a young Afghan refugee in Belgrade; Ms. J. Besedić, programme officer from Save the Children; and Ms. G. Potton, a representative of the Kailash Satyarthi Children's Foundation.

The participants acknowledged that the Convention had made governments more aware of the need to address children's rights and to put in place laws and programmes to improve their lives. However, they deplored that some rights continued to be violated, while lamenting the violence to which children were subjected. Despite the Convention's undeniable efficacy, challenges compromised its lasting impact, particularly the low level of implementation and the lack of dedicated resources.

The participants then turned to the issue of child migration. They highlighted the problems inherent therein, namely: the lack of a legal framework, the lack of access to services, systematic administrative detention and the lack of resources for child protection.

They called for greater involvement of parliamentarians, whose functions could make a decisive contribution to promoting children's rights generally, and more specifically in handling child migration.

The workshop concluded by endorsing a declaration calling on parliamentarians to:

- uphold and protect the rights and guiding principles enshrined in the Convention;
- ensure that countries secured and deployed adequate resources to implement programmes for children;
- advocate for the protection of all children;
- support children to learn about and take action on their rights and the Sustainable Development Goals, including in schools and through participatory processes.

## **7. Workshop on SDG 8: Achieving full and productive employment and decent work for all: The economic challenge of our time**

The objective of the half-day workshop on 16 October 2019 was to give parliamentarians the opportunity to discuss the importance of achieving full and productive employment and decent work for all. It was opened by Ms. G. Cuevas Barron, President of the IPU, and consisted of two panels, the first moderated by Ms. A. Tolley, Deputy Speaker of the House of Representatives of New Zealand, and the second by Ms. M.N. Mensah-Williams, Speaker of the National Council of Namibia.

### Panel 1 – Full employment: The challenge of job creation in the twenty-first century

Some of the factors that accounted for unemployment and job insecurity today were explored, including austerity policies, rising debt levels, and income and wealth inequality. The panel was composed of Ms. S. Dasgupta, Chief of the Employment and Labour Market Policies Branch of the International

Labour Organization (ILO), Ms. A. Byhovskaya, Representative of the International Trade Union Confederation at the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Mr. S. Johnson, Chairperson of the Committee on Labour and Social Welfare of the Senate of Kenya, and Mr. A. Gryffroy, member of the Senate of Belgium.

There was a need to explore the potential of different job sectors and define policies to promote full and productive employment, since growth did not always lead to job creation. A lot of money was not channelled into the real economy. Countries found themselves in a situation in which growth was low while public debts and inequalities were rising significantly. New forms of vulnerability were emerging in the labour sector and affecting young workers in particular. According to experts, flexible employment conditions and fixed-term contracts did not bring long-term stability. Macro policies could have a significant impact on employment creation.

A comprehensive legislative framework should be developed in line with core labour standards that addressed the specificities of vulnerable groups (e.g. people with disabilities, older people, women, migrants) and issues such as wages, artificial intelligence and robotics. Participants also discussed work redistribution models, reduced working weeks, and more time for training and family duties on a lower salary. These models could also be implemented without economic growth. Climate change was having an impact on employment, and the green economy could create new opportunities.

#### Panel 2 – Decent jobs: The need for proactive labour legislation and other social policies

The panel was composed of Ms. S. Dasgupta, Chief of the ILO Employment and Labour Market Policies Branch, Ms. A. Byhovskaya, Representative of the International Trade Union Confederation at the OECD, Mr. T. Mansmann, member of the Committee of Labour and Social Affairs of the German Bundestag, and Mr. S. Patra, member of the Council of State of India.

Participants discussed how contractual conditions and social protection floors could be strengthened for all workers, including in the "gig economy"; how all workers could be guaranteed a living wage, including through minimum wage legislation; and how the informal sector could be better regulated so workers enjoyed basic rights and protections.

A decent job meant not just having a productive job but also living with dignity, enjoying basic rights and protections (the right to collective bargaining, a living wage, a healthy work environment, a degree of job security) and social benefits such as income support during unemployment and retirement.

According to the World Social Protection Report 2017–19, only 45 per cent of the global population was effectively covered by at least one social benefit. Proper legislation and policies were required to protect workers and promote job creation. International core labour standards, such as the right to join a trade union, should be adopted and guaranteed by all countries.

Discussions also focused on gender gaps and the importance of developing more legislation on paternity leave, equal pay and maternity protection.

### **8. Side event *Reaching the hard-to-reach: How to make UHC a reality for all?***

The session was opened by Ms. P. Bayr (Austria), member of the IPU Advisory Group on Health, who moderated the event. She stressed the importance of the IPU resolution, *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*, that would be adopted at the 141<sup>st</sup> IPU Assembly.

A presentation by Mr. D. Clarke, Team Leader for UHC and Health Systems Law at the World Health Organization (WHO), highlighted the role of legislation in establishing an enabling environment for universal health coverage (UHC). UHC laws needed to cut across all the Sustainable Development Goals (SDGs), with special emphasis placed on SDG 16 – Peace, Justice and Strong Institutions to advance transparency, accountability and the rule of law.

Women, children and adolescents constituted two thirds of the world population but were often among the groups that had limited financial resources to access the health-care services they needed. Ms. F. Bustreo, Chair of the Governance and Nomination Committee of the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), emphasized the need to prioritize those groups in UHC by ensuring the full protection of human rights, promoting equity in health planning, and allocating adequate resources to the interventions targeting those most in need.

Parliamentarians from France, Zambia and Cuba presented best practices in their countries in extending health coverage and reaching vulnerable and marginalized populations, including legislative provisions to ensure the principle of equality translated into universal coverage, community outreach, and adequate training of the health workforce.

However, the discussion highlighted that challenges remained in relation to limited financial resources, inadequate health infrastructure, and migratory flows, among others. Laws could also pose barriers to access to health services, as criminalization could lead to stigma and discrimination.

Mr. I. Askew, Director of the WHO Department of Reproductive Health and Research, and Mr. D. Imbago Jácome, PMNCH Adolescents and Youth Constituency Board Member, closed the event by stressing the importance of putting the hardest-to-reach populations first and of engaging youth in policymaking and implementation.

## 9. Preliminary consultation on the 2021 Global Parliamentary Report: *Parliament in a changing world*

The interactive session on the 2021 Global Parliamentary Report (GPR), jointly organized by the IPU, the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP) and the United Nations Development Programme (UNDP) was held on 17 October. It brought together around 50 MPs, Secretaries General and senior parliamentary staff. The parliamentary consultation was moderated by Ms. A. Gerken (Netherlands).

Mr. A. Richardson, IPU Secretariat, briefly presented the key objectives of the GPR, which was published jointly by the IPU and UNDP. The two preceding GPRs were entitled: *The changing nature of parliamentary representation* (2012) and *Parliamentary oversight: Parliament's power to hold government to account* (2017).

Mr. C. Chauvel (Global Lead, UNDP) noted that the GPR was a flagship publication and served as a global reference on the issues the two reports covered. Many changes in parliamentary procedures and the implementation of recommendations and good practices had been inspired by the reports.

Regarding the theme of the next GPR, planned to be published in 2021, several stages of consultations had been organized, resulting in a shortlist of three potential themes that were discussed at the joint session:

- The rise of participatory and direct democracy: Challenges and opportunities for parliaments;
- Parliamentary legislative power: Who makes the laws?
- Violence and intimidation against parliamentarians: A threat to democracy.

The general view was that all three themes were very important for parliaments and were interrelated. The participants noted that it was a shortlist of key challenges their parliaments faced and that it was all about making parliaments more effective. Out of the three themes, most participants expressed their preference for the one on participatory and direct democracy to be the focus of the next GPR.

About 20 participants took part in the discussion. They emphasized the importance of finding effective ways to closely involve citizens in parliamentary decision-making. There was a gap between MPs and citizens which was a threat to democracy and needed to be bridged. The discussion underlined that parliaments saw a need for recommendations and good practice examples on new processes and effective mechanisms for civic participation. Further analysis was needed of the opportunities and potential risks of participatory democracy, such as the capture of the process by well-funded lobby groups, or not reaching the part of the population that did not have internet access. Many participants in the session pointed out the significance of involving young people and of education for constructive citizens' involvement.

Mr. Richardson and Mr. Chauvel underlined that the 2021 GPR would be developed through a consultative and inclusive process, involving regular consultations with parliaments. Ms. Gerken encouraged parliaments to contribute to the research to ensure that the report was grounded in parliamentary experience and resulted in concrete recommendations that could strengthen parliaments.

## 10. Exhibitions

During the Assembly, several exhibitions were available to delegates:

**Exhibition entitled *1889–2019: Celebrating 130 years of the IPU*:** Delegates were invited to view the exhibition which was set up in the main lobby of the Sava Centre. It told the story of the IPU, linking its past with its present impact, in six chapters spread over a series of panels.

**Exhibition entitled *The 52<sup>nd</sup> Conference of the Inter-Parliamentary Union*:** Delegates were invited to view an exhibition on the Conference hosted by the Yugoslav National Group of the IPU in 1963 in Belgrade. It was on display on the first floor of the Sava Centre.

**Exhibition entitled *Women in War*:** An ICRC exhibition on the various and complex roles of women in conflict. Women as fighters, humanitarians, mothers, daughters, labourers, community leaders and survivors. The exhibition marked the 70<sup>th</sup> anniversary of the Geneva Conventions, and was on display near the main entrance to the Amphitheatre of the Sava Centre.

## 11. Future Policy Award ceremony

The 2019 Future Policy Award ceremony took place on 16 October 2019. The Award – organized in partnership with the World Future Council, the United Nations Development Programme and other organizations – was part of the IPU's efforts to empower youth and enhance youth political participation. The IPU was involved in both the research for the award and the evaluation of the nominees, with the IPU President and the President of the Forum of Young Parliamentarians sitting on the jury.

The Award ceremony was moderated by youth leader Ms. K. Basu and involved representatives from the European Students' Union and the All-Africa Students Union. Eight impactful policies empowering youth were recognized. In the category *Civic Engagement and Political Participation for Sustainable Development and Peace*, the Council of Europe's Co-Management of the Youth Sector received the bronze award, the Constitution of Nepal won the silver prize, and Estonia's 2014–2020 Youth Field Development Plan was awarded gold.

In the category *Youth Economic Empowerment for Decent and Sustainable Jobs*, bronze went to South Africa's Expanded Public Works Programme, silver to Scotland's 2014–2021 Developing the Young Workforce policy, and gold to Rwanda's YouthConnekt Initiative.

Two Future Policy Vision Awards were also granted: to the city of Los Angeles' (USA) Green New Deal and to Senegal's 2015–2020 National Strategy for the Promotion of Green Jobs.

More information about the winning policies: [https://www.worldfuturecouncil.org/wp-content/uploads/2019/10/fpa-brochure-2019-youth\\_english\\_v07\\_web.pdf](https://www.worldfuturecouncil.org/wp-content/uploads/2019/10/fpa-brochure-2019-youth_english_v07_web.pdf)

## 12. Field visit to Belgrade care homes for children

On 16 October 2019, about 20 MPs from various IPU geopolitical groups attended the field visit co-organized by the IPU and UNICEF to the Centre for Foster Care and Adoption, the Small-Group Home for Children with Disabilities (family-type residential unit) and the Shelter for Emergency Placement of Small Children.

Participants were welcomed and briefed by Ms. M. Novakovic, Director of the Centre for Foster Care and Adoption, and Mr. Z. Milacic, Director of the *Zvecanska* Centre for Protection of Infants, Children and Youth. MPs learnt about the work of the centres and about the ongoing de-institutionalization reform in Serbia. This process included developing alternative family-based care options with a focus on foster care and high-quality residential care for children with complex disabilities. MPs had the opportunity to ask questions of the centres' representatives, as well as to meet and interact with children and carers.

## 13. Field visit of the IPU Advisory Group on Health to the Institute for Student's Health in Belgrade

The field visit was organized on 14 October 2019 in collaboration with the World Health Organization (WHO). The Advisory Group heard a presentation from the WHO Country Office in Serbia on the health system and the current health situation in the country. The Group also had the opportunity to talk to representatives of the Institute of Public Health and civil society organizations working in the field of HIV prevention and health promotion. Special emphasis was placed on barriers to access to health care, in particular the stigma and discrimination faced by people living with HIV/AIDS, as well as on the need for sustainable programmes targeting key groups.

Representatives of the Institute for Student's Health in Belgrade provided information on the history of the Institute and their activities to target the specific needs of young people. They also presented the work of the Institute's HIV Centre, which provides an example of best practice in voluntary confidential counselling and HIV/AIDS testing. The Advisory Group visited several departments of the Institute, including the HIV Centre.

#### **14. Launch of the handbook *Eliminating Forced Labour***

On 17 October, the Director-General of the International Labour Organization (ILO), Mr. G. Ryder, addressed the Governing Council by video message in the context of the launch of the ILO-IPU handbook for parliamentarians, *Eliminating Forced Labour*. He applauded the long-standing collaboration between the ILO and the IPU on decent work and social justice. He stressed that parliamentarians, as legislators, were uniquely placed to give life to the international labour standards set by the ILO, by ratifying the instruments and overseeing their application. In 2018 and 2019 alone, thanks largely to parliamentarians, 62 countries had ratified at least one new ILO instrument, totalling 98 new ratifications.

With 25 million people worldwide still subjected to forced labour, over 17 per cent of whom were children, he called on parliamentarians to help achieve Target 8.7 of the Sustainable Development Goals to eradicate forced labour, modern slavery, human trafficking and child labour by 2030. The new handbook outlined the measures and actions that parliamentarians could take: enacting legislation; adopting budgets; overseeing government actions; and ratifying and implementing the 2014 Forced Labour Protocol, which contained provisions aimed at preventing forced labour, protecting victims and ensuring access to justice and remedies.

## **Elections and appointments**

### **1. Executive Committee**

The Governing Council elected the following seven members to the Executive Committee for a four-year term ending in October 2023:

#### *African Group*

- Ms. E. Anyakun (Uganda)
- Mr. J. Mudenda (Zimbabwe)

#### *Asia-Pacific Group*

- Mr. R. Rabbani (Pakistan)
- Ms. P. Krairiksh (Thailand)

#### *Eurasia Group*

- Mr. A. Saidov (Uzbekistan)

#### *Group of Latin America and the Caribbean*

- Mr. J.P. Letelier (Chile)

#### *Twelve Plus Group*

- Ms. C. Widegren (Sweden).

Mr. G. Chen (China) was elected Vice-President of the Executive Committee.

### **2. Sub-Committee on Finance**

The Executive Committee appointed the following members for a term ending in October 2021:

#### *African Group*

- Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal)

#### *Asia-Pacific Group*

- (To be advised by the Group)

*Eurasia Group*

- Mr. A. Saidov (Uzbekistan)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- (To be advised by the Group).

### **3. Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament**

The Governing Council approved the following nominations to the Preparatory Committee:

*African Group*

- Mr. S. Chenine (Algeria)

*Eurasia Group*

- Ms. Z. Greceanii (Republic of Moldova)

*Group of Latin America and the Caribbean*

- Ms. L. Rojas (Mexico)
- Mr. B. Llano (Paraguay)
- Mr. C. Litardo (Ecuador)

Along with three representatives of the Executive Committee:

- Mr. J. Mudenda (Zimbabwe)
- Mr. J.P. Letelier (Chile)
- Ms. P. Krairiksh (Thailand).

### **4. Bureau of Women Parliamentarians**

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians:

*Eurasia Group*

- Ms. L. Vasylenko (Ukraine) to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who is no longer a parliamentarian, for a term ending in April 2022.
- Ms. E. Anyakun (Uganda) and Ms. C. Widegren (Sweden) became ex officio members of the Bureau in their capacity as Executive Committee members for a term ending in October 2023.
- Ms. G. Čomić (Serbia) was elected President of the 30<sup>th</sup> session of the Forum of Women Parliamentarians and became an ex officio member of the Bureau for a term ending in October 2021.

### **5. Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU**

The Forum elected the following member to its Board to complete the two-year term ending in April 2021:

*Asia-Pacific Group:*

- Ms. R. Nikhil Khadse (India).

### **6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians**

The Governing Council elected the following member for a five-year term ending in October 2024:

- Ms. A. Reynoso (Mexico).

## 7. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following three members for a four-year term ending in October 2023:

- Ms. I. Al Madhy (Iraq)
- Ms. H. Martins (Portugal)
- Ms. F. Benbadis (Algeria).

## 8. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected the following four members for a four-year term ending in October 2023:

*African Group:*

- Ms. M. Ndiaye (Senegal)

*Arab Group:*

- Ms. J. Salma (Bahrain)

*Asia-Pacific Group:*

- Mr. S. Patra (India)

*Twelve Plus Group:*

- Mr. C. Lacroix (Belgium).

## 9. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2023:

*African Group:*

- Mr. S. Chiheb (Algeria)

*Eurasia Group:*

- Ms. A. Karapetyan (Armenia)
- Mr. K. Kosachev (Russian Federation)

*Twelve Plus Group:*

- Ms. A. Vadai (Hungary).

Mr. R. Lopatka (Austria) and Ms. J. Oduol (Kenya) were elected as Chairperson and Vice-Chairperson of the Group.

## 10. Group of Facilitators for Cyprus

The Governing Council elected Mr. M. Mijatovic (Serbia) as Facilitator.

## 11. Internal Auditors for the 2020 accounts

The Governing Council appointed the following Internal Auditor for the 2020 accounts:

- Mr. A. Gryffroy (Belgium).

## 12. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees elected the following members for a two-year term (renewable) in their respective Bureaux ending in October 2021:

Standing Committee on Peace and International Security

*Arab Group:*

- M. M. Al-Ahbabi (Qatar) – first term



*Twelve Plus Group:*

- Mr. P. Dallier (France) – first term

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

*Asia-Pacific Group:*

- Ms. S. Rehman (Pakistan) – to complete the first term of the former Bureau member from Pakistan. This first term ends in April 2021.
- Mr. I. Sereewatthanawut (Thailand) – to complete the first term of the former Bureau member from Thailand, who is no longer a parliamentarian. This first term ends in March 2020.

*Eurasia Group:*

- Mr. R. Marian (Republic of Moldova) – first term

*Group of Latin America and the Caribbean:*

- Ms. M. Carvalho (Brazil) – first term
- Mr. B. Scotland (Guyana) – first term

Standing Committee on Democracy and Human Rights

*Eurasia Group:*

- Mr. E. Primakov (Russian Federation) – first term

Standing Committee on United Nations Affairs

*Asia-Pacific Group:*

- Ms. P. Tohmeena (Thailand), to complete the second term of the former Bureau member from Thailand, who is no longer a parliamentarian. This second term ends in October 2020.

*Twelve Plus Group:*

- Mr. A. Gryffroy (Belgium) – first term.

*Group of Latin America and the Caribbean:*

- Mr. R. Peña Flores (Costa Rica) – first term.

### **13. Rapporteurs to the 143<sup>rd</sup> Assembly**

As co-Rapporteurs for the subject item *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation*, the Standing Committee on Democracy and Human Rights appointed:

- Ms. A. Gerken (Netherlands)
- Ms. J. Oduol (Kenya)
- Thailand (*name to be confirmed*).

## Media and communications

### Media coverage

The IPU communications team issued three press releases during the 141<sup>st</sup> Assembly. The releases were sent to one thousand international media outlets worldwide in English, French, Spanish and Arabic. The communications team organized opening and closing press conferences with the Serbian Parliament hosts with the participation of the Speaker of the National Assembly of Serbia, the IPU President and the IPU Secretary General. The Director-General of the World Health Organization was a special guest at the closing press conference to accompany the adoption of the parliamentary resolution on universal health coverage.

Coverage was wide and global; there were articles on many different subjects, from climate change and health to gender equality, as well as the political issues reflecting the diversity of topics that are discussed at an IPU Assembly.

### Social media

The IPU's social media accounts saw huge surges in numbers and engagement thanks to hashtags such as #IPU141 and #IPU130years, a pledging booth, strategic posting and retweeting, and daily stories on Instagram. The IPU's Instagram account was boosted significantly as a result, with a 30 per cent increase in followers over five days – reaching 1,300 followers by the end of the Assembly.

The total number of followers on Twitter increased dramatically – by over 1,300 – to reach more than 24,000 followers, including many MPs. The Facebook account made steady progress too, with an additional 110 followers to make a total of 3,143 followers.

One of the most popular @IPUparliament tweets, with 4,204 engagements, including 1,815 retweets and 1,943 likes, was: "The 141<sup>st</sup> IPU Assembly is officially open! Thank you, Serbian National Assembly and Speaker Maja Gojković for hosting it. Welcome speeches from Speaker @majgoj Serbian President @avucic UN SG @antoniouterres UNOG DG @UN\_Valovaya and @IPUPresident Gabriela Cuevas."



From the a small group of MPs from 9 countries at the first IPU conference in Paris in 1889 to over 179 members and over 800 MPs at the #IPU141 Assembly in Belgrade in 2019, the IPU is the oldest and largest parliamentary family in the world #IPU130years.



MartinChungong and 2 others

7:07 PM · Oct 14, 2019 · [Twitter Web App](#)

[View Tweet activity](#)

47 Retweets 121 Likes

Another tweet that broke records in terms of engagement was: "From a small group of MPs from 9 countries at the first IPU conference in Paris in 1889 to over 179 members and over 800 MPs at the #IPU141 Assembly in Belgrade in 2019, the IPU is the oldest and largest parliamentary family in the world #IPU130years." The tweet received 2,314 engagements, including 1,900 media engagements, 46 retweets and 118 likes, as well as a number of comments.

## Photography

The Serbian Parliament provided three official photographers for the Assembly, who were extremely dynamic, professional and productive. They covered all the meetings intensively as well as special segments, side events and a number of bilateral meetings with IPU leadership. Hundreds of new pictures were posted on a daily basis to the IPU Flickr account, which helped to boost traffic to the website and IPU digital platforms.

## Exhibition

The IPU's 130<sup>th</sup> anniversary exhibition was moved from the Serbian Parliament, where it had been displayed over the summer, to the Sava Centre, where it was placed in a prominent position.

## Video

The communications team interviewed dozens of MPs to prepare short videos on the highlights of the Assembly, the first of which is available at <https://www.ipu.org/news/news-in-brief/2019-10/ipu141-video-highlights>.

The team also conducted short interviews on the Sustainable Development Goals.

## Pledging booth: "A mug for your mugshot"

An IPU pledging booth was set up with IPU anniversary backdrop wallpaper and professional lighting to encourage delegates to personally commit to various issues on the occasion of the IPU's 130<sup>th</sup> anniversary. Eight pledging cards with short, simple messages linked to the IPU's key strategic objectives – including gender equality, empowering youth, leaving no one behind, human rights, and health for all – were made available. To encourage delegates to pledge, various incentives were offered: 130 free anniversary mugs for the first 130 parliamentarians to pledge, anniversary silicon bracelets, and special anniversary cookies made by the Bahraini Parliament.

The communications team also set up a touch screen to showcase the new website and encourage members to sign up to the IPU bulletin. As a result, the IPU subscriber list gained 160 new subscribers in five days.



## Membership of the Inter-Parliamentary Union\*

### Members (179)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras,\*\* Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania,\*\* Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea,\*\* Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe

### Associate Members (13)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF)

\* As at the close of the 141<sup>st</sup> Assembly.

\*\* Non-participating Members (all rights suspended).

## Agenda, resolutions and other texts of the 141<sup>st</sup> Assembly

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 141<sup>st</sup> Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate on the theme *Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation*
4. *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*  
(Standing Committee on Democracy and Human Rights)
5. Reports of the Standing Committees on Peace and International Security; Sustainable Development, Finance and Trade; and United Nations Affairs
6. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 143<sup>rd</sup> IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
7. Amendments to the IPU Statutes and Rules
8. Emergency item: *Addressing climate change*

## Belgrade Declaration

### *Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation*

*Endorsed by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

We, Members of Parliament from over 140 countries and 25 regional and other parliamentary organizations, gathering in Belgrade, Serbia, at the 141<sup>st</sup> Assembly of the Inter-Parliamentary Union (IPU), mark the IPU's 130<sup>th</sup> anniversary, uphold its dedication to peace, and underscore that international law is the bedrock of a world order based on solidarity and cooperation.

We firmly support the Purposes and Principles enshrined in Articles 1 and 2 of the Charter of the United Nations and acknowledge that a better world for our peoples is possible only within an international order based on the rule of law.

We express our support for strong and effective multilateral institutions, with the United Nations at their core, designed to find solutions to common challenges; settle disputes between States; ensure accountability for genocide, war crimes and crimes against humanity; combat impunity; and verify that States abide by their international commitments. We also pledge our support for regional cooperation which helps to enhance the international legal order and enables the full implementation of our shared commitments.

Today, the world is witnessing grave breaches of international humanitarian law, as well as repeated violations of the basic rules, principles and fundamental tenets of international law, such as respect for the territorial integrity and political independence of States, refraining from the threat or use of force, non-interference in the internal affairs of States, and the duty of States to uphold international human rights law. Non-compliance with climate, trade and disarmament agreements are also violations of international law with vast repercussions on development, well-being and global security.

We deplore all action that is not in compliance with international law, and we stand together to drive and promote changes that will transform the vision for a better world into reality, making sure that our people can lead a life free from want and free from fear.

Our debate has identified several avenues for parliamentary action in shaping and implementing international law, and to this end enhancing the contribution of regional cooperation.

#### **Shaping and implementing international law**

It is ultimately up to parliaments to enact relevant legislation and ensure its implementation. Soft law and customary law can help shape international norms and reinforce a predictable and rules-based international order. In light of their legislative, budgetary and oversight functions, parliaments must be more forthcoming in translating international treaties and other legally binding instruments into legal and political systems and national realities.

As parliaments and parliamentarians, we must:

- At the national level, hold parliamentary debates on treaties, conventions and other legally binding international instruments in the early stages of their negotiation, and aim to ensure increased parliamentary scrutiny of the national mandate for the negotiation of such instruments.
- Ensure that international law is transposed into domestic legislation and that this legislation is implemented by developing effective and evidence-based policies and programmes, allocating the necessary budgets and rigorously overseeing their successful implementation.
- Where required, undertake legislative and constitutional reforms to ensure that adequate legal frameworks are in place to incorporate international law into domestic legislation smoothly (e.g. through automatic incorporation) and effectively (e.g. by attributing higher hierarchical status).
- Engage in a regular review of national implementation of international commitments, in particular in terms of examining and contributing to national reports prepared for submission to the international treaty bodies.

- Consider the establishment of ad hoc parliamentary committees mandated to systematically assess the compatibility between domestic legislation and international law.
- Follow major global processes and provide a parliamentary perspective to the national negotiating mandate, including in terms of ensuring that before entering into new international commitments parliament has had the opportunity to formulate its views (including through parliamentary reports).
- Exercise early warning of potential conflict locally and nationally and take adequate action to avoid escalation, help build bridges of dialogue and cooperation, and ensure that the State duly complies with international law obligations in relation to genocide, war crimes and crimes against humanity, including ethnic cleansing, as well as other gross violations of international human rights law.
- Make every effort to guarantee the independence of the judiciary and adopt laws, policies and budgets aimed at strengthening the capacity of domestic courts to adjudicate on cases involving norms of international law.
- Help build public awareness and societal engagement in support of international law, and ensure that human rights and humanitarian law are included in the curricula of all learning institutions.
- Engage with civil society organizations and encourage them to contribute, through parliamentary processes as well, to the strengthening of, and compliance with, international law.

### **Delivering on priority areas**

While acknowledging the wide variety of international instruments which our countries have signed up to over the years, we have identified a number of priority areas which require our urgent attention. These include:

- Robustly tackling the climate emergency, ratifying and implementing the Paris Agreement on Climate Change and achieving the Sustainable Development Goals.
- Firmly respecting and promoting international human rights law, as well as international humanitarian law and international criminal law.
- On the 30<sup>th</sup> anniversary of the United Nations Convention on the Rights of the Child, solemnly recommitting ourselves to fully implementing its provisions and those of its optional protocols.
- Redoubling our efforts to achieve gender equality and the political empowerment of women, in keeping with the provisions of the Beijing Platform for Action and Security Council resolution 1325, and taking urgent action for the full implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women – starting from within our own parliaments.
- As the Geneva Conventions turn 70, strengthening the observance of international humanitarian law and facilitating humanitarian action through relevant norms and effective funding.
- Ensuring that military and security forces are properly trained in international humanitarian law, and that they are held accountable for their actions.
- Delivering on our commitments in the area of disarmament and non-proliferation, and securing the abolition of weapons of mass destruction.
- Supporting international efforts towards the gradual elimination of nuclear weapons, in particular by explicitly committing to the "No First Strike" principle, reducing the number of nuclear weapons on high alert and those that are operationally deployed, and decreasing the number of existing nuclear warheads – which are more than enough to destroy the planet several times over.
- Ensuring the ratification and effective implementation at national level of international humanitarian law and human rights instruments as a critical step in ensuring that those entitled to protection actually benefit from it.
- Establishing an effective institutional infrastructure to ensure compliance with international human rights standards, including by setting up national human rights institutions and strengthening cooperation between those institutions and our respective parliaments.
- Making sure that the voice of young people is heard in decision-making, including by creating the necessary platforms and adopting concrete measure for youth participation.
- Combating impunity for international crimes, including through cooperation with international tribunals and the International Criminal Court, in keeping with national law.

### **The contribution of regional cooperation**

Regional cooperation is an essential component in strengthening the international legal order, contributing to peaceful settlement of disputes and advancing sustainable peace. After centuries of bloody conflict, culminating in the Second World War with its over 80 million fatalities, former adversaries in Europe created a European Coal and Steel Community, which went on to become the European Union and what is today a community of over 520 million citizens who enjoy unprecedented peace, freedom and prosperity. Regional cooperation in Latin America and the Caribbean brought about the Treaty of Tlatelolco of 1967, which for the first time in history established an entire continent as a nuclear-weapon-free zone. In Africa, regional and sub-regional cooperation, in particular through the African Union, has been a driver of political stability and economic development. The vast majority of regional organizations have corresponding parliamentary assemblies and unions which complement the inter-governmental components and aim to promote greater understanding and cooperation within and among regions.

We aim to further enhance the contribution of regional cooperation to international law, including by:

- Actively supporting regional initiatives that aim to promote political dialogue and joint projects which can foster trust and understanding.
- Making use of the tools provided by parliamentary diplomacy to tackle unresolved issues and help build bridges in times of crisis.
- Identifying and disseminating good practices for regional cooperation and formulating proposals for concrete joint action.
- Within our respective regional parliamentary organizations, putting in place mechanisms to help monitor implementation of regional and international commitments.
- Reviewing and strengthening transparency and accountability mechanisms at the level of regional and global organizations.
- Building strategic partnerships at the regional and sub-regional levels to enhance the observance of universal values and norms, while also taking into consideration regional specificities.
- Sharing good practices and enhancing dialogue and cooperation between regional parliamentary organizations and our world organization, the IPU.
- Supporting the IPU as the global umbrella body of parliamentary organizations in its efforts to enhance the coherence and effectiveness of inter-parliamentary cooperation, including in the context of preparations for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in 2020.



## Declaration to mark the 30<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Rights of the Child

*Endorsed by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

Recognizing that in the 30 years since the adoption of the Convention on the Rights of the Child (the Convention), the lives of millions of children have been improved through its implementation; that the Sustainable Development Goals (SDGs) and the Convention are inextricably linked and mutually reinforcing; that the twenty-first century has brought forth new challenges; and that there is a pressing need and urgency to accelerate progress and intensify action to ensure that every child enjoys every right, we, parliamentarians, re-affirm our commitment to:

- Upholding and protecting the rights and guiding principles enshrined in the Convention: non-discrimination; the best interests of the child as a primary consideration in all actions concerning children; the child's inherent right to life, survival and development; and the child's right to express his or her views freely in all matters affecting the child, with those views being given due weight;
- Ensuring that our respective countries secure and deploy adequate resources so that all children, including refugee, migrant and internally displaced children, have access to health care services, education and protection from all forms of violence, abuse, neglect and exploitation;
- Advocating for the protection of all children against all forms of violence, exploitation and abuse, including refugee and migrant children, and, using our role as leaders of public opinion, to break the silence on taboos and to change attitudes, traditions or practices that can be harmful to children;
- Ensuring that national SDGs monitoring frameworks include child-focused indicators;
- Supporting children to learn about and take action on their rights and the SDGs, including in schools and through participatory processes.

We hereby recognize that taking concrete, actionable and time-bound steps towards the full implementation of the Convention, including through policies, laws and budgets in our respective national contexts, constitutes the best and most robust investment we can make to fulfil the promise of the 2030 Agenda for Sustainable Development – for children and young people, and for peace, human security and sustainable development.

## Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health

*Resolution adopted by consensus\* by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

The 141<sup>st</sup> Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

*Recalling* that, as affirmed in the Constitution of the World Health Organization (WHO), "the enjoyment of the highest attainable standard of health is one of the fundamental rights of every human being without distinction of race, religion, political belief, economic or social condition", and that the right to health is protected by the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights as well as other widely ratified international instruments, including the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Convention on the Rights of the Child and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities,

*Recalling also* the 2012 IPU resolution, *Access to health as a basic right: The role of parliaments in addressing key challenges to securing the health of women and children*, and the 2017 addendum to that resolution, and expressing appreciation for the national and international efforts that have been made to advance the right to health for all,

*Underlining* that the world's governments have set achieving universal health coverage (UHC) by 2030 as a target of the Sustainable Development Goals (SDGs) (in particular Goal 3, target 8), and welcoming coordination mechanisms such as the Global Action Plan for Healthy Lives and Well-being for All and multi-stakeholder platforms, including UHC2030,

*Welcoming* the Political Declaration adopted at the seventy-fourth session of the United Nations General Assembly High-Level Meeting on universal health coverage, and recalling important commitments and goals set in the area of Financing for Development for the world's governments in the context of the Addis Ababa Action Agenda,

*Acknowledging* the important role of parliaments and parliamentarians in advancing the UHC agenda, and the need for meaningful collaboration with public authorities, non-governmental organizations, academic institutions, private sector entities and all relevant stakeholders in order to achieve UHC,

*Noting* that, although major progress has been made towards UHC, half the world's population still lacks access to necessary health services, that 100 million people are pushed into extreme poverty each year because of health expenses, and that 800 million people spend at least 10 per cent or more of their household budget on health-care expenses,

*Noting also* that UHC means national health policies and programmes in which all individuals and communities have access to the full spectrum of essential, available, accessible, acceptable, affordable and quality health services, from health promotion to prevention, diagnosis, treatment, rehabilitation and palliative care, at the time of need, which are delivered in a respectful and equitable manner and without causing financial hardship,

*Recognizing* that UHC must ensure that services are provided on an equal and non-discriminatory basis and that no one is left behind, in particular the vulnerable, disadvantaged, stigmatized or marginalized, children, youth, women, the elderly, indigenous peoples, people living with disabilities (especially women and children), people with rare or neglected diseases, migrants, refugees, people on the move, rural populations, especially rural women, and people affected by mental health conditions or pre-existing medical conditions, and especially noting that the impact is compounded when an individual suffers multiple or intersecting forms of discrimination,

*Expressing concern* that women, children, adolescents, the elderly, and people living with disabilities bear the greatest burden of ill health and preventable deaths, and often have limited financial resources to pay for essential health care, thus placing them at an economic disadvantage and higher risk of poverty,

---

\* The delegation of India expressed a reservation on the words "indigenous peoples" in preambular paragraph 8.

*Noting with concern* that women generally bear higher out-of-pocket health-care-related expenses than men, and so are adversely affected by limitations or non-coverage of services under UHC that are unique to women, such as for reproductive and maternal health,

*Recognizing* that primary health care, including immunization campaigns, is the most inclusive, effective and efficient approach to enhancing people's physical and mental health and well-being, and that such health care is also the cornerstone of a sustainable health system capable of UHC, and welcoming the intergovernmental commitment in the 2018 Declaration of Astana to strengthen primary health-care systems as an essential step towards achieving the SDGs,

*Insisting* on the importance of people-centred health services that are equitable, well-resourced, accessible, integrated and supported by a skilled workforce, as well as of patient safety and quality health care as core components of health-system governance in order to fully empower people to improve and protect their own health,

*Noting the importance* of continued commitment and progress towards the implementation of the WHO Global Strategy on Human Resources for Health: Workforce 2030, as well as the implementation of the outcomes of the United Nations High-Level Commission on Health Employment and Economic Growth in supporting human resource requirements as a building block for strong health systems and the foundation for achieving UHC,

*Underlining* the constitutional dimension of the right to health and the importance of allocating specific percentages and portions of national budgets to health, as a cornerstone to achieving comprehensive sustainable development,

*Underlining also* that investment in UHC is an investment in human capital that generates jobs, increases growth and reduces inequalities, including gender inequality, and recalling the importance of sustainable, adequate health funding,

*Being mindful* that progress towards UHC also requires the political, social, economic, environmental and climate determinants of health to be addressed,

*Noting* that the increasing number of complex emergencies is hindering the achievement of UHC, and that it is vital to ensure coordinated and inclusive approaches through national and international cooperation, following the humanitarian imperative and humanitarian principles to safeguard UHC in emergencies,

*Expressing its concern* at the increasing number of refugees around the world, taking into account that providing health care for refugees can be a great burden for host countries, some of which are hosting millions of them, and recognizing the responsibility of the international community to take solid steps in providing refugees with UHC,

*Conscious* of the connection between global health security and UHC, and of the need to continue delivering essential health care in emergency and fragile situations, especially as regards women in armed conflicts, and determined to take action to prevent epidemics and the spread of disease by advocating and supporting countries' compliance with the International Health Regulations (2005) and to ensure their respective strong core capacities in public health to prevent, detect and respond to public health risks, particularly during health emergencies,

*Recognizing* that the achievement of UHC is intrinsic to achieving healthy lives and well-being for all, at all ages, and that it requires strong and sustained political commitment at all levels,

1. *Reaffirms* that the devotion of maximum available resources to the progressive realization of UHC is possible and achievable for all countries even in challenging settings, and calls on parliaments and parliamentarians to take all applicable legal and policy measures in order to help their respective governments to achieve UHC by 2030 and to ensure quality, affordable and accessible health care;
2. *Urges* parliaments to put in place a robust legal framework for UHC, to ensure effective implementation of UHC legislation in reality, and to ensure that the right of everyone to public health and medical care is guaranteed for all in law and in practice, without discrimination;

3. *Also urges* States to work closely with their national parliament, supported by the IPU, to raise further awareness among parliaments and parliamentarians about UHC and fully engage them in the process, so as to sustain political support towards achieving UHC by 2030;
4. *Further urges* parliaments to work for UHC to be established henceforth as a feature of national development plans and policies, health being at once a prerequisite for and a factor in countries' sustainable development;
5. *Calls on* States to ensure that national health policies and programmes are gender-sensitive, results-based and consistent with international human rights standards, including the principles of respect for autonomy and informed consent, and are developed through an inclusive and participatory process, and urges parliaments to remove legal or other barriers preventing access to health services, including by strengthening primary health care and human resources, such as by supporting dual vocational training;
6. *Calls for* priority to be given to the availability, accessibility, affordability, acceptability and quality of health-care services, including essential services for women, children, adolescents and groups in vulnerable positions, particularly at the primary-health-care level, in particular by promoting policies that acknowledge and support the work of community health providers, most of whom are women, so that they can effectively provide essential health services, especially in rural areas;
7. *Encourages* States to implement prevention and education programmes to promote the health literacy of their citizens and to address behaviour-related health concerns, such as alcohol and tobacco use, occupational health and safety, obesity and sexually transmitted diseases;
8. *Urges* States – in order to meet a broad-based request from citizens to be accompanied towards the end of their lives in a dignified and as painless a manner as possible – to include palliative care and pain relief in their basic health-care services;
9. *Calls on* parliaments to strengthen health systems so as to reduce maternal, newborn, child and adolescent mortality and morbidity by strengthening sexual, reproductive, maternal, newborn and adolescent health and nutrition services, promoting in particular breastfeeding, systematic immunization campaigns and early childhood development interventions, as well as by providing information on and access to the broadest possible range of safe, effective, affordable and acceptable modern methods of family planning;
10. *Urges* parliaments to ensure that health-sector interventions for protecting sexual and reproductive health and rights, especially for adolescents, are combined with promotive, early detection, preventive and educational measures in other sectors, in particular with respect to promoting gender equality and combating child, early and forced marriage, early and unintended pregnancies, and gender-based violence, including female genital mutilation or other forms of gender-based violence;
11. *Also urges* parliaments to respond to the specific health needs of women and girls, including awareness, prevention and early detection of cervical cancer, breast cancer and HIV-AIDS; provision of support and services to young girls during puberty; as well as adequate support and services to survivors of gender-based violence;
12. *Calls on* parliaments to ensure that national policies to implement UHC address malnutrition in all its forms, with special attention to the nutritional needs of adolescent girls, pregnant and lactating women and children during the first 1,000 days;
13. *Also calls on* parliaments to promote and foster access to essential, affordable, safe, effective and good-quality medicines, medical devices, contraceptives, vaccines, diagnostics and other technologies, without discrimination, to combat counterfeit and falsified medicines, and to support innovation, research and development in medicines and vaccines for communicable and non-communicable diseases;
14. *Urges* parliaments to promote the immunization programmes of their respective governments, as the most effective preventive measure against infectious diseases, and to enact measures that will tighten patient safety regulations during the clinical testing of new vaccines to allay public fears of vaccination;

15. *Underlines* the need for early diagnosis, support, accessible and quality health information and affordable health services for people living with disabilities or chronic physical and mental health conditions, and for efforts to empower and include them to be scaled up;
16. *Encourages* a partnership-based approach to achieving UHC on a whole-of-government and whole-of-society basis, and invites parliaments to raise public awareness of UHC and engage communities and all relevant stakeholders in the development of plans and strategies that respond to their realities;
17. *Underlines* the need for a systematic approach to issues of gender, equity and human rights in health budgeting and planning and health-related decision-making processes, the informed participation of individuals and communities, particularly women, and health information systems which generate reliable evidence on health needs to ensure sound policy choices;
18. *Urges* parliaments to insist on the establishment of robust national indicators and disaggregated data for measuring progress on UHC, and calls for regular reporting and accurate use of disaggregated data to remove gender-based discrimination in the implementation of UHC;
19. *Calls on* parliaments to consider the Addis Ababa Action Agenda on Financing for Development and to allocate adequate domestic resources for the progressive realization of UHC through sustainable health financing, including through increased budgets where needed, as well as through measures to promote efficiency, equity, quality, cost containment and a stable basis for funding, mindful of the nominal minimum target for domestic resources identified by WHO as equivalent to 5 per cent of GDP;
20. *Urges States* to allocate more resources for the recruitment of new doctors and health-care staff, undertaking positive action in the relevant international forums aimed at easing the overly hard budget constraints implemented during the past decade;
21. *Calls on* parliaments to ensure that training for human resources is on a par with the reliability of health facilities' equipment in order to bridge the gap sometimes observed between human resources and adequate health infrastructure;
22. *Also calls on* parliaments to ensure financial protection in order to reduce out-of-pocket payments for health services and to eliminate financial barriers that prevent access to health;
23. *Requests* parliaments in developed countries providing official development assistance to work towards increasing their country's assistance for health, including for research and development, while reminding developed countries of their commitment according to the United Nations General Assembly Resolution to contribute at least 0.7 percent of their GDI to official development assistance, and urges parliaments to ensure that governments and international funding partners align their financial support with health systems, plans and priorities designed to achieve UHC in recipient countries;
24. *Calls on* parliaments to use all generic parliamentary functions to hold their respective national governments accountable for the effective implementation of their UHC commitments, monitor the impact of UHC policies and programmes, and encourage governments to take corrective action where necessary, and urges parliaments to establish mechanisms to follow up on the implementation of this resolution;
25. *Underlines* the transformational potential of technology-based health innovations and new models of health care to accelerate progress towards achieving UHC, especially in low- and middle-income countries;
26. *Calls on* public authorities, especially health institutions, to observe strict ethical standards of care and, along with other national and international entities, to ensure continued health-care services and treatment for victims of armed conflict, fragile contexts, or health and other emergencies, such as natural disasters;

27. *Strongly urges* States and all parties to armed conflict to ensure health care and to develop effective measures to prevent and address acts of violence, attacks and threats against medical personnel and humanitarian personnel exclusively engaged in medical duties, their means of transport and equipment, as well as health centres, hospitals and other medical facilities and also schools and training centres in armed conflict, in accordance with the Geneva Conventions and their Additional Protocols and United Nations Security Council resolution 2286 on the protection of health care in armed conflict, bearing in mind that such attacks render efforts to build up health systems impossible;
28. *Calls on* the relevant authorities of the international community to create an effective mechanism for all countries to share the joint responsibility of providing refugees with adequate health services and achieving UHC for refugees wherever possible;
29. *Also calls on* parliaments to take all possible measures to ensure global health security by preventing the spread of diseases and other public health events, particularly through systematic immunization campaigns, as well as strengthening surveillance and response systems, and to advocate for the implementation of the International Health Regulations (2005) and for the allocation of appropriate resources to meet countries' obligations and address critical gaps in their respective public-health core capacities to prevent, detect and respond to public health risks;
30. *Urges* that antibiotic resistance be included as a global indicator or an intermediate goal in the SDGs, recognizing that antimicrobial resistance (AMR) is a serious and pressing global health threat and that measures designed to counteract antibiotic resistance are an important aspect of protection against threats to human health and of ensuring access to necessary medicines, calls for full implementation of the Interagency Coordination Group recommendations, and calls on the Tripartite agencies and the United Nations Environment Programme to step up their work on AMR, especially to support countries to implement their national action plans;
31. *Also urges* parliaments to address the political, social, economic, environmental and climate determinants of health as enablers and prerequisites for sustainable development, and to promote a multisectoral approach to health;
32. *Requests* parliaments to facilitate and support the learning and sharing of UHC experiences, best practices, challenges and lessons learned across IPU Member Parliaments and their parliamentarians;
33. *Also requests* the agencies of the United Nations system, in particular WHO, to provide countries with coordinated, multifaceted support aimed at achieving UHC, to collaborate in monitoring the achievement of UHC, considering WHO's mandate to evaluate health indicators, and to boost the capacity of parliaments and parliamentarians to develop and monitor national UHC policies through the establishment of strong, learning health-care systems;
34. *Further requests* parliaments and parliamentarians to work for States' implementation of the recommendations of the meetings on achieving UHC, particularly those of the United Nations High-Level Meeting on universal health coverage held in September 2019, and calls on the IPU to provide its Members with all the tools required for the follow-up and evaluation of those recommendations.

## Addressing climate change

### Results of the roll-call vote on the request of the delegation of India for the inclusion of an emergency item

#### Results

Affirmative votes .....	809	Total of affirmative and negative votes ...	1,173
Negative votes .....	364	Two-thirds majority .....	782
Abstentions .....	191		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan		Absent		Gambia (The)		Absent		Pakistan			21
Albania		Absent		Georgia		Absent		Palestine		11	
Algeria	16			Germany		19		Panama		Absent	
Andorra		Absent		Ghana	7		7	Paraguay	10		
Angola	14			Greece		13		Peru	14		
Argentina		Absent		Guatemala		Absent		Philippines	20		
Armenia			10	Guinea		Absent		Poland			15
Australia		14		Guyana		Absent		Portugal		10	
Austria		12		Haiti		Absent		Qatar	11		
Azerbaijan	12			Hungary			13	Republic of Korea		Absent	
Bahrain	11			Iceland		10		Republic of Moldova		Absent	
Bangladesh	20			India	23			Romania			14
Belarus		Absent		Indonesia	22			Russian Federation	20		
Belgium		13		Iran (Islamic Republic of)	19			Rwanda			
Benin		Absent		Iraq		15		San Marino	10		
Bhutan	10			Ireland		Absent		Saudi Arabia			14
Bolivia (Plurinational State of)	12			Italy		17		Senegal		Absent	
Bosnia and Herzegovina		Absent		Japan	20			Serbia	12		
Brazil	22			Jordan		12		Seychelles	10		
Bulgaria		Absent		Kazakhstan	10			Sierra Leone		Absent	
Burkina Faso	13			Kenya	15			Singapore	12		
Burundi	12			Kuwait		Absent		Slovakia		Absent	
Cabo Verde	10			Lao People's Dem. Republic		Absent		Slovenia			11
Cambodia	13			Latvia		11		Somalia	13		
Cameroon		Absent		Lesotho		Absent		South Africa	17		
Canada		15		Liechtenstein		8		Spain			15
Central African Republic	12			Lithuania		11		Sri Lanka		Absent	
Chile	10		3	Madagascar		Absent		Suriname	10		
China	23			Malawi		Absent		Sweden		13	
Congo		Absent		Malaysia	14			Switzerland		12	
Costa Rica	10			Maldives		Absent		Syrian Arab Rep.			13
Côte d'Ivoire		Absent		Mali		Absent		Thailand	18		
Croatia		Absent		Malta		Absent		Timor-Leste	10		
Cuba		Absent		Mexico	20			Tonga	8		
Cyprus		10		Micronesia (Fed. States of)	8			Tunisia		Absent	
Czech Republic		13		Monaco		10		Turkey	19		
DR of the Congo		Absent		Mongolia		Absent		Turkmenistan	12		
Denmark		12		Montenegro		Absent		Uganda		Absent	
Djibouti		Absent		Morocco	13			Ukraine	10		7
Egypt		19		Myanmar	17			United Arab Emirates	11		
El Salvador	12			Namibia	11			United Kingdom		18	
Equatorial Guinea	11			Nepal		Absent		Uruguay	11		
Estonia			11	Netherlands		13		Uzbekistan		Absent	
Eswatini		Absent		New Zealand		11		Venezuela (Bolivarian Rep. of)			15
Ethiopia		Absent		Nicaragua	8			Viet Nam	19		
Fiji		Absent		Niger	13			Yemen			11
Finland		12		Nigeria	20			Zambia	13		
France		18		North Macedonia		Absent		Zimbabwe	13		
Gabon	11			Norway		12					
				Oman			11				

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

## Protection of civilians and international security: Demanding an end to Turkey's offensive in Syria

### Results of the roll-call vote on the request of the delegations of France, United Kingdom, Germany, Switzerland and Egypt for the inclusion of an emergency item

#### Results

Affirmative votes.....	677	Total of affirmative and negative votes ..	750
Negative votes .....	73	Two-thirds majority.....	500
Abstentions .....	614		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan		Absent		Gambia (The)		Absent		Pakistan		21	
Albania		Absent		Georgia		Absent		Palestine	11		
Algeria			16	Germany	19			Panama		Absent	
Andorra		Absent		Ghana	14			Paraguay			10
Angola			14	Greece	13			Peru			14
Argentina		Absent		Guatemala		Absent		Philippines			20
Armenia	10			Guinea		Absent		Poland	10		5
Australia	14			Guyana		Absent		Portugal	10		
Austria	12			Haiti		Absent		Qatar			11
Azerbaijan		12		Hungary	13			Republic of Korea		Absent	
Bahrain	11			Iceland	10			Republic of Moldova		Absent	
Bangladesh			20	India			23	Romania	14		
Belarus		Absent		Indonesia	22			Russian Federation			20
Belgium	13			Iran (Islamic Republic of)	19			Rwanda			12
Benin		Absent		Iraq	15			San Marino	10		
Bhutan			10	Ireland		Absent		Saudi Arabia	14		
Bolivia (Plurinational State of)			12	Italy	17			Senegal		Absent	
Bosnia and Herzegovina		Absent		Japan			20	Serbia			12
Brazil			22	Jordan	12			Seychelles			10
Bulgaria		Absent		Kazakhstan			10	Sierra Leone		Absent	
Burkina Faso			13	Kenya			15	Singapore			12
Burundi			12	Kuwait		Absent		Slovakia		Absent	
Cabo Verde			10	Lao People's Dem. Republic		Absent		Slovenia	11		
Cambodia			13	Latvia	11			Somalia			13
Cameroon		Absent		Lesotho		Absent		South Africa			17
Canada	15			Liechtenstein	8			Spain	15		
Central African Republic	12			Lithuania	11			Sri Lanka		Absent	
Chile	3	3	7	Madagascar		Absent		Suriname			10
China			23	Malawi		Absent		Sweden	13		
Congo		Absent		Malaysia			14	Switzerland	12		
Costa Rica			10	Maldives		Absent		Syrian Arab Rep.	13		
Côte d'Ivoire		Absent		Mali		Absent		Thailand			18
Croatia		Absent		Malta		Absent		Timor-Leste	10		
Cuba		Absent		Mexico	20			Tonga			8
Cyprus	10			Micronesia (Fed. States of)			8	Tunisia		Absent	
Czech Republic	13			Monaco	10			Turkey	2	17	
DR of the Congo		Absent		Mongolia		Absent		Turkmenistan			12
Denmark	12			Montenegro		Absent		Uganda		Absent	
Djibouti		Absent		Morocco	13			Ukraine	7		10
Egypt	19			Myanmar			17	United Arab Emirates	11		
El Salvador			12	Namibia			11	United Kingdom	18		
Equatorial Guinea			11	Nepal		Absent		Uruguay			11
Estonia	11			Netherlands	13			Uzbekistan		Absent	
Eswatini		Absent		New Zealand	11			Venezuela (Bolivarian Rep. of)	15		
Ethiopia		Absent		Nicaragua			8	Viet Nam			19
Fiji		Absent		Niger			13	Yemen	11		
Finland	12			Nigeria		20		Zambia			13
France	18			North Macedonia		Absent		Zimbabwe			13
Gabon	11			Norway	12						
				Oman	11						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.



## Double standards of western countries in combatting terrorism, especially in resolving the conflict in Syria

### Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Turkey for the inclusion of an emergency item

#### Results

Affirmative votes .....	156	Total of affirmative and negative votes ...	646
Negative votes .....	490	Two-thirds majority .....	431
Abstentions .....	718		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan		Absent		Gambia (The)		Absent		Pakistan	21		
Albania		Absent		Georgia		Absent		Palestine		11	
Algeria			16	Germany		19		Panama		Absent	
Andorra		Absent		Ghana			14	Paraguay			10
Angola			14	Greece		13		Peru			14
Argentina		Absent		Guatemala		Absent		Philippines			20
Armenia		10		Guinea		Absent		Poland	5		10
Australia		14		Guyana		Absent		Portugal		10	
Austria		12		Haiti		Absent		Qatar			11
Azerbaijan	12			Hungary		13		Republic of Korea		Absent	
Bahrain		11		Iceland		10		Republic of Moldova		Absent	
Bangladesh			20	India			23	Romania		14	
Belarus		Absent		Indonesia	22			Russian Federation	20		
Belgium		13		Iran (Islamic Republic of)		19		Rwanda			12
Benin		Absent		Iraq		15		San Marino			10
Bhutan			10	Ireland		Absent		Saudi Arabia		14	
Bolivia (Plurinational State of)			12	Italy		17		Senegal		Absent	
Bosnia and Herzegovina		Absent		Japan			20	Serbia			12
Brazil			22	Jordan		12		Seychelles			10
Bulgaria		Absent		Kazakhstan			10	Sierra Leone		Absent	
Burkina Faso			13	Kenya			15	Singapore			12
Burundi			12	Kuwait		Absent		Slovakia		Absent	
Cabo Verde			10	Lao People's Dem. Republic		Absent		Slovenia		11	
Cambodia			13	Latvia		11		Somalia			13
Cameroon		Absent		Lesotho		Absent		South Africa			17
Canada		15		Liechtenstein		8		Spain		15	
Central African Republic			12	Lithuania		11		Sri Lanka		Absent	
Chile		6	7	Madagascar		Absent		Suriname			10
China	23			Malawi		Absent		Sweden		13	
Congo		Absent		Malaysia	14			Switzerland		12	
Costa Rica			10	Maldives		Absent		Syrian Arab Rep.		13	
Côte d'Ivoire		Absent		Mali		Absent		Thailand			18
Croatia		Absent		Malta		Absent		Timor-Leste			10
Cuba		Absent		Mexico			20	Tonga			8
Cyprus		10		Micronesia (Fed. States of)			8	Tunisia		Absent	
Czech Republic		13		Monaco		10		Turkey	19		
DR of the Congo		Absent		Mongolia		Absent		Turkmenistan			12
Denmark		12		Montenegro		Absent		Uganda		Absent	
Djibouti		Absent		Morocco			13	Ukraine			17
Egypt		19		Myanmar			17	United Arab Emirates			11
El Salvador			12	Namibia			11	United Kingdom		18	
Equatorial Guinea			11	Nepal		Absent		Uruguay			11
Estonia			11	Netherlands		13		Uzbekistan		Absent	
Eswatini		Absent		New Zealand		11		Venezuela (Bolivarian Rep. of)			15
Ethiopia		Absent		Nicaragua			8	Viet Nam			19
Fiji		Absent		Niger			13	Yemen			11
Finland		12		Nigeria	20			Zambia			13
France		18		North Macedonia		Absent		Zimbabwe			13
Gabon			11	Norway		12					
				Oman			11				

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

## Urgent call for the restoration of representative democratic order and for respect for democratic principles in Peru

### Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Peru for the inclusion of an emergency item

#### R e s u l t s

Affirmative votes.....	174	Total of affirmative and negative votes ..	593
Negative votes .....	419	Two-thirds majority.....	395
Abstentions .....	771		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	<i>Absent</i>			Gambia (The)	<i>Absent</i>			Pakistan			21
Albania	<i>Absent</i>			Georgia	<i>Absent</i>			Palestine		11	
Algeria			16	Germany		19		Panama	<i>Absent</i>		
Andorra	<i>Absent</i>			Ghana	10		4	Paraguay	10		
Angola			14	Greece		13		Peru	14		
Argentina	<i>Absent</i>			Guatemala	<i>Absent</i>			Philippines	20		
Armenia			10	Guinea	<i>Absent</i>			Poland			15
Australia		14		Guyana	<i>Absent</i>			Portugal		10	
Austria		12		Haiti	<i>Absent</i>			Qatar			11
Azerbaijan			12	Hungary		13		Republic of Korea	<i>Absent</i>		
Bahrain			11	Iceland		10		Republic of Moldova	<i>Absent</i>		
Bangladesh			20	India			23	Romania		14	
Belarus	<i>Absent</i>			Indonesia			22	Russian Federation			20
Belgium		13		Iran (Islamic Republic of)			19	Rwanda			12
Benin	<i>Absent</i>			Iraq			15	San Marino			10
Bhutan			10	Ireland	<i>Absent</i>			Saudi Arabia		14	
Bolivia (Plurinational State of)			12	Italy		17		Senegal	<i>Absent</i>		
Bosnia and Herzegovina	<i>Absent</i>			Japan			20	Serbia			12
Brazil	22			Jordan			12	Seychelles			10
Bulgaria	<i>Absent</i>			Kazakhstan			10	Sierra Leone	<i>Absent</i>		
Burkina Faso			13	Kenya			15	Singapore			12
Burundi			12	Kuwait	<i>Absent</i>			Slovakia	<i>Absent</i>		
Cabo Verde			10	Lao People's Dem. Republic	<i>Absent</i>			Slovenia		11	
Cambodia			13	Latvia			11	Somalia			13
Cameroon	<i>Absent</i>			Lesotho	<i>Absent</i>			South Africa			17
Canada		15		Liechtenstein			8	Spain		15	
Central African Republic			12	Lithuania			11	Sri Lanka	<i>Absent</i>		
Chile	13			Madagascar	<i>Absent</i>			Suriname	10		
China			23	Malawi	<i>Absent</i>			Sweden		13	
Congo	<i>Absent</i>			Malaysia			14	Switzerland			12
Costa Rica	10			Maldives	<i>Absent</i>			Syrian Arab Rep.			13
Côte d'Ivoire	<i>Absent</i>			Mali	<i>Absent</i>			Thailand			18
Croatia	<i>Absent</i>			Malta	<i>Absent</i>			Timor-Leste			10
Cuba	<i>Absent</i>			Mexico	10		10	Tonga			8
Cyprus		10		Micronesia (Fed. States of)	8			Tunisia	<i>Absent</i>		
Czech Republic		13		Monaco			10	Turkey			19
DR of the Congo	<i>Absent</i>			Mongolia	<i>Absent</i>			Turkmenistan			12
Denmark		12		Montenegro	<i>Absent</i>			Uganda	<i>Absent</i>		
Djibouti	<i>Absent</i>			Morocco			13	Ukraine			17
Egypt		19		Myanmar			17	United Arab Emirates			11
El Salvador	12			Namibia			11	United Kingdom		18	
Equatorial Guinea			11	Nepal	<i>Absent</i>			Uruguay			11
Estonia			11	Netherlands			13	Uzbekistan	<i>Absent</i>		
Eswatini	<i>Absent</i>			New Zealand			11	Venezuela (Bolivarian Rep. of)	15		
Ethiopia	<i>Absent</i>			Nicaragua			8	Viet Nam			19
Fiji	<i>Absent</i>			Niger			13	Yemen			11
Finland		12		Nigeria	20			Zambia			13
France		18		North Macedonia	<i>Absent</i>			Zimbabwe			13
Gabon			11	Norway			12				
				Oman			11				

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

## Addressing climate change

### *Resolution adopted unanimously by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly (Belgrade, 16 October 2019)*

The 141<sup>st</sup> Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

*Aware* of the role and importance of democratic governance for peace and development resonating in the vision and mission of the IPU, a global organization of 179 Member Parliaments, and recalling the commitments on climate change made by the IPU at its 139<sup>th</sup> and 140<sup>th</sup> Assemblies,

*Acknowledging* that global warming of anthropogenic origin is one of the major challenges facing the global community today,

*Recalling* the commitments made by the global community in the Paris Agreement, which builds on previous international cooperation regarding various facets of climate change in the Rio Declaration on Environment and Development, Agenda 21, the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), the Kyoto Protocol, the Cancun Agreements, the Johannesburg Plan of Implementation, the Warsaw Outcomes, the SAMOA Pathway, the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction, the Addis Ababa Action Agenda, and the 2030 Agenda for Sustainable Development,

*Also recalling* the commitment of the Parties to the UNFCCC to tackle the challenge of global warming on the basis of equity and the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities,

*Acknowledging* that the Paris Agreement recognizes that sustainable lifestyles and sustainable patterns of consumption and production, with developed country Parties taking the lead, play an important role in addressing climate change,

*Recalling* that the Paris Agreement notes the importance of ensuring the integrity of all ecosystems, including oceans, and the protection of biodiversity, recognized by some cultures as Mother Earth, and the importance for some of the concept of "climate justice",

*Also recalling* the commitment of the Paris Agreement to holding the increase in the global average temperature to well below 2° C above pre-industrial levels and pursuing efforts to limit the temperature increase to 1.5° C above pre-industrial levels, recognizing that this would significantly reduce the risks and impacts of climate change,

*Acknowledging* the implications of various reports based on the best available science that the consequences of even limited global warming of 1.5° C are likely to be extensive, serious and damaging, but could be mitigated considerably by immediate and focused action and active international collaboration and cooperation through multilateral processes,

*Recalling* that the foremost priority for developing countries continues to be their rapid progress along the path of sustainable development to ensure the well-being of the majority of the population of the world, consistent with the commitment in the Paris Agreement to achieve sustainable development,

*Appreciating* the work being done under the Marrakech Task Force on Sustainable Lifestyles and by other regional groupings on sustainable consumption and production,

*Applauding* the efforts and initiatives of those local communities, the business and financial sectors, academic and research institutions, children and youth, media and governments in promoting an innovative mix of traditional and modern sustainable lifestyles at the individual and collective levels as their respective contributions to live within Earth's boundaries,

*Recalling* the IPU's commitment in the Hanoi Declaration of 2015 to advance the Sustainable Development Goals (SDGs) by 2030 and to ensure that parliaments hold governments to account in implementing effective measures to achieve these Goals while leaving no one behind,

1. *Urges* all Parties to implement the Paris Agreement in letter and spirit, and to invest in mitigation and adaptation resolutely and speedily, in keeping also with the provisions of the UNFCCC and the protocols and agreements under its aegis;

2. *Urges* countries to take strong and effective mitigation action, as per the Paris Agreement, that would enable the achievement of the temperature goals, and notes, inter alia, that any shortfall in mitigation would tremendously enhance the burden of adaptation for vulnerable communities, populations, regions and countries;
3. *Calls on* the developed country Parties to the Paris Agreement to implement in letter and spirit their commitments under the Convention to provide finance, technology and capacity-building assistance to developing countries;
4. *Stresses* the need for the enhancement of urgent action for adaptation in developing countries to preserve and enhance their natural resources, which are the source of livelihoods and well-being for millions;
5. *Urges* all Parties to move forward expeditiously towards the effective implementation of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage;
6. *Calls on* national parliaments to urge their governments to take a leading role in effective measures to counter global warming, raise awareness and provide extensive education on the causes and impact of climate change, and to actively encourage the adoption of sustainable lifestyles and sustainable patterns of consumption and production;
7. *Also calls on* national parliaments to urge their governments, in line with the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030, to support the development of comprehensive national resilience mechanisms, strengthen disaster risk reduction and prevention, enhance disaster preparedness for effective responses, and invest in risk-reduction measures and societal resilience for disasters including, inter alia, desertification, deforestation, sand storms and mass flooding;
8. *Calls on* all parliamentarians to work with their governments in partnership with all stakeholders to implement the Paris Agreement by moving towards rapid implementation of the SDGs, thereby contributing to the enhancement of resilience and adaptation to climate change, and in particular calls on all parliamentarians to engage with youth to hear their voices and solutions to combat climate change and to open a dialogue with the younger generation;
9. *Strongly appeals* for a significant shift and enhancement in financial, technological and capacity-building assistance for developing countries towards adaptation rather than mitigation.

## Report of the Standing Committee on Peace and International Security

*Noted by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

The Standing Committee on Peace and International Security held two sittings on 15 and 16 October 2019 with its President, Mr. J.I. Echániz (Spain), in the Chair.

On 15 October, the Committee examined two items on its agenda: the follow-up of the implementation of the 2014 resolution *Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments* and the theme of *Criminalization of money laundering*.

### **Panel discussion on implementation and follow-up of the 2014 resolution *Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments***

The Committee members were shown a video on the Regional Seminar on Engaging Parliaments of the Pacific Region in the Implementation of United Nations Security Council resolution 1540 held in Wellington in September 2019 and organized by the House of Representatives of New Zealand and the IPU. The President recalled that the monitoring of resolution 1540 was recommended in the 2014 IPU resolution under review. It was an action MPs could take to advance toward a nuclear-weapons-free world.

The President introduced the Moderator of the session, Mr. A. Ware (Global Coordinator, Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament – PNND). Mr. Ware recalled the purpose of the resolution and the key role of parliaments and parliamentarians in addressing nuclear risks and building the legislative and political framework needed to achieve a nuclear-weapons-free world. He referred to the Parliamentary action plan for nuclear-risk reduction and the *Move the nuclear weapons money* campaign which promoted cuts to nuclear weapons budgets, ending investments in nuclear weapons, and reallocating those budgets and investments to climate protection and sustainable development. He also reported on key nuclear policy developments since 2014 including the erosion of the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty (INF Treaty). He introduced the two speakers: Ms. E. Whyte Gómez (Ambassador, Permanent Representative of Costa-Rica to the UN Office in Geneva) who presided over the United Nations Conference which negotiated the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons (TPNW), and Ms. E.G. Tudor (Chief, Public Information Section, Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization – CTBTO).

The speakers gave introductory presentations on the objectives, purposes and progress of the treaties at stake. International legal frameworks, standards and rules were extremely important. Political leadership, dialogue and cooperation was needed to agree on specific disarmament programmes. Parliamentarians as legislators had a key role both in ratifying international instruments and taking legal initiatives. The goodwill of all concerned had to be mobilized to ensure the treaties entered into force. Parliamentarians, as representatives of the people, were invited to take action to raise awareness on the subject among the media and civil society, as well as through dialogue with other parliaments and parliamentary groupings.

More specifically, Ms. Whyte Gómez said that parliamentarians needed to contribute to solve everyday problems and address global issues of importance such as nuclear weapons which were incompatible with human life. Human scourges, such as slavery or colonialism, had been rectified after decades and centuries by prohibition and changes of attitude. Change took time but could happen with political will. Ms. Tudor praised the IPU and the Standing Committee for promoting the entry into force of the CTBT and made a plea to parliamentarians to keep the treaty in mind and spread the message, especially to the eight remaining Annex II countries. The CTBT must urgently enter into force as it was the most concrete and credible element to build a solid and lasting framework that would ultimately achieve the common goal of a world free of nuclear weapons. She updated participants on the latest developments regarding the CTBT and explained the transparent, effective, and non-discriminatory verification regime which operated around the globe and which relied on a global International Monitoring System (IMS) that could detect any nuclear explosion.

Eighteen speakers took the floor to outline parliamentary actions taken to implement the 2014 IPU resolution. Emphasis was placed on the need for dialogue, confidence-building, conflict resolution and adherence to the law in order to make further progress on nuclear disarmament. The challenges faced in the establishment of nuclear-weapons-free zones were addressed. The importance of collective work on disarmament and on nuclear energy used for peaceful purposes were also touched upon.

### **Panel discussion on the theme of *Criminalization of money laundering***

The President introduced the topic by recalling that money laundering had huge economic and social consequences. Money laundering undermined human development, international security and national economies. National strategies to combat money laundering must take into account the global nature of the problem, focus on criminal laws prohibiting money laundering, on penalties for those convicted, on confiscation and forfeiture mechanisms, and laws that would allow for international cooperation around information sharing, extradition and mutual legal assistance. He introduced the experts: Ms. J. Jolic (Head of Unit, Economic Crime and Cooperation Division, Council of Europe) and Mr. A. Odat (MP, Head of the Legal Committee and Vice-President of the Human Rights Council, Jordan).

The experts stressed the need for cooperation to harmonize legal frameworks as shortcomings with basic legislation persisted. One of the main issues was the differences in the definition and criminalization of predicate offences. There should be transnational cooperation in cases when predicate offences were committed in one country and laundering occurred in another country. States must find common denominators on outstanding issues.

Ms. Jolic explained that when it came to money laundering, many jurisdictions could prosecute only individuals and not legal entities, which was a problem. Parliament's role in combatting money laundering was not only a question of legislation. Parliaments must follow more closely what was happening in their jurisdictions and what governments were doing. They must be more active when it came to parliamentary oversight of and follow-up on how governments dealt with money laundering and terrorist financing. Mr. Odat mentioned that the impact of money laundering did not stop at national borders and that it was a crime often linked to other crimes such as drug trafficking, human trafficking and trafficking in weapons. Legal frameworks that would bridge existing gaps in the fight against such crimes must be adopted.

Fifteen speakers took the floor. Most spoke about the provisions of their anti-money laundering laws and the challenges they were facing. Legislative frameworks were needed to cope with the new technical methods money launderers used to commit their crimes. Parliamentary cooperation in that field must be strengthened. Issues such as illegal casinos, off-shore accounts, fiscal secrecy, shadow-banking, cryptocurrencies, virtual currencies, and virtual service providers were addressed. Those issues must be tackled and legislation appropriately amended.

### **Expert hearing on the theme *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences.***

On 16 October, the Committee held an expert hearing on the theme *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*, the topic of a resolution that was expected to be adopted by the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly.

The hearing opened with the statements of three experts: Mr. D. Messner (Director, Institute for Environment and Human Security, United Nations University – UNU-EHS), Ms. S. Gebreyes (Country Director, Lutheran World Federation – LWF), and Mr. G. Girardi (Senator, President of the Environment and National Assets Committee, Chile).

Mr. Messner emphasized that, so far, climate change was interpreted as an environmental challenge, but it was now clear that it was also related to security and that it destabilized societies. With 3° to 4° C global warming there would be water scarcity in many more areas in the world and nations would run into serious security problems. Climate change would increase the number of failed States which would incite conflicts. From a security perspective, climate change – for example, water scarcity and food problems – would first impact human security which would destabilize countries and subregions and lead to cross-country conflicts. Climate change could undermine the global order. To avoid that, a global answer was needed: climate change could be a uniting force and bring all nations together in the fight against that threat. Climate protection must be scaled up and long term road maps must be established to avoid disruption and to create an attractive future for countries.

Ms. Gebreyes spoke from the humanitarian point of view, providing a testimony of the situation in Ethiopia. The increasing unpredictability of the rains, the frequency and intensity of the droughts, had devastating impact on rural communities and stripped farmers and pastoralists of their coping mechanisms. They were not able to build resilience, were forced to displace and migrate. Inter-communal competition over scarce resources escalated to an unprecedented scale in the country. In coping with the situation, the humanitarian community was struggling to provide adequate support, in particular as humanitarian funding was solely for life-saving activities often not allowing humanitarian actors to link the humanitarian, development and peace/security aspects of crises. More flexible funding would permit early recovery and resilience-building type of activities to help affected households and communities construct better and establish social cohesion. Developing countries needed support, including financial and technical support, to adapt themselves to the changing climate. A binding legal framework should be developed to protect internally displaced people.

Mr. Girardi defined climate change as a major challenge which had brought the world to the brink of a new era and new civilization. Changes in the past had led to rapid changes in evolution. Presently everything was moving fast and was leading to disruptions in society. Institutions would become increasingly irrelevant, especially in face of data gathering and artificial intelligence. Major platforms which were capturing data and making use of artificial intelligence were not necessarily interested in fostering peace and combatting climate change. Global warming and steering democracy would depend on the way in which technology would be managed. The planet must reduce carbon emissions yet the current consumption model only had them continue to increase. COP25 would align science and politics. In Chile, for example, the Congress of the Future brought together philosophers, scientists, parliamentarians to discuss important issues. There was also the example of the parliamentary committee on future sciences made up of parliamentarians, scientists and academics who could vote and submit bills.

After hearing the experts' presentations, a total of 22 speakers took the floor. A prominent theme in the interventions was the need to join forces and to implement the Paris Agreement and the 2030 Agenda. Several parliamentarians shared examples of national practices such as moving towards a circular economy, resorting to the state of emergency, regular oversight of government activities in implementing decisions on the climate, capacity building of relevant departments, and the creation of early warning systems for drought. Parliamentarians, in their budgetary role, must put resources into the fight against climate change rather than into the military. Delegations agreed that the exchange of good practices and experiences should be strengthened, promoted and showcased in order to ensure a consistent legislative response to climate change across the board and the implementation of national commitments. All that mentioned would create strong links between stakeholders.

In conclusion, the two co-Rapporteurs took the floor to explain their preliminary views on the topic and thanked the experts and the various speakers for providing them with food for thought. They agreed that the role of women and the youth dimension should not be forgotten, and that the climate-security nexus should be the main focus. The current generation was the last one to be able do something about those issues, there was no planet B and there was no time to lose when it came to intensifying the common struggle.

The report on the work of the Committee was presented to the Assembly at its last sitting on 17 October by the President of the Standing Committee, Mr. Echániz (Spain).

The Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security met on 15 October 2019 with its President, Mr. Echániz (Spain), in the Chair. Eleven out of 18 members were present.

During the meeting, the Bureau discussed its workplan. It was decided to devote all the time allocated for the 142<sup>nd</sup> Assembly to negotiating the resolution. For future activities in between Assemblies, the bureau took note of an invitation to organize a study visit and a Bureau meeting in Jordan. The Pakistani and Ukrainian members informed the Bureau that they would be interested in organizing such study visits in their own parliaments. The Bureau members were also informed of the Geneva Peace Week which would take place from 4 to 8 November 2019. The proposals were subsequently approved by the Standing Committee at the end of its last plenary sitting on 17 October.

Elections took place on 15 October 2018. The Twelve Plus Group proposed Mr. P. Dallier (France) and the Arab Group proposed Mr. M. Al-Ahbab (Qatar) to fill the vacant posts. Both candidatures were endorsed.

## Report of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

*Noted by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade held its sittings on 14 and 16 October. Both sittings were chaired by the Committee President, Ms. V. Muzenda Tsitsi (Zimbabwe).

### **Debate on the theme *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production***

The debate was organized on the theme of the Standing Committee's forthcoming resolution which should be adopted at the 142<sup>nd</sup> Assembly. The purpose of the debate was to provide the Committee with an opportunity to share views on ways to mainstream digitalization and the circular economy to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) and to make suggestions for parliamentary actions to be included in the resolution.

The theme and key issues for consideration and discussion were introduced by experts on the circular economy and digitalization: Mr. P. Jensen, Head of Secretariat, International Resource Panel; Mr. J. Kurbalija, Founding Director of DiploFoundation; and Mr. D. Spoiala, Senior Community Manager at the EU-AU Digital Economy Task Force. They stressed that resources were currently being used at an unsustainable rate, resulting in environmental degradation, loss of biodiversity and increased risk of conflict, to name just a few consequences. The world needed to be put on a more sustainable path, which would reduce the use of resources and increase resource efficiency.

Digitalization and artificial intelligence had the potential to help address these issues. The EU-Africa Digital for Development (D4D) initiative promoted technology transfers that would help developing countries leapfrog the development gap. However, issues related to data protection and privacy remained largely unregulated and required urgent attention by parliaments everywhere. The SDGs created horizontal links between issues and should be better utilized in policymaking at all levels, particularly given the fact that digitalization had so far not led to greater fairness and equality.

A total of 18 delegates took the floor to share their views and comments and the good practices their countries had put in place to promote the circular economy and digitalization. Participants stressed the importance of parliaments making good use of their law-making function to strengthen relevant frameworks. In the area of the circular economy, laws were urgently needed to encourage reusing and repairing while recycling should be a last resort. Parliaments should also insist on the provision of better data and facts on issues such as digitalization, the circular economy and the SDGs, as well as on establishing clear standards.

To conclude the debate, the co-Rapporteurs Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S. Dinică (Romania) recalled the important interlinkages among these issues and stressed the need to exchange good practices and experiences. They would work on a draft resolution incorporating the inputs provided during the debate.

### **Parliamentary contribution to the 2019 United Nations Climate Change Conference**

The Standing Committee discussed the preliminary draft outcome document of the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP 25) to take place on 2 December in Santiago (Chile). The session started with a briefing by the Rapporteur to the Parliamentary Meeting in Santiago, Mr. G. Girardi (Chile).

Mr. Girardi stressed the need for urgent action and the fact that COP 25 may be the last chance for governments to make progress on climate change. The preliminary draft outcome document stressed the need to place science at the core of policymaking at all levels and in all parliamentary discussions. Multilateralism and parliamentary diplomacy had a strong role in ensuring cooperation among countries and progress in combatting climate change. In Mr. Girardi's view, policy- and decision-making was still operating according to the norms of the twentieth century while they should be future-oriented and look at the needs of future generations. He briefed the Committee about the Congreso Futuro in Chile and its efforts to promote a future-oriented approach to governance.



Altogether, five delegations took the floor in the debate. They stressed the fact that climate change was indeed recognized as an emergency in their countries and that parliaments were taking steps to support government plans with legislation. It was increasingly recognized that climate change had a strong negative impact on health, agriculture, disasters and other areas, costing countries a substantial chunk of their GDP on an annual basis.

After responding to delegates' questions, Mr. Girardi thanked all the delegates for their contributions to the draft outcome document and invited others to send their amendments in writing. The revised draft outcome document would be shared with all delegates through the IPU website at the end of November 2019.

### **Follow-up to the IPU resolution *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints***

The panel discussion enjoyed expert contributions from Ms. K. Madi, Director, United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR), and Ms. A. Armitage, Regional Director for Eastern Europe and Central Asia, United Nations Population Fund (UNFPA).

Ms. Madi informed the Committee that disasters cost the global economy 520 billion US dollars annually and that climate change had played a role in doubling the number of disasters in the last decade. The IPU resolution outlined 28 recommendations, 27 of which remained valid and linked very closely to the Sendai Framework. Ms. Madi urged parliamentarians to push for the development of national and local strategies on disaster risk reduction that would have a people-centred approach. So far, only 91 countries had reported to the United Nations that they had such mechanisms.

Ms. Armitage stressed that data showed that slowing population growth was not a shortcut to stopping climate change or reducing resource use and the human footprint on the environment. What was required was to achieve sustainable patterns of production and consumption as well as vastly reduce waste. The IPU resolution called for the integration of population factors and sexual and reproductive health in disaster risk reduction, which was an area where a fair amount of progress had been made. The resolution also made a strong call for better data and better maps, which was indeed a key prerequisite for helping people avoid risk and minimize disaster. This was an area of major emphasis globally, nationally, and for UNFPA.

In the ensuing debate, 13 delegates took the floor. They highlighted the need for better financing of disaster risk reduction through domestic resources and official development assistance. A concern was expressed that many donors did not meet their commitments and that, as a result, communities in developing countries continued to suffer a high disaster burden. Population movements significantly reduced the ability of countries to adequately prepare for and respond to disasters, particularly in conflict areas. Sharing experiences and good practices among countries was very beneficial and useful, particularly given the fast pace of climate change and increasingly strong impact of disasters.

### **Elections to the Bureau, work plan for the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly and any other business**

The Committee elected the following new Bureau members: Ms. M. Carvalho (Brazil) and Mr. B. Scotland (Guyana) from GRULAC; Mr. R. Marian (Moldova) from Eurasia; and Mr. I. Sereewatthanawut (Thailand) and Ms. S. Rehman (Pakistan) from Asia-Pacific. The representatives of Asia-Pacific would complete their respective countries' Bureau term.

The Committee approved the Bureau's proposal to dedicate the Committee's sittings at the 142<sup>nd</sup> IPU Assembly to drafting the resolution.

The Committee was informed about the Executive Committee's decision to rename it Standing Committee on Sustainable Development. This decision followed a consultation process to which the Committee Bureau had contributed.

## Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

*Noted by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly  
(Belgrade, 17 October 2019)*

With both Committee President and Vice-President unable to attend, Mr. P. Katjavivi (Namibia) chaired the session as the most senior member of the Committee Bureau.

After the formal adoption of the agenda and summary records of the previous Committee session (140<sup>th</sup> Assembly, Doha), Mr. Katjavivi introduced the first panel entitled *Respect for international law in keeping with the UN Charter and other relevant resolutions*.

The panel featured Mr. T. Biersteker (Professor, Graduate Institute of Geneva); Mr. A. Aljowaily (Ambassador of Egypt to Serbia); Ms. A. Theologou (Cyprus); and Mr. F.H. Naek (Pakistan). Thirty-eight delegations were present and 15 interventions were heard from the floor.

The discussion focused primarily on the question of whether sanctions were a useful tool to uphold international law, as well as on key bodies of international law such as the Security Council and international tribunals such as the International Criminal Court and the International Court of Justice.

After discussing the reasons why international sanctions might be imposed (i.e. to coerce behaviour change, to constrain a government's range of action, or simply as a warning against illegal behaviour), as well as the type of sanctions (i.e. economic and military; targeted or broad), it was noted that sanctions were effective in only about 20 per cent of situations and that in many cases they could actually make things worse. The effectiveness of sanctions depended in part on their timing and scope in each specific situation. What was certain was that the only kind of sanctions that were legitimate under international law were those imposed by the Security Council.

Besides their effectiveness, the other main question about sanctions had to do with the risk of politicization. As the Security Council's membership did not reflect the contemporary geopolitical balance of power, the decision on whether to impose sanctions did not necessarily reflect the will of the international community. The Permanent Five Members (P5) of the Security Council could use their veto power to block sanctions against them or their closest allies which explained somewhat why sanctions had only been imposed on weaker nations. That in turn gave rise to a "double standard" that called into question the whole sanctions regime.

Yet the sanctions regime remained one of the few ways to impose international law short of the threat or use of force. To the extent that international sanctions could work, governments and parliaments needed to strengthen their capacities to apply such sanctions through their respective jurisdictions. A host of administrative and legal capacities needed to be in place in each country to implement sanctions effectively by closing all possible loopholes and bringing to justice anyone who did not apply the law.

Sanctions should never be static but must be adapted to the changing circumstances on the ground ("a living regime"). In almost all cases targeted sanctions were more effective at hurting those who were responsible for breaking international law or who violate human rights than comprehensive sanctions that hurt a whole country indiscriminately. Sanctions should only be considered after all tools of diplomacy had been exhausted.

There was much vigorous debate amongst participants with many raising specific bilateral issues unique to their countries.

The second panel of the session revolved around the findings of the *2019 IPU survey on the relationship between parliaments and the United Nations*. Mr. A. Motter (Senior Advisor for economic and social affairs, IPU), presented the findings of that first ever assessment of the extent to which parliaments could influence UN decision-making processes and oversee their governments' positions at the UN. Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland, member of the IPU Executive Committee) was the main discussant. Mr. Katjavivi, provided his observations as well before opening the floor to comments or questions. About thirteen delegations remained in the room for the segment and only four interventions were heard from the floor.

The survey's results were found to be somewhat disappointing. They were presented to the Committee as it was the IPU body mandated to help open the doors of the UN to national parliaments. The most worrying result was the low participation rate of just 50 parliaments out of 179 IPU Members. What could this mean: that many parliaments had no interest in following UN processes or simply that they had limited capacities to fill out the survey?

Overall the survey showed that:

- There was a big gap between the authority parliaments had to oversee UN affairs and their capacity or political will to actually exercise that authority.
- The bulk of parliaments were unfamiliar with key UN negotiation and reform processes.
- The participation of parliaments in UN meetings could be less effective than expected if parliamentarians were subject to government control.
- Many parliaments were unable to oversee their country's budget allocation to the UN system.
- The relationship between parliaments and the UN System in the field was generally tenuous.

Reporting on a meeting of the IPU Executive Committee where the survey had been discussed earlier in the day, Ms. Kiener Nellen said the survey had exposed a serious gap in the relationship between parliaments and the UN but also, most likely, the weakness of internal parliamentary services responsible for completing such surveys in consultation with members. Beyond that, it was also quite possible that parliaments were more interested in responding to surveys that touched on substantive policy questions (e.g. the SDGs) than on process questions such as the institutional relationship with the UN.

The Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP) should be enlisted in future survey exercises to ensure a much higher response rate. Survey findings needed to inform the whole house, from the Executive Committee down to the Standing Committees and the IPU Geopolitical Groups. There was support for that particular survey of parliamentary engagement with the UN to be repeated every two or three years as a way of assessing progress overtime.

As one participant put it, "we need a UN of peoples, not of States", and the IPU must continue with its effort of bringing the views of parliamentarians to the UN so as to complement the limited views of the government of the day, which did not include the perspective of opposition parties.

In response to one participant's question about the proposed UN Parliamentary Assembly (UNPA), which some considered a more powerful tool of participation in UN processes and of oversight, it was noted that the governments that "owned" the UN would never agree to be subjected to the interference and scrutiny of such a body. In addition, the modalities whereby a UN Parliamentary Assembly would be constituted were far from clear. The IPU approach, which aimed to build on existing structures by strengthening the hand of national parliaments in international processes, was the only viable one.

At the conclusion of the second panel discussion the Committee Secretary, Ms. P. Torsney (Head, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations), reported on the next two main processes on the IPU radar at the UN: a new resolution of the General Assembly on interaction between the UN, national parliaments and the IPU, due around May 2020, and the 75<sup>th</sup> UN anniversary summit in September. All parliaments would be called upon to support those processes in due course.

The Chair announced three nominations to fill vacancies on the Committee Bureau, as follows: Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. R. Peña Flores (Costa Rica), and Ms. P. Tohmeena (Thailand). The nominations were confirmed by acclamation.

Following this, Mr. Katjavivi brought the meeting to a close.

## IPU Budget for 2020

*Approved by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 14 October 2019)*

	2019 Approved Budget	2020 Approved Budget		
		Regular Budget	Other Sources	All Funds
<b>REVENUES</b>				
Assessed contributions	10,515,200	10,959,200		10,959,200
Working Capital Fund (IPSAS)	232,000	230,000		230,000
Working Capital Fund (liquid)	190,000	222,000		222,000
Staff assessment	1,099,700	1,205,800		1,205,800
Interest	100,000	100,000		100,000
Programme support costs	0	375,200	(375,200)	0
Other revenue	16,000	16,000		16,000
Voluntary contributions	4,034,400		5,065,000	5,065,000
<b>TOTAL REVENUES</b>	<b>16,187,300</b>	<b>13,108,200</b>	<b>4,689,800</b>	<b>17,798,000</b>
<b>EXPENDITURES</b>				
<b>Strategic Objectives</b>				
1. Build strong, democratic parliaments	2,146,400	1,350,100	983,000	2,333,100
2. Advance gender equality and respect for women's rights	1,174,300	516,100	827,900	1,344,000
3. Protect and promote human rights	1,544,100	1,042,600	559,800	1,602,400
4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security	1,102,700	198,700	1,246,400	1,445,100
5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation	3,437,600	3,849,700		3,849,700
6. Promote youth empowerment	344,700	84,500	267,100	351,600
7. Mobilize parliaments around the global development agenda	1,002,700	156,100	1,159,200	1,315,300
8. Bridge the democracy gap in international relations	927,100	955,300		955,300
Subtotal	<b>11,679,600</b>	<b>8,153,100</b>	<b>5,043,400</b>	<b>13,196,500</b>
<b>Enablers</b>				
Effective internal governance and oversight	934,300	1,006,500	21,600	1,028,100
Visibility, advocacy and communications	1,097,200	1,052,000		1,052,000
Gender mainstreaming and a rights-based approach	10,000	10,000		10,000
A properly resourced and efficient Secretariat	2,658,900	2,779,000		2,779,000
Subtotal	<b>4,700,400</b>	<b>4,847,500</b>	<b>21,600</b>	<b>4,869,100</b>
Other charges	106,000	107,600		107,600
Eliminations	(298,700)		(375,200)	(375,200)
<b>TOTAL EXPENDITURES</b>	<b>16,187,300</b>	<b>13,108,200</b>	<b>4,689,800</b>	<b>17,798,000</b>

### Approved 2020 capital budget

Item	2020
1. Replacement of computers	35,000
2. Furniture	15,000
4. Website development	100,000
<b>Total capital expenditures</b>	<b>150,000</b>

## Approved programme and budget for 2020

Scale of contributions for 2020 based on the UN scale of assessment

*Approved by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 14 October 2019)*

Country Name	UN 2019–2021	Approved 2020 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Afghanistan	0.007%	0.110%	12,100
Albania	0.008%	0.110%	12,100
Algeria	0.138%	0.270%	29,600
Andorra	0.005%	0.110%	12,100
Angola	0.010%	0.110%	12,100
Argentina	0.915%	1.110%	121,600
Armenia	0.007%	0.110%	12,100
Australia	2.210%	2.440%	267,400
Austria	0.677%	0.860%	94,300
Azerbaijan	0.049%	0.160%	17,500
Bahrain	0.050%	0.160%	17,500
Bangladesh	0.010%	0.110%	12,100
Belarus	0.049%	0.160%	17,500
Belgium	0.821%	1.010%	110,700
Benin	0.003%	0.100%	11,000
Bhutan	0.001%	0.100%	11,000
Bolivia (Plurinational State of)	0.016%	0.120%	13,200
Bosnia and Herzegovina	0.012%	0.120%	13,200
Botswana	0.014%	0.120%	13,200
Brazil	2.948%	3.170%	347,400
Bulgaria	0.046%	0.160%	17,500
Burkina Faso	0.003%	0.100%	11,000
Burundi	0.001%	0.100%	11,000
Cabo Verde	0.001%	0.100%	11,000
Cambodia	0.006%	0.110%	12,100
Cameroon	0.013%	0.120%	13,200
Canada	2.734%	2.960%	324,400
Central African Republic	0.001%	0.100%	11,000
Chad	0.004%	0.100%	11,000
Chile	0.407%	0.570%	62,500
China	12.005%	11.750%	1,284,500
Colombia	0.288%	0.440%	48,200
Comoros	0.001%	0.100%	11,000
Congo	0.006%	0.110%	12,100
Costa Rica	0.062%	0.180%	19,700
Côte d'Ivoire	0.013%	0.120%	13,200
Croatia	0.077%	0.200%	21,900
Cuba	0.080%	0.200%	21,900
Cyprus	0.036%	0.150%	16,400
Czech Republic	0.311%	0.460%	50,400
Democratic People's Republic of Korea	0.006%	0.110%	12,100
Democratic Republic of the Congo	0.010%	0.110%	12,100
Denmark	0.554%	0.730%	80,000
Djibouti	0.001%	0.100%	11,000
Dominican Republic	0.053%	0.170%	18,600
Ecuador	0.080%	0.200%	21,900
Egypt	0.186%	0.320%	35,100
El Salvador	0.012%	0.120%	13,200
Equatorial Guinea	0.016%	0.120%	13,200

Country Name	UN 2019–2021	Approved 2020 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Estonia	0.039%	0.150%	16,400
Eswatini	0.002%	0.100%	11,000
Ethiopia	0.010%	0.110%	12,100
Fiji	0.003%	0.100%	11,000
Finland	0.421%	0.580%	63,600
France	4.427%	4.620%	506,300
Gabon	0.015%	0.120%	13,200
Gambia	0.001%	0.100%	11,000
Georgia	0.008%	0.110%	12,100
Germany	6.090%	6.220%	681,700
Ghana	0.015%	0.120%	13,200
Greece	0.366%	0.520%	57,000
Guatemala	0.036%	0.150%	16,400
Guinea	0.003%	0.100%	11,000
Guinea-Bissau	0.001%	0.100%	11,000
Guyana	0.002%	0.100%	11,000
Haiti	0.003%	0.100%	11,000
Honduras	0.009%	0.110%	12,100
Hungary	0.206%	0.350%	38,400
Iceland	0.028%	0.140%	15,300
India	0.834%	1.030%	112,900
Indonesia	0.543%	0.720%	78,900
Iran (Islamic Republic of)	0.398%	0.560%	61,400
Iraq	0.129%	0.260%	28,500
Ireland	0.371%	0.530%	58,100
Israel	0.490%	0.660%	72,300
Italy	3.307%	3.530%	386,900
Japan	8.564%	8.560%	938,100
Jordan	0.021%	0.130%	14,200
Kazakhstan	0.178%	0.310%	34,000
Kenya	0.024%	0.130%	14,200
Kuwait	0.252%	0.400%	43,800
Kyrgyzstan	0.002%	0.100%	11,000
Lao People's Democratic Republic	0.005%	0.110%	12,100
Latvia	0.047%	0.160%	17,500
Lebanon	0.047%	0.160%	17,500
Lesotho	0.001%	0.100%	11,000
Libya	0.030%	0.140%	15,300
Liechtenstein	0.009%	0.110%	12,100
Lithuania	0.071%	0.190%	20,800
Luxembourg	0.067%	0.180%	19,700
Madagascar	0.004%	0.100%	11,000
Malawi	0.002%	0.100%	11,000
Malaysia	0.341%	0.500%	54,800
Maldives	0.004%	0.100%	11,000
Mali	0.004%	0.100%	11,000
Malta	0.017%	0.120%	13,200
Marshall Islands	0.001%	0.100%	11,000
Mauritania	0.002%	0.100%	11,000
Mauritius	0.011%	0.110%	12,100
Mexico	1.292%	1.500%	164,400
Micronesia (Federated States of)	0.001%	0.100%	11,000
Monaco	0.011%	0.110%	12,100
Mongolia	0.005%	0.110%	12,100
Montenegro	0.004%	0.100%	11,000
Morocco	0.055%	0.170%	18,600
Mozambique	0.004%	0.100%	11,000

Country Name	UN 2019–2021	Approved 2020 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Myanmar	0.010%	0.110%	12,100
Namibia	0.009%	0.110%	12,100
Nepal	0.007%	0.110%	12,100
Netherlands	1.356%	1.570%	172,100
New Zealand	0.291%	0.440%	48,200
Nicaragua	0.005%	0.110%	12,100
Niger	0.002%	0.100%	11,000
Nigeria	0.250%	0.390%	42,700
North Macedonia	0.007%	0.110%	12,100
Norway	0.754%	0.940%	103,000
Oman	0.115%	0.240%	26,300
Pakistan	0.115%	0.240%	26,300
Palau	0.001%	0.100%	11,000
Palestine		0.100%	11,000
Panama	0.045%	0.160%	17,500
Papua New Guinea	0.010%	0.110%	12,100
Paraguay	0.016%	0.120%	13,200
Peru	0.152%	0.280%	30,700
Philippines	0.205%	0.340%	37,300
Poland	0.802%	0.990%	108,500
Portugal	0.350%	0.510%	55,900
Qatar	0.282%	0.430%	47,100
Republic of Korea	2.267%	2.500%	274,000
Republic of Moldova	0.003%	0.100%	11,000
Romania	0.198%	0.340%	37,300
Russian Federation	2.405%	2.630%	288,200
Rwanda	0.003%	0.100%	11,000
Saint Lucia	0.001%	0.100%	11,000
Saint Vincent and the Grenadines	0.001%	0.100%	11,000
Samoa	0.001%	0.100%	11,000
San Marino	0.002%	0.100%	11,000
Sao Tome and Principe	0.001%	0.100%	11,000
Saudi Arabia	1.172%	1.380%	151,200
Senegal	0.007%	0.110%	12,100
Serbia	0.028%	0.140%	15,300
Seychelles	0.002%	0.100%	11,000
Sierra Leone	0.001%	0.100%	11,000
Singapore	0.485%	0.650%	71,200
Slovakia	0.153%	0.280%	30,700
Slovenia	0.076%	0.190%	20,800
Somalia	0.001%	0.100%	11,000
South Africa	0.272%	0.420%	46,000
South Sudan	0.006%	0.110%	12,100
Spain	2.146%	2.370%	259,700
Sri Lanka	0.044%	0.160%	17,500
Sudan	0.010%	0.110%	12,100
Suriname	0.005%	0.110%	12,100
Sweden	0.906%	1.100%	120,600
Switzerland	1.151%	1.360%	149,000
Syrian Arab Republic	0.011%	0.110%	12,100
Tajikistan	0.004%	0.100%	11,000
Thailand	0.307%	0.460%	50,400
Timor-Leste	0.002%	0.100%	11,000
Togo	0.002%	0.100%	11,000
Tonga	0.001%	0.100%	11,000
Trinidad and Tobago	0.040%	0.150%	16,400
Tunisia	0.025%	0.130%	14,200

Country Name	UN 2019–2021	Approved 2020 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Turkey	1.371%	1.590%	174,300
Turkmenistan	0.033%	0.140%	15,300
Tuvalu	0.001%	0.100%	11,000
Uganda	0.008%	0.110%	12,100
Ukraine	0.057%	0.170%	18,600
United Arab Emirates	0.616%	0.800%	87,700
United Kingdom	4.567%	4.760%	521,700
United Republic of Tanzania	0.010%	0.110%	12,100
Uruguay	0.087%	0.210%	23,000
Uzbekistan	0.032%	0.140%	15,300
Vanuatu	0.001%	0.100%	11,000
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.728%	0.910%	99,700
Viet Nam	0.077%	0.200%	21,900
Yemen	0.010%	0.110%	12,100
Zambia	0.009%	0.110%	12,100
Zimbabwe	0.005%	0.110%	12,100

Member or associate member	UN 2019–2021	Approved 2020 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Andean Parliament		0.020%	2,200
Arab Parliament		0.010%	1,100
Central American Parliament		0.010%	1,100
East African Legislative Assembly		0.010%	1,100
European Parliament		0.060%	6,600
Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States		0.020%	2,200
Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union		0.010%	1,100
Latin American and Caribbean Parliament		0.020%	2,200
Parliament of the CEMAC		0.010%	1,100
Parliament of the ECOWAS		0.010%	1,100
Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation		0.030%	3,300
Parliamentary Assembly of the Council of Europe		0.040%	4,400
<b>Total</b>		<b>100%</b>	<b>10,959,200</b>



## Cooperation with the United Nations system

List of activities undertaken undertaken by the IPU between  
15 March and 15 September 2019

*Noted by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 17 October 2019)*

### Democracy and human rights

The United Nations Development Programme (UNDP) and the IPU continued their project of assistance to the Parliament of Myanmar. The two organizations also continued their collaboration in support of the Parliament of Tunisia.

From 24 to 26 June in Geneva, the IPU and the Office of the UN High Commission for Human Rights (OHCHR) organized a seminar for members of parliamentary human rights committees entitled *Parliamentary engagement on human rights: Identifying good practices and new opportunities for action*. The event discussed parliamentary engagement on human rights and parliamentary involvement in the work of UN human rights mechanisms. In line with the interest shown in this event and the need for sustained support to members of parliamentary human rights committees, a similar meeting will be organized at global or regional level in the first half of 2020.

The IPU and the International Labour Organization (ILO) have finalized the draft of the Handbook for Parliamentarians no. 30, entitled *Eliminating Forced Labour*, which will be launched soon.

Initial planning for a third issue of the IPU-UNDP Global Parliamentary Report (GPR) began in the course of the summer. The new GPR should be published toward the end of 2020.

### Gender equality

Together with the OHCHR, UN Women, International Gender Champions and a number of Permanent Missions to the United Nations Office at Geneva (UNOG), the IPU organized a special event entitled *Legislating for gender equality: Eliminating gender-based discrimination and violence by 2030* on 26 June in Geneva. The event was a side event of the session of the Human Rights Council and was attended by many MPs participating in the work of the Council as part of their national delegations.

Jointly with UN Women, the IPU and the Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) organized a side event on the occasion of the UN Human Rights Council on addressing violence against women in parliament, entitled *#NotInMyParliament—Sexism, Harassment and Violence against Women Parliamentarians*.

In honour of the 40<sup>th</sup> anniversary of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW), on 8 July the IPU and the United Nations Institute for Training and Research (UNITAR) organized a public event in Geneva entitled *The CEDAW Convention: 40 Years of Promoting and Empowering Women*. The event served to raise awareness on the work of the CEDAW Committee in its efforts to ensure the eradication of inequality and bias towards women.

In late July, the IPU and UN Women Colombia provided support to the Parliament of Colombia in assessing its level of gender-sensitivity using the IPU self-assessment toolkit for parliaments, entitled *Evaluating the gender sensitivity of parliaments*. The assessment took place in a workshop on gender-sensitive parliaments entitled *Congreso en Igualdad*, with the aim of building a gender-responsive parliamentary action plan in Colombia.

A General Assembly resolution was adopted in August which explicitly invites the IPU to contribute to a special meeting of the UN in September 2020 marking the 25<sup>th</sup> anniversary of the Beijing Declaration on women.

The IPU President joined the President of the UN General Assembly's Group of Gender Equality Leaders at a panel discussion held on 15 July. This participation resulted in a substantive contribution to key recommendations of the panel discussion, in particular to step up efforts to enhance women's political participation and end violence against women in politics.

The IPU has also continued to promote the role of parliaments in implementing CEDAW. IPU Member Parliaments have been kept regularly informed and invited to contribute to their country review by the CEDAW Committee. A growing number of parliaments have indicated their commitment to following up on the Committee's recommendations to enhance CEDAW compliance nationally.

## Youth empowerment

The IPU partnered with the UNDP, the ILO and the UN Secretary-General's Envoy on Youth in co-organizing the 2019 Future Policy Award with the World Future Council. The IPU contributed throughout the Award process – to the nomination, research, media and assessment stages. A Jury Call involving these UN bodies as well as other experts included the IPU President and the President of the IPU Forum of Young Parliamentarians.

On 9 and 10 September, the IPU and the Parliament of Paraguay organized the Sixth Global Conference of Young Parliamentarians in Asunción on the theme *Achieving the SDGs and empowering youth through well-being*. Representatives from the UNDP, UN Women, the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank served as panellists and contributed to the debates.

An IPU delegation of young parliamentarians took part in the 2019 UN Economic and Social Council (ECOSOC) Youth Forum in April. Entitled *Youth: Empowered, Included and Equal*, the Forum brought together participants to discuss inclusion as a vehicle of youth empowerment and progress in achieving the SDGs. A member of the Board of the IPU Forum of Young Parliamentarians served as a panellist in an interactive session to discuss the role of youth and young MPs in advancing implementation of the SDGs.

## International peace and security

On 8 May in Geneva, the executive heads of the IPU, the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) and the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) signed a Memorandum of Understanding to cement their cooperation in the fight against terrorism and violent extremism. The signing ceremony was attended by the UNOG Director-General, Mr. Michael Møller, and the Speaker of the United Arab Emirates Parliament and Chair of the IPU High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, Dr Amal Al Qubaisi.

This trilateral agreement represents an acknowledgment of the important role of parliaments and parliamentarians in ensuring the success of UN activities and resolutions on counter-terrorism. For the first time, a Joint Secretariat was established between the two UN agencies and the IPU, with its own budget and team, which constitutes a new model of cooperation between international organizations. The agreement also allowed the IPU to become an observer member of the UN Global Counter-Terrorism Coordination Compact – an agreement between 36 UN entities that aims to improve coordination in the global efforts to counter terrorism.

As part of the capacity-building activities of the IPU-UN Joint Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism, in June 2019 the three partners held the second regional conference for the Sahel countries on counter-terrorism and violent extremism in Niamey, Niger, which focused on parliamentary engagement in addressing terrorism and conditions conducive to terrorism in the Sahel region. A third regional conference is scheduled to take place from 20 September to 3 October in Kuala Lumpur, Malaysia, for the Asia-Pacific region. The primary objective of these regional conferences is to build a real in-depth understanding of the root causes, concerns and challenges of terrorism and counter-terrorism at the national and regional levels.

In the framework of the Joint Programme, the IPU, UNODC and UNOCT developed the SHERLOC Legal Databases, which gather comprehensive counter-terrorism legislation, case law, bibliography, strategies and treaties.

On 23 July, ECOSOC adopted a resolution, *Technical assistance provided by the United Nations Office on Drugs and Crime related to counter-terrorism*, explicitly acknowledging "the important role that parliaments can play in preventing and countering terrorism and addressing conditions conducive to terrorism, and recognizing also the relevance of the partnership established between the Inter-Parliamentary Union, the United Nations Office on Drugs and Crime and the Office of Counter-Terrorism in that regard".

On 19 and 20 September, the IPU, with support from the UN Office of Disarmament Affairs (ODA) and the 1540 Committee Group of experts, organized a parliamentary seminar in Wellington, New Zealand, to promote the effective implementation of Security Council resolution 1540 on the proliferation of weapons of mass destruction (WMDs) to non-State actors. The seminar, co-hosted by the Parliament of New Zealand, gathered parliamentarians from the Pacific region with a view to strengthening their capacity to assess risks related to WMDs and to take measures required to reduce those risks.

The IPU and the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO) began working on a promotion campaign to encourage parliaments to have the treaty signed and ratified so that it can finally be enforced. Follow-up to the campaign will take place during a panel discussion that will be organized by the IPU Standing Committee on Peace and International Security during the 141<sup>st</sup> IPU Assembly in Belgrade, Serbia.

The IPU cooperated with the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) in facilitating a panel discussion during the 140<sup>th</sup> Assembly in Doha, Qatar, on national implementation of the Chemical Weapons Convention as a means to address threats arising from non-State actors. Another side event of this kind should also take place during the 141<sup>st</sup> Assembly in Belgrade.

### **Sustainable development**

Much of the work during this period focused on preparations for the 8–18 July session of the High-level Political Forum for Sustainable Development (HLPF). The IPU surveyed the parliaments of the countries participating in Voluntary National Reviews (VNRs) whose final reports were presented at the main HLPF session. During the session, a half-day Parliamentary Forum was held as a special event to draw more attention to the role of parliaments in the 2030 Agenda. The forum, chaired by the IPU President, replaced a smaller side event held in previous years and will continue to be a fixture of future sessions. Over 140 MPs from 50 countries were in attendance.

During the HLPF the IPU organized a number of other events: a workshop with UNDP on assessing parliaments' capacities to institutionalize the SDGs; an event on parliamentary indicators for SDG 16 (the governance goal); and another event, with UNHCR, on statelessness. The IPU President spoke at a number of other HLPF events, such as an official panel discussion on SDG 16, a special event of the President of the General Assembly on women's empowerment, and an event of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe on sexual abuse of children. The IPU Secretary General spoke at a side event of the Westminster Foundation for Democracy (on parliamentary indicators for SDG 16), was a presenter at a special ECOSOC event (*What is democracy? Stepping up engagement around goal 16*), and participated in a meeting on the role of parliaments in the 2030 Agenda hosted by the Mission of Germany. The IPU President delivered an official statement to the main session of the HLPF.

In view of the heads of State session of the HLPF on 24 and 25 September, known as the SDG Summit, the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York followed closely the negotiation of the Summit's Declaration with a view to having parliaments reflected in the document (unsuccessfully). The office worked closely with the Ambassador of El Salvador as the lead facilitator for the Summit, together with the President of the General Assembly, to focus one of the special dialogue sessions of the Summit on the role of parliament. As a result, the President of the IPU has been invited to speak at the Leadership Dialogue on localizing the SDGs, alongside a number of heads of State and government.

The modalities resolution for the High-level Meeting on universal health coverage (HLM) scheduled for 26 September explicitly invites the IPU to contribute to this event. In the lead-up to the HLM, the IPU participated in a preparatory multi-stakeholder hearing in May. The IPU Secretary General sat on one of the panels of the hearing and several MPs participated in the floor debate. The IPU also coordinated with the organizers of the meeting to provide a parliamentary presence on one of its panels.

The Chair of the IPU Advisory Group on Health and co-rapporteur of the IPU resolution *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health* addressed the WHO Executive Board, which was held in Geneva from 24 January to 1 February. On 23 and 24 May, in conjunction with the World Health Assembly, the IPU and the WHO organized a technical briefing for parliamentarians entitled *From commitment to action: Parliaments moving the universal health coverage agenda forward* and a parliamentary seminar on universal health coverage. The IPU Secretary General also delivered an official statement to the World Health Assembly. On 10 and 11 July, the IPU participated as an alternate member of the new intergovernmental constituency in a meeting of the Board of the Partnership for Maternal, Neonatal and Child Health (PMNCH), which is managed by the WHO.

On 10 and 11 September, the IPU collaborated with the WHO, UNICEF, PMNCH, Countdown to 2030, and the African Population and Health Research Centre (APHRC) to organize a regional workshop, *Reducing inequalities in reproductive, maternal, newborn and child health in sub-Saharan Africa: From evidence to policy and accountability*, held in Nairobi, Kenya.

As a member of the Steering Committee of the Global Partnership for Effective Development Co-operation (GPEDC), the IPU participated in the Senior-Level Meeting of the GPEDC that was held on 13 and 14 July in connection with the HLPF session, and in particular to contribute to the review of SDG 17. About 40 MPs participated in this meeting, in which the results of a monitoring exercise on development cooperation were presented. Work on a new guidance note for parliamentarians on development cooperation continued during this period. The note will be published as a joint IPU-UNDP publication in the last quarter of 2019.

As a member of the Advisory Group of the UN Development Cooperation Forum (DCF), the IPU provided input on the DCF's new strategy for the 2020–21 cycle. This also included early planning for a new policy brief and a DCF symposium in the first quarter of 2020.

As part of a Memorandum of Understanding with the United Nations Environment Programme (UNEP), the IPU and UNEP jointly organized three national workshops on promoting parliamentary engagement on climate change in Zimbabwe (8 March), Burundi (22 March) and Zambia (22 July).

The IPU also supported an interactive session with parliamentarians in the context of the Global Platform for Disaster Risk Reduction in May, *Opportunities for Engagement of Parliamentarians in a New Landscape of Risk-informed Sustainable Development*.

In order to promote greater awareness about the SDGs and foster parliamentary cooperation, between March and September 2019 the IPU organized four regional and interregional events, namely: the Second Regional Seminar for the Asia-Pacific Region Parliaments on Achieving the SDGs (Mongolia, 27 and 28 May), the Regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group (Portugal, 5 and 6 June), the Fourth Interregional Seminar on Parliamentary Capacity-Building and the Further Implementation of the Sustainable Development Goals (China, 12–14 June) and the Fourth South Asian Speakers' Summit on Achieving the SDGs (Maldives, 1 and 2 September). Various UN representatives have been invited to participate as speakers in sessions mainly focusing on: governance, education, health, sustainable agriculture, equality at work, nutrition and climate change. They were affiliated to the following agencies: United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UN ESCAP); UNDP Pacific Office in Fiji; UNESCO Beijing Cluster Office; United Nations Population Fund (UNFPA), Mongolia; UN Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) for Northeast Asia; WHO Regional Office for Europe; Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), UNDP Maldives and UNDP HQ.

An initial discussion took place between IPU and the United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLLS) with regard to the joint organization of a parliamentary forum ahead of the Fifth Conference on the Least Developed Countries to take place in Doha, Qatar, in March 2021.

### **International trade and the global economy**

The IPU and the European Parliament prepared for a parliamentary session on 9 October in the context of the 2019 Public Forum at the WTO (Geneva, 8–11 October), which this year focused on the overall theme of *Trading forward: Adapting to a changing world*. The autumn session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO was also to be held at IPU Headquarters on 7 October, allowing for an interactive debate with WTO officials, as well as for an in-depth examination of preparations for the WTO Parliamentary Conference next year, which is expected to take place in Nur-Sultan, Kazakhstan, in the context of the WTO Ministerial Meeting in June 2020.

After a very successful G20 Parliamentary Forum and Speakers' Summit in Buenos Aires in late 2018, the IPU lent its support to the Japanese Diet in the organization of the G20 Speakers' Summit for 2019, which will take place in Tokyo on 4 November. Discussions are also under way with the President of the Shura Council of Saudi Arabia, the country chairing the G20 in 2020, in view of further enhancing the parliamentary dimension of the G20. Although not related to the United Nations *per se*, IPU engagement with the G20 process is part of its overall objective of strengthening the role of parliaments in global governance and hence bridging the democracy gap in international relations.

### **Senior-level interaction**

On 12 July, the IPU Secretary General met with the High Representative for the UN Alliance of Civilizations (AOC), Mr. Miguel Angel Moratinos, to discuss cooperation for a high-level conference on inter-faith and inter-ethnic dialogue that the IPU will organize in cooperation with the UN in the Russian Federation in May 2022 (pursuant to the May 2018 General Assembly resolution on interaction between the United Nations, parliaments and the IPU). The IPU Secretary General took the opportunity to renew his commitment to the Group of Friends of the AOC.

On 17 July, the IPU President met with the Deputy Secretary-General of the UN, Ms. Amina Mohammed, to update her on preparations for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and other major processes under way at the IPU. On the same day, the IPU Secretary General met with the UNDP Administrator Mr. Achim Steiner, to discuss joint cooperation in the area of governance and parliamentary strengthening, particularly in the light of internal changes at the UNDP that call for a new IPU focal point to be established.

On 18 July, the IPU President and the IPU Secretary General had a first meeting with the incoming President of the General Assembly at its 74<sup>th</sup> session, Ambassador Tijjani Muhammad Bande (Nigeria). The meeting paved the way for preparations for the joint Parliamentary Hearing at the UN in February 2020 and a new General Assembly resolution on interaction between the United Nations, parliaments and the IPU in the spring of 2020. The IPU President also briefed Ambassador Bande on preparations for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in August 2020 and expressed the wish that he might be able to attend.

The President of the 73<sup>rd</sup> General Assembly, Ms. María Fernanda Espinosa, was the guest of honour at a reception offered by the IPU President on 17 July in conjunction with an exhibit at UN Headquarters (New York) marking the 130<sup>th</sup> anniversary of the IPU.

The Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations met with Mr. Robert Piper, the Assistant Secretary-General in charge of the newly reconstituted UN Development Coordination Office, to further review how Resident Coordinators and UN Country Offices may interact with parliaments in the field.

---

## Report of the Committee on Middle East Questions

*Noted by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 17 October 2019)*

The Committee held two sittings, on 15 and 16 October 2019. The Committee's President, Ms. S. Ataullahjan (Canada); Mr. H. Julien-Laferrière (France); Ms. A.P. Boateng (Ghana); Mr. A. Al-Ahmad (Palestine); Mr. A.A. Jama (Somalia); and Mr. M. Al Mehrzi (United Arab Emirates) attended both sittings. A delegate from Lesotho represented Ms. M. Mokitimi (Lesotho) in the sitting on 16 October.

Although the quorum had not been met during the sittings of the Committee, the members agreed to carry on the discussions, knowing that none of the decisions would be binding.

The Committee examined the current situation in the region, particularly in Israel and Palestine, Libya, Syria, and Yemen. Members were informed about the dissolution of the Knesset and the recent legislative elections that had taken place on 17 September, just six months after the previous legislative elections, which were held in April 2019, following the dissolution of the Knesset in December 2018. During the election campaign, Prime Minister Netanyahu had vowed to annex part of the Jordan Valley and northern Dead Sea if he returned to office, as well as all Israeli settlements in the occupied West Bank. Certain members of the Committee emphasized that such actions could create great instability in the region and put an end to the two-State solution, and peace in general. Furthermore, the Palestinian delegate informed the Committee members that legislative elections would be taking place soon. He invited the IPU and any other interested parties to participate in these elections as observers. He then called on the international community to respect international law with regards to the Israeli-Palestinian situation as a whole, in particular during these elections.

Additionally, the members heard a presentation from the Yemeni delegation attending the 141<sup>st</sup> IPU Assembly, led by Mr. S. Al Barkani. The Committee members recognized that there was only one Parliament in Yemen, working in line with the constitution of the country. They applauded the initiative of Mr. S. Al Barkani to benefit from the IPU as a platform for dialogue, to organize a meeting with parliamentarians from Sana'a in Geneva. Mr. S. Al Barkani reassured the Committee that he and his colleagues stood ready to contribute to making that meeting happen in any way possible, including financially. They further requested technical support from the IPU in order to enhance the work of the Parliament and through it, alleviate the suffering of the Yemeni people. The Committee welcomed the request and stressed that its main focus remained the humanitarian situation in the country. Regarding Libya, the Committee also heard a presentation from the head of the delegation, Mr. F. Salim. He gave an overview of the situation on the ground, and responding to questions from the members, expounded

on the fact that the country was currently deeply divided but that the House of Representatives of Libya was doing its best to hold parliamentary sessions. Unfortunately, due to security reasons it had been very difficult to hold sessions in the country but an initiative to hold a parliamentary session in Egypt was underway. Some 100 parliamentarians were expected to attend this session.

The Committee was saddened about the recent developments in Syria and enquired about the status of the IPU Working Group on Syria. As the work of the group had been stalled for quite some time, the members discussed the possibility of undertaking a mission to Syria in order to gain a better understanding of the situation on the ground.

While recognizing the security limitations, the members of the Committee encouraged the Libyan and the Yemeni delegations to make every effort to attend IPU events and activities with plural delegations. Overall, the members welcomed the opportunity to discuss the situations in Libya, Syria and Yemen at length. Nevertheless, they regretted that Israel could not attend this meeting as the Israeli-Palestinian conflict remained at the heart of the issues in the Middle East and had a strong impact on issues throughout the region.

In reviewing the mandate of the Committee on Middle East Questions within the IPU Strategy, the Committee members concurred that while the United Nations Security Council had a legal mandate for its decisions, the Committee had a moral responsibility for the situations in the Middle East. In this regard, parliamentarians, in particular the members of the Committee, should push for dialogue and trust building so that peace could prevail.

With regards to the round table, it was agreed that the IPU Secretariat would prepare a concept note with several suggested themes and objectives, in addition to discussions about the role and the mandate of the Committee. The Committee members would then share their feedback electronically. The members further wished to see the Science for Peace Schools implemented in the coming months as they had been informed that funding was being secured for the first Schools. Fundraising for the following Schools was still underway.

Lastly, the Committee members remained eager to undertake a visit to the region and hoped that it could take place soon after the convening of the 21<sup>st</sup> Knesset. Both Israel\* and Palestine welcomed such a mission.

---

## Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

*Noted by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 17 October 2019)*

1. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL Committee) met on Monday, 14 October 2019. Representatives of the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) also attended.

### **Cooperation with the ICRC**

2. The year 2019 marks the 70<sup>th</sup> anniversary of the four Geneva Conventions of 1949. The IHL Committee discussed preparations for its open debate at the 141<sup>st</sup> Assembly, which would focus on the Geneva Conventions, with a special emphasis on gender-based violence and missing persons. The Committee also welcomed the IPU's display of the ICRC exhibit *Women in War*.

3. The IHL Committee also discussed cooperation with the ICRC and strategies to enhance the contribution of parliaments to implementation of international humanitarian law (IHL). To bolster engagement, it recommended that Members:

- Disseminate in their respective parliaments the IPU-ICRC handbook for parliamentarians on international humanitarian law produced in 2016.

---

\* Information shared in a written communication.

- Support the translation of the handbook into national languages. The handbook exists in Arabic, Chinese, English, French, Spanish and Russian. The Committee recommends that financial support be provided to the ICRC for the production of new language versions, to ensure the document is translated properly.
  - Organize a launch event or debate on the issue in their parliament.
  - Reach out to ICRC representatives in their respective countries for support, information and engagement.
  - Review their national legislation to assess its conformity with IHL.
4. The IHL Committee also recommended that the IPU and the ICRC consider organizing regional workshops or training on parliamentary committees dealing with IHL, which would explore the interaction between parliaments and national humanitarian law committees. It furthermore recommended that parliamentary best practices be shared so as to encourage action by parliaments in this area.

#### **Follow-up to the emergency item resolution adopted at the 137<sup>th</sup> IPU Assembly**

5. The emergency item resolution, *Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingya as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar*, adopted at the 137<sup>th</sup> IPU Assembly in St. Petersburg, called on the IHL Committee "to explore appropriate and practical measures to be undertaken by the global parliamentary community to address the situation of the Rohingya people and provide a peaceful and sustainable solution to the crisis".

6. The Committee discussed follow-up to the resolution. It received a briefing from UNHCR on recent developments regarding refugees in Bangladesh and the situation in Myanmar. To address the sensitive context, including the root causes of the crisis, it recommends adopting a practical approach and engaging with the Parliament to organize a workshop in Myanmar on the role of Parliament and peacebuilding. The Committee looks forward to constructive engagement with the Parliament.

#### **Cooperation with UNHCR**

7. The Committee welcomed the ongoing, close cooperation with UNHCR. The IPU President and the President of the IHL Committee had attended the UNHCR Executive Committee in Geneva, where they had raised the importance of parliamentary engagement.

8. The Committee also welcomed the holding of the regional conference on refugees for African Parliaments, organized by the IPU with UNHCR support, and hosted by the Pan-African Parliament. The Conference is due to take place from 11 to 13 November in Midrand, South Africa. The Committee encourages strong participation by the parliaments of the region in this important event.

9. The Committee further discussed current refugee-related crises and where the Committee's engagement could contribute meaningfully to overall efforts. Three countries were discussed, as a result of exchanges between the IPU President and the UNHCR High Commissioner: Yemen, Syria and South Sudan. The Committee acknowledged the importance of monitoring and closely following developments in the three countries, focusing on the humanitarian perspective, as per its mandate. At the same time, the Committee recommended organizing on-site missions to the respective countries, possibly starting with South Sudan.

10. The Committee then went on to discuss the Global Refugee Forum, which will be held in mid December 2019 in Geneva. To support follow-up to and work on the Global Compact on Refugees, the Committee recommended that the IPU put forward a pledge reflecting ongoing and planned work. The pledge focuses on raising MPs' awareness and providing them with technical support.

The proposed text reads as follows:

*The Inter-Parliamentary Union pledges to:*

- *raise parliaments' awareness, at each IPU Assembly, of progress and challenges in developing comprehensive refugee responses*
- *engage with MPs, and in particular young parliamentarians and women parliamentarians, and support them in taking action in support of refugees and host countries*
- *collect, with UNHCR, good parliamentary practices and disseminate them among the parliamentary community*
- *organize, with UNHCR, training and capacity-building initiatives for MPs in legislative work in complement to national pledges.*

11. The Committee discussed progress on the UNHCR #IBelong campaign on statelessness. It welcomed the recent initiative taken by Iran to allow for the passing of nationality from mother to child, which will contribute to preventing statelessness. It encouraged other countries that have gender-based discrimination in nationality laws to open a debate on the matter. The Committee recommended that the IPU put forward a pledge reflecting ongoing and planned work. The pledge focuses on raising MPs' awareness and providing them with technical support.

*The Inter-Parliamentary Union pledges to:*

- raise political awareness of parliaments of, monitor progress on and draw attention to legislative and other reforms to address statelessness at each IPU Assembly
- engage young parliamentarians and women parliamentarians in efforts to address statelessness, in particular in addressing gender-based discrimination in nationality laws
- provide support to parliaments involved in reforming nationality laws to prevent statelessness and addressing discrimination in law.

### **Committee membership**

12. The Committee noted that one of its members had been absent for two consecutive sessions without justification. In accordance with the Rules, this member will be notified that her seat will now be declared vacant. Elections will be held at the next Assembly.

## **Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)**

*Noted by the Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 17 October 2019)*

The High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) met on Sunday, 13 October, for the first time in its new composition. Mr. R. Lopatka (Austria), Mr. F. Chen (China), Mr. A. Abdel-Aal (Egypt), Mr. F. Merino (El Salvador), Mr. R. del Picchia (France), Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran), Mr. G. Migliore (Italy), Ms. J. Oduol (Kenya), Ms. M. Mensah-Williams (Namibia), Ms. S. Marri (Pakistan), Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland), and Ms. A. Alqubaisi (United Arab Emirates) attended the meeting. Ms. A. Husin (Malaysia), Mr. O. Tinni (Niger), and Ms. I. Passada (Uruguay) were represented by members of their national delegations. The Bureau of Women Parliamentarians, *ex officio* member of the Group was also present.

Mr. R. Lopatka (Austria) and Ms. J. Oduol (Kenya) were elected by consensus as Chairperson and Vice-Chairperson, respectively.

The IPU Secretary General and the Group Chairperson delivered opening remarks, underlining the important work of the HLAG given that terrorism was one of the major challenges facing the world today. Parliaments had a crucial role to play in the prevention of terrorism and violent extremism by transposing international resolutions into national law, that is developing related legislation, and adopting the necessary budgets to implement national and regional strategies and plans of action.

Introducing the item on the trilateral agreement between the IPU, the UN Office on Drugs and Crime (UNODC) and the UN Office of Counter-Terrorism (UNOCT), the Chairperson lauded the signing of the agreement as a first. The members further welcomed the membership of the IPU in the UN Global Counter-Terrorism Coordination Compact and the recognition of the IPU-UN Joint Programme by the UN Security Council Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (CTED).

The delegates of host parliaments presented reports on the IPU-UN Regional Conferences that had taken place in their respective countries. The Speaker of the House of Representatives of Egypt, which had held the first IPU-UN Regional Conference for the countries of the MENA region in February 2019, indicated that the Egyptian Parliament had been encouraged by the Conference to set up a special parliamentary commission on counter-terrorism, the prevention of violent extremism and hate speech. The HLAG very much welcomed this positive outcome and recommended that all parliaments follow in their footsteps. The National Assembly of Niger had hosted the second IPU-UN Regional Conference for the countries of the Sahel region in June 2019. The participants had also been inspired to create a regional parliamentary network, which complemented the parliamentary committee on counter-terrorism that they had created earlier in the year within the structure of the G5 Sahel. That committee mainly focused on development and assistance to victims. Lastly, the House of Representatives of Malaysia



had hosted the latest IPU-UN Regional Conference for the Asia-Pacific region in October 2019. The conference had been a crucial opportunity for the countries in the region to discuss challenges and exchange experiences and good practices, in particular in terms of border security management.

Furthermore, the Group heard an update on the financial situation of the IPU-UN Joint Programme. Mr. M. Miedico, Special Adviser to the UNOCT Under-Secretary-General, was pleased to report that, as requested by the HLAG members, the United Nations, his office in particular, was contributing to more than 50 per cent of the total budget of the Programme. Indeed, the UNOCT had allocated USD 2.1 million for the first two years of the Programme, renewable. The Group applauded this strong commitment from the United Nations and the Chairperson invited all IPU Members to help the IPU fulfil its financial commitment by making contributions. In this regard, the parliaments of Bangladesh, Benin, China, and the United Arab Emirates were recognized for their in-kind and/or cash contributions to the Programme.

Lastly, the members of the Group were presented with a roadmap of future activities. Ambassador M. Omar, Senior Adviser to the IPU Secretary General, and Mr. M. Miedico, Special Adviser to the UNOCT Under-Secretary-General, presented the web-based platform that had been due to be launched in early 2019 but had been delayed due to lack of funding. The platform would be a depository for national and regional legislation, plans of actions and strategies, as well as a forum for exchange between parliamentarians.

Ambassador M. Omar and Mr. M. Miedico further highlighted that the short-term objective was to hold national workshops in order to strengthen the impact on the ground. Indeed, several national parliaments had already requested the support of the Programme to improve their counter-terrorism and prevention of violent extremism legislation and to help with the implementation and enforcement of these laws. In this regard, priority for national workshops would be given to those countries with the most urgent situations. The IPU-UN Joint Programme would continue to hold regional conferences, the next ones being in Eurasia, GRULAC, and the Twelve Plus regions. Additionally, the Group heard about the IPU-UN Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism. The Summit, which was due to take place in 2020, would be the culmination of the national and regional activities of the Programme and would be attended by high-level personalities, such as Mr. A. Guterres, United Nations Secretary-General. Parliaments interested in hosting the summit were invited to make themselves known to Ambassador M. Omar and Mr. M. Miedico. Toolkits and annual reports would also be developed in line with the approved activities of the Programme.

The members of the HLAG welcomed the list of future activities and looked forward to more impact-oriented conferences and workshops.

## Statistics of the Gender Partnership Group

### Status of participation of women delegates at the 141<sup>st</sup> Assembly of the IPU (at 18 October 2019)

### Composition of delegations of IPU members at the last eight IPU statutory meetings (March 2016 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
		Total	Percentage		Total	Percentage			
Belgrade (10/19)	739	227	30.7	149	15	11.3	0	15	17
Doha (04/19)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/18)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
Geneva (03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
St. Petersburg (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
Dhaka (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
Geneva (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
Lusaka (03/16)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6

**Single-sex, multi-member delegations of IPU members present in Belgrade (status on 18 October 2019)**

N°	Country	Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total
1	Belgium	0	2	2	2	3	5	1	2	3	3	4	7	3	4	7	1	6	7	2	4	6	1	4	5
2	Benin	0	3	3	1	3	4	1	2	3	1	3	4	1	5	6	absent			1	5	6	0	1	1
3	Bosnia & Herzegovina	0	2	2	absent			absent			0	4	4	0	2	2	absent			0	2	2	absent		
4	Bulgaria	0	2	2	1	0	1	1	1	2	2	1	3	2	2	4	absent			0	2	2	0	2	2
5	Côte d'Ivoire	0	3	3	1	8	9	1	2	3	0	3	3	1	2	3	absent			absent			1	4	5
6	Guatemala	0	3	3	1	3	4	1	2	3	0	1	1	1	2	3	0	2	2	2	0	2	absent		
7	Latvia	0	2	2	1	3	4	1	1	2	1	2	3	2	3	5	1	1	2	1	2	3	1	2	3
8	Lesotho	0	2	2	1	3	4	2	3	5	1	1	2	1	5	6	0	2	2	1	3	4	1	3	4
9	Libya	0	2	2	1	1	2	absent			absent			absent			absent			absent			0	1	1
10	Liechtenstein	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	absent			1	1	2	1	1	2
11	Micronesia	0	5	5	0	3	3	0	2	2	0	4	4	0	4	4	absent			0	3	3	0	3	3
12	Morocco	0	7	7	0	7	7	0	4	4	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	7	8
13	Poland	0	3	3	0	4	4	3	3	6	2	2	4	absent			2	2	4	1	4	5	2	2	4
14	Turkmenistan	0	2	2	2	1	3	1	1	2	absent			4	4	8	not affiliated			not affiliated			not affiliated		
15	Yemen	0	8	8	absent			0	5	5	0	7	7	absent			absent			0	8	8	absent		

**Single-member delegations of IPU members present in Belgrade (status on 18 October 2019)**

N°	Country	Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16			
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	
1	Belarus	0	1	1	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	5	6	0	1	1	1	0	1	1	1	1	2
2	Congo	1	0	1	1	1	2	0	1	1	1	1	2	1	2	3	absent			0	1	1	absent			
3	Costa Rica	0	1	1	1	2	3	absent			1	0	1	0	1	1	absent			0	1	1	absent			
4	Georgia	0	1	1	0	6	6	1	2	3	1	5	6	absent			1	3	4	absent			absent			
5	Guinea	0	1	1	absent			2	2	4	0	2	2	0	2	2	1	1	2	0	4	4	1	1	2	
6	Guyana	0	1	1	absent			absent			1	2	3	0	3	3	0	2	2	absent			absent			
7	Haiti	0	1	1	0	1	1	0	2	2	absent			0	4	4	absent			0	1	1	0	2	2	
8	Malta	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3	0	1	1	absent			0	2	2	
9	Nicaragua	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	absent			1	0	1	absent			
10	Panama	1	0	1	1	2	3	absent			0	2	2	1	5	6	1	1	2	absent			0	1	1	
11	Paraguay	0	1	1	0	1	1	0	2	2	0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent			
12	Portugal	0	1	1	2	5	7	3	4	7	2	4	6	3	5	8	1	4	5	3	5	8	2	4	6	
13	Republic of Moldova	0	1	1	0	1	1	2	0	2	2	0	2	1	1	2	absent			absent			absent			
14	Slovakia	0	1	1	absent			absent			absent			1	2	3	absent			absent			absent			
15	Sri Lanka	0	1	1	2	3	5	0	5	5	1	4	5	1	3	4	1	4	5	1	4	5	1	4	5	
16	Tonga	0	1	1	0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent			absent			absent			
17	Tunisia	0	1	1	0	4	4	2	2	4	2	1	3	1	1	2	absent			2	1	3	1	0	1	

\*\*\*\*\*

**43<sup>rd</sup> session of the Gender Partnership Group****Delegations with 40 to 60 per cent of women parliamentarians**

The countries are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 141<sup>st</sup> IPU Assembly. There are a total of 30 gender-balanced delegations out of 149 delegations (20.1 per cent) of IPU members attending the 141<sup>st</sup> IPU Assembly (as at 18 October 2019).

**Countries with 40 to 49.9 per cent women parliamentarians (8):**

- Albania (40%)
- Cyprus (40%)
- Denmark (40%)
- Madagascar (40%)

- Malawi (40%)
- Malaysia (40%)
- Mongolia (40%)
- Russian Federation (45%)

**Countries with 50 per cent women parliamentarians (15):**

- Andorra
- Armenia
- Australia
- Bahrain
- Cameroon
- Canada
- Central African Republic
- Comoros
- Dominican Republic
- Equatorial Guinea
- Estonia
- Lithuania
- Monaco
- Uruguay
- Venezuela

**Countries with 51 to 60 per cent women parliamentarians (7):**

- Kenya (56%)
- Hungary (57%)
- Uganda (57%)
- Serbia (58%)
- Namibia (60%)
- Senegal (60%)
- Sweden (60%)

---

## Amendments to the IPU Statutes and Rules

*Adopted by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session and by the 141<sup>st</sup> IPU Assembly (Belgrade, 17 October 2019)*

### (a) Statutes

Amend Article 10.4 as follows:

10.4 Any delegation that for ~~three~~**two** consecutive sessions of the Assembly is composed exclusively of parliamentarians of the same sex shall automatically be reduced by one person.

Amend Article 15.2(c) as follows:

15.2(c) Any delegation that for ~~three~~**two** consecutive sessions is composed exclusively of parliamentarians of the same sex shall have a minimum of eight votes (instead of 10 for mixed delegations) at the Assembly of the Inter-Parliamentary Union. For delegations entitled to a certain number of additional votes, the overall calculation will be made on the basis of eight votes instead of 10.

### (b) Rules of the Governing Council

Amend Rule 1.2 as follows:

1.2 Each Member of the IPU shall be represented on the Governing Council by three parliamentarians, provided that its representation includes both men and women. Single-gender delegations will be limited to ~~two~~**one** members.

## Vote at the Governing Council

### Results of the roll-call vote on the recommendation of the Executive Committee regarding the follow-up actions in Yemen

#### Results

Affirmative votes.....	104	Total of affirmative and negative votes ..	128
Negative votes .....	24	Majority .....	64
Abstentions .....	39		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan		2		Gambia (The)	Absent			Pakistan	Absent		
Albania	Absent			Georgia	Absent			Palestine		2	
Algeria	3			Germany	1			Panama	Absent		
Andorra	Absent			Ghana	3			Paraguay	Absent		
Angola	Absent			Greece			1	Peru	1		
Argentina	Absent			Guatemala	Absent			Philippines	Absent		
Armenia	Absent			Guinea	1			Poland	Absent		
Australia	3			Guyana	1			Portugal	1		
Austria	Absent			Haiti	Absent			Qatar			2
Azerbaijan	Absent			Hungary	3			Republic of Korea	Absent		
Bahrain		3		Iceland	Absent			Republic of Moldova	Absent		
Bangladesh	Absent			India			3	Romania	Absent		
Belarus	Absent			Indonesia	Absent			Russian Federation	Absent		
Belgium	Absent			Iran (Islamic Republic of)	1			Rwanda	3		
Benin	2			Iraq	Absent			San Marino		2	
Bhutan			2	Ireland	Absent			Saudi Arabia		2	
Bolivia (Plurinational State of)	Absent			Italy	1			Senegal	3		
Bosnia and Herzegovina	Absent			Japan	Absent			Serbia			3
Brazil	Absent			Jordan		3		Seychelles	3		
Bulgaria	Absent			Kazakhstan	Absent			Sierra Leone	Absent		
Burkina Faso			2	Kenya	2			Singapore			3
Burundi	3			Kuwait	Absent			Slovakia	Absent		
Cabo Verde	Absent			Lao People's Dem. Republic	Absent			Slovenia	Absent		
Cambodia			3	Latvia	2			Somalia		2	
Cameroon	Absent			Lesotho	Absent			South Africa	3		
Canada	3			Liechtenstein	Absent			Spain	Absent		
Central African Republic	Absent			Lithuania	Absent			Sri Lanka	Absent		
Chile	3			Madagascar	Absent			Suriname	3		
China			3	Malawi			3	Sweden	3		
Congo	1			Malaysia	Absent			Switzerland	2		
Costa Rica	Absent			Maldives	Absent			Syrian Arab Rep.			3
Côte d'Ivoire	2			Mali	Absent			Thailand	1		
Croatia	Absent			Malta	Absent			Timor-Leste	3		
Cuba	Absent			Mexico	1			Tonga	Absent		
Cyprus	Absent			Micronesia (Fed. States of)	Absent			Tunisia			1
Czech Republic	1			Monaco	Absent			Turkey			3
DR of the Congo	3			Mongolia	1			Turkmenistan	Absent		
Denmark	2			Montenegro	Absent			Uganda			3
Djibouti		2		Morocco	Absent			Ukraine	Absent		
Egypt		3		Myanmar	Absent			United Arab Emirates		3	
El Salvador			1	Namibia	3			United Kingdom	3		
Equatorial Guinea			1	Nepal	Absent			Uruguay	2		
Estonia	Absent			Netherlands	2			Uzbekistan	2		
Eswatini	Absent			New Zealand	3			Venezuela (Bolivarian Rep. of)			1
Ethiopia	Absent			Nicaragua			1	Viet Nam	3		
Fiji	2			Niger	2			Yemen		2	
Finland	2			Nigeria	Absent			Zambia	3		
France	3			North Macedonia	Absent			Zimbabwe	3		
Gabon	2			Norway	Absent						
				Oman	Absent						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

## Calendar of future meetings and other activities

*Approved by the IPU Governing Council at its 205<sup>th</sup> session  
(Belgrade, 17 October 2019)*

Speakers' Summit in the context of the G20	TOKYO (Japan) 4 November 2019
Regional conference on refugee protection in Africa, co-organized by the Pan-African Parliament, UNHCR and the IPU	MIDRAND (South Africa) 11–13 November 2019
Second meeting of the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliaments	GENEVA (Switzerland) 18–19 November 2019
Regional seminar on Parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for the parliaments of Latin America and the Caribbean	BUENOS AIRES (Argentina) 21–22 November 2019
Executive Education Parliamentary Leadership Seminar, organized by the IPU and the School of Government and Public Transformation at Tecnológico de Monterrey	MEXICO CITY (Mexico) 25–28 November 2019
Information seminar on the structure and functioning of the IPU for Spanish-speaking participants	SAN JOSÉ (Costa Rica) 27–28 November 2019
Parliamentary meeting on the occasion of the 25 <sup>th</sup> UN Climate Change Conference (COP 25)	SANTIAGO (Chile) 2 December 2019
Second regional seminar on achieving the SDGs for the parliaments of the Caribbean	PORT OF SPAIN (Trinidad and Tobago) 5–6 December 2019
Workshop on comprehensive disarmament	2019 Venue and dates to be confirmed
Third roundtable convened by the Committee on Middle East Questions 2019	2019 Venue and dates to be confirmed
Annual Parliamentary Hearing at the UN	NEW YORK February 2020 (Dates to be confirmed)
Regional seminar on the SDGs for Asia-Pacific parliaments	Pakistan 2–3 March 2020 (Venue to be decided)
45 <sup>th</sup> session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	BRUSSELS (Belgium) European Parliament February/March 2020 (Dates to be confirmed)
Annual parliamentary meeting at the 64 <sup>th</sup> Commission on the Status of Women	NEW YORK March 2020 (Dates to be confirmed)

142 <sup>nd</sup> Assembly and related meetings	GENEVA (Switzerland) 16–20 April 2020
Meeting of the chairs of parliamentary health and budget committees on the occasion of the World Health Assembly	GENEVA (Switzerland) May 2020
Technical Briefing during the World Health Assembly	GENEVA (Switzerland) May 2020
Seventh Global Conference of Young Parliamentarians	TBILISI (Georgia) End May 2020
Third regional seminar on achieving the SDGs for the Twelve Plus Group	PARIS (France) June 2020 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the IPU for French-speaking participants	GENEVA (IPU Headquarters) May/June 2020 (Dates to be confirmed)
Third meeting of the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament	2020 Venue and date to be confirmed
Parliamentary Conference on the occasion of the WTO Ministerial Conference	NUR-SULTAN (Kazakhstan) June 2020 (Dates to be confirmed)
13 <sup>th</sup> Summit of Women Speakers of Parliament	VIENNA (Austria) 17–18 August 2020
Fourth and final meeting of the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliament	VIENNA (Austria) 18 August 2020
Fifth World Conference of Speakers of Parliament	VIENNA (Austria) 19–21 August 2020
143 <sup>rd</sup> Assembly and related meetings	KIGALI (Rwanda) 11–15 October 2020
Sub-regional seminar on the SDGs and gender for Central Asian countries	ASHGABAT (Turkmenistan) 2020 (Dates to be confirmed)
Interregional seminar on the SDGs	BEIJING (China) 2020 (Dates to be confirmed)
Regional workshop on the parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for African English-speaking parliaments, organized by the WTO, the IPU and the European Parliament	GABORONE (Botswana) 2020 (Dates to be confirmed)
International or regional workshop for members of parliamentary human rights committees	GENEVA (Switzerland) or LONDON (United Kingdom) 2020 (Dates to be confirmed)

Speakers' Summit on the occasion of the G20	Saudi Arabia 2020 Venue and date to be confirmed
46 <sup>th</sup> session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	2020 Venue and dates to be confirmed
First global parliamentary summit on countering terrorism and violent extremism	2020 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the GRULAC Group	2020 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2020 Venue and dates to be confirmed
Regional seminar on children's rights	2020 Venue and dates to be confirmed
Second regional seminar on the SDGs for Arab parliaments	2020 Venue and dates to be confirmed
Second regional seminar on achieving the SDGs for African parliaments	2020 Venue and dates to be confirmed
Global conference on gender equality	2020 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building workshop on counter-terrorism and violent extremism for the Eurasian Group	2020 Venue and dates to be confirmed
144 <sup>th</sup> Assembly and related meetings	NAIROBI (Kenya) March 2021 (Dates to be confirmed)
World Conference on Inter-Religious and Inter-Ethnic Dialogue	MOSCOW (Russian Federation) May 2022

## Agenda of the 142<sup>nd</sup> Assembly

(Geneva, 16–20 April 2020)

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 142<sup>nd</sup> Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*  
(Standing Committee on Peace and International Security)
5. *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*  
(Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade)
6. Reports of the Standing Committees
7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade for the 144<sup>th</sup> Assembly and appointment of the Rapporteurs
8. Amendments to the IPU Statutes and Rules